

على المسائل التبريزية في القراءات

دراسة وتحقيق

عبد العزيز محمد تميم الزعبي

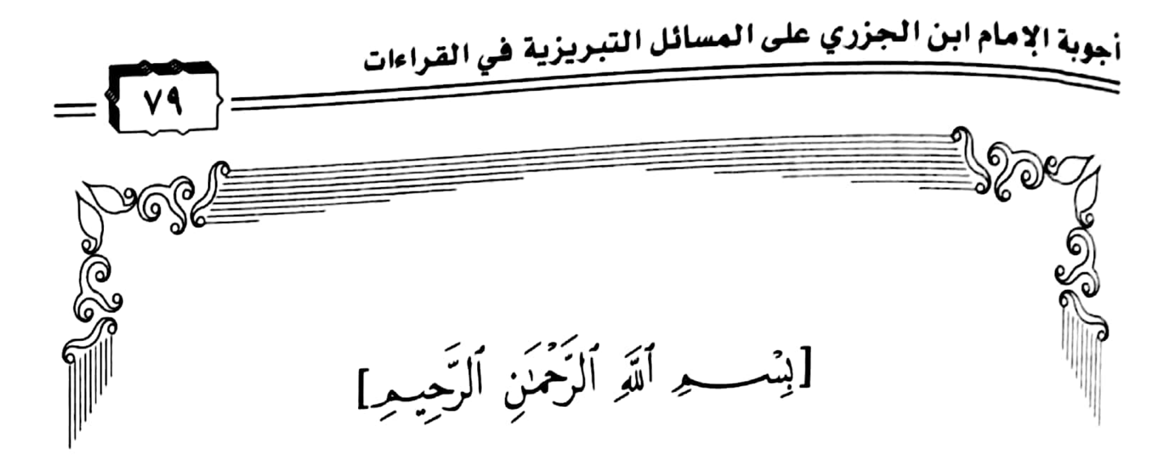
مؤسسة الضحى
للطباعة والنشر والتوزيع





القسم الثاني

النص المحقق



[بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ]

[١/أ]

عليك سلام اللَّه ما هبت الصَّبَا[١] وما اقترب الإصباح واخضرتِ الرُّبَى[٢]

أعني: على حضرة الشيخ الإمام الحبر الهُمَام[٣]، البحر القَمْقَام[٤]، النحرير التمام، العالم العامل، الفاضل الكامل، المتقن البارع، قريع[٥] الزمان، وبديع الأوان، فريد العصر، ووحيد الدهر، سيد العلماء، وسند القراء، أستاذ المحدثين، وأستاذ الفقهاء والـمُـفَسِّرين، مفتي الأنام، ومكمل الأيام، كَشّاف مُشكلات الحقائق، مِفْتاحُ مغلقات الدقائق، المستحق لنشر العلوم والفوائد الرائقة، بالعبارات الطيبة الفارقة، تحبيراً للكلام، وتقريباً إلى الأفهام، وهدايةً للقراءِ المهرةِ، ونهايةً في الإقراءِ بالعشرةِ.

ما إنْ مَدحتُ محمداً بمقالتي لكن مدحتُ مقالتي بمحمدِ[٦]

---

(١) **الصَّبا**: هي ريحٌ معروفة مهبّها مطلع الشمس إذا استوى الليلُ والنهار، وتُقابل الدَّبُور، وسميت ريح الصبا لأن النفوس تصبو إليها لطيب نسيمها ورواحها. ينظر: الصحاح ١/ ٣٨٠، ولسان العرب ١٤/ ٤٤٩، ونهاية الأرب ١/ ٩١.

(٢) جمع رابية، وهو ما ارتفع من الأرض، ينظر: المعجم الوسيط، مادة: (ربو).

(٣) **الهمام**: هو السيد الشجاع القوي، وقيل: إنه إذا هَمّ بأمر أمضاه لا يُرَدُّ عنه، بل ينفذ كما أراد. ينظر: المعجم الوسيط ٢/ ٩٩٥.

(٤) **القَمْقامُ**: الماء الكثير، وقيل هو البحر كله، والقمقام: السيد الجامع للسيادة الواسع الخير. ينظر: لسان العرب ١٢/ ٤٩٣، والمعجم الوسيط ١/ ٧٦٠.

(٥) **القريع**: الكريم، ويقال فلان قريع دهره؛ أي: سيد دهره، وفلان قريع الكتيبة؛ أي: رئيسها. ينظر: المعجم الوسيط ٢/ ٧٢٨.

(٦) من شعر الصحابي الجليل حسان بن ثابت ﵁ يمدح النبي ﷺ. ينظر: كتاب صبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي ١/ ٣٠٣.

لا زالت شمس دولته دائمة الإشراق[١]، وظِلُّ إفادته ممدوداً في الآفاق، متع الله المسلمين بطول بقائه، ورزقنا بالخير والسلامة سعادة لقائه.

أقلُ الخدّام[٢] وأحقر التلامذة، يُقبِّلُ عتبة بابكم الرفيعة، التي هي مسجد لِجبَاهِ الجدائر[٣] ومُقَبَّلٌ لِشِفَاهِ ذوي البصائر[٤]، ويشغل باستدعاء دوام دولتكم الغراء ليلاً ونهاراً وسراً وجهاراً، وبعد ذلك يعرض على رأيكم الأنور أنه منذ حرمت سعادةَ ملازمتكم، وفارقت خدامكم نظام أصفهان[٥]، عين محاضرة[٦] الأمير إسكندر[٧] أتيت بلدة تبريز[٨] لأمر عسى أن لا يخفى على خاطركم

---

(١) في الأصل: (الإشراف)، ولعل الصواب ما أثبت ـ والله أعلم ـ.

(٢) في الأصل كتب تحتها بين السطور: (طاهر الحافظ الأصفهاني بارك الله فيه ونفعه بالعلم النافع ونفع به).

(٣) **الجدائر**: وهي جمع جديرة، والجباه الجديرة بكذا وكذا؛ أي: حَرِيّة به، وما أجدرَها به. ينظر: جمهرة اللغة لمحمد بن الحسن بن دريد الأزدي ١/ ٢١٦.

(٤) هذا وسابقه من المبالغة بالمدح والإطراء المذموم شرعاً.

(٥) وتدعى أيضاً أصبهان بالباء، وهي إحدى مدن دولة إيران الحالية، وهي مدينة عظيمة مشهورة من أعلام المدن وأعيانها، وقد فتحها المسلمون في خلافة الفاروق عمر بن الخطاب ﷺ، وجاء في الحديث من صحيح مسلم (٢٩٤٤): «يتبع الدجال من يهود أصبهان سبعون ألفا عليهم الطيالسة». ينظر: تاريخ أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني ١/ ١٤، والبداية والنهاية لابن كثير ٧/ ١٢٧، ومعجم البلدان لياقوت الحموي ١/ ٢٠٦.

(٦) **محاضرة**: من حضرة الشيء فناءه وقربه، والمقصود به ما كان تحت ملك الأمير إسكندر. ينظر: المصباح المنير، مادة: (حضر) لأحمد الفيومي.

(٧) إسكندر بن قرا يوسف بن قرا محمد ملك تبريز وما والاها، خربت البلاد في أيامه من كثرة حروبه وشروره إلى أن مات ذبحاً على يد ابنه قوماط شاه في ذي القعدة سنة إحدى وأربعين وثمانمائة ٨٤١هـ. ينظر: الضوء اللامع ١/ ٤٤٢.

(٨) **تبريز**: بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر الراء وياء ساكنة وزاي، وهي أشهر مدن أذربيجان وهي مدينة عامرة حسناء، وتقع في شمال غرب إيران حالياً، وقد فتحها المسلمون في خلافة الفاروق عمر بن الخطاب ﷺ وولى عليها حذيفة بن اليمان ﷺ، وقد خرج منها جماعة وافرة من أهل العلم منهم إمام أهل الأدب أبو زكرياء يحيى بن علي الخطيب التبريزي. ينظر: معجم البلدان ٢/ ١٣، وتاريخ الإسلام للذهبي ٣/ ٢٤١.

الوَقَّاد[١]، واتفق أن وقَفني فيها، ولم يدعني من الترحل عنها من لا يسعني[٢] مخالفته، وَلَمَّا لم أجد بُدّاً مِنْ التوقف فيها، طَفِقْتُ[٣] أشتغل بحفظ أرجوزتكم المسماة طيبة النشر، وتكرارها حتى سَهَّل اللهُ علي، فأحطتُّ بمفرداتها حفظاً، وأتقنتُ[٤] أكثر ما فيها من الفوائد معنىً ولفظاً، لكن أَشكل علي بعضُ ما فيها من الحرائر[٥] المستترة تحت حُجُب الأَعْلاق[٦]، ويحتاج معرفتها إلى مطالعة كتاب النشر ـ رزقنا الله الاستفادة منه ـ ثم إني رأيت عجالة الوقت أن أكتب [١/ب] بعض ما أَشكَل عليَّ أمرُه من كتابِ الطيبة وغيرها مع مسائل شتى، رجاء[٧] أن أَتشرف بتشريفِ الجواب على وجهٍ يحصُل منه التَشَفِّي، وينفتح به الغَلَق[٨] إن شاء الله.

[المسألة الأولى: معنى الأحرف السبعة]

فأول ذلك: ما المراد بالأحرف السبعة التي نزل بها القرآن كما أشرتم إليه في كتاب النشر بقولك: ولا زلت أستشكل[٩] إلى آخر البحث؟

---

(١) **الوَقَّادُ من القُلُوبِ**: السَّرِيعُ التَّوَقُّد في النَّشَاطِ والمَضَاءِ الحَادُّ، وهو مَجازٌ. ينظر: تاج العروس للزبيدي ٩/٣١٨.

(٢) في الأصل: (لا يستغني) وهو تصحيف ـ والله أعلم ـ.

(٣) أي: قمت، ويقال: قامَتِ المَرأةُ تَنُوحُ؛ أي: طَفِقَتْ. ينظر: تاج العروس ٣٣/٣٠٨.

(٤) في الأصل: (واتقيت) وهو تصحيف ـ والله أعلم ـ.

(٥) **أصل الحُرّ**: الخالص من الشوائب، وهو الخالص من الرِّق، والحرة جمعها حرائر، وهنا تشبيه المسائل بالحرائر، وهن الكريمات من النساء المتحجبات اللاتي لا يظهرن إلا لمحارمهن. ينظر: المعجم الوسيط ١/ ١٦٥.

(٦) **الأعْلاق**: جمع علق، وأعْلَق: صادَفَ عِلْقاً مِنَ المالِ أي: نفيساً، ومنه قول الإمام الشاطبي في حرز الأماني بيت رقم (٤٤٣): «وَإِنِّي لأَرْجُوهُ لِنَظْمِ حُرُوفِهِمْ.... نَفَائِسَ أَعْلَاقِ تُنَفِّسُ عُطَّلَا». قال أبو شامة: وأعلاق جمع عِلق، وهو الشيء النفيس. ينظر: تاج العروس، مادة: (علق) ٢٦/١٩٦، إبراز المعاني ١/٤٢٧.

(٧) في الأصل: (وجاء) وهو تصحيف ـ والله أعلم ـ.

(٨) **الغلق**: ما أُشْكِلَ من الكلام، ينظر: المعجم الوسيط ٢/ ٦٥٩.

(٩) ينظر: كتاب النشر لابن الجزري ١/ ٢٦، وتمام عبارته في النشر: «... ولا زلت =

المراد منها اختلاف الألفاظ كما بُيِّن وأوضح في النشر، وقد أشرنا إلى بعض ما قيل في ذلك في كتاب «المنجد»[(١)] (الذي)[(٢)].

[المسألة الثانية: معنى وَالقَطْعُ كَالوَقفِ وبالآيِ شُرِطِ]

الثاني: قولكم في الطيبة في بحث الوقف والابتداء: "وَالقَطْعُ كَالوَقفِ وبالآيِ شُرِط[(٣)].." ما معناه؟

معنى ذلك أنه مهما ذُكر في الوقف واشتُرط فيه فالقطع مثله، إلا أنه يجوز الوقف في أوساط الآيات وفي آخرها، ولا يجوز ذلك عندهم في القطع، بل لا بد أن (لا)[(٤)] يكون على أواخر الآي دون أوساطها، وذلك أن

= أستشكل هذا الحديث وأفكر فيه وأمعن النظر من نَيِّفٍ وثلاثينَ سنة حتى فتح الله علي بما يمكن أن يكون صواباً إن شاء الله، وذلك أني تتبعت القراءات صحيحها وشاذها وضعيفها ومنكرها فإذا هو يرجع اختلافُها إلى سبعةِ أوجهٍ من الاختلاف لا يخرج عنها، وذلك إما في الحركات بلا تغيير في المعنى والصورة: نحو: (البخل) بأربعة، (ويحسب) بوجهين، أو بتغير في المعنى فقط نحو: (فتلقى آدم من ربه كلمات)، (وادّكر بعد أمَةٍ)، و(أمَّةٍ)، وإما في الحروف بتغير المعنى لا الصورة نحو: (تبلو، وتتلو)، و(ننحيك ببدنك لتكون لمن خلفك وننجيك ببدنك)، أو عكس ذلك نحو: (بصطة وبسطة)، والصراط، والسراط)، أو بتغيرهما نحو: (أشد منكم ومنهم)، و(يأتل ويتأل)، و(فامضوا إلى ذكر الله)، وأما في التقديم والتأخير نحو: (فيقتلون ويقتلون)، (وجاءت سكرت الحق بالموت) أو في الزيادة والنقصان نحو: (وأوصى ووصى)، و(الذكر والأنثى) فهذه سبعة أوجه لا يخرج الاختلاف عنها، وأما نحو اختلاف الإظهار، والإدغام، والروم، والإشمام، والتفخيم، والترقيق، والمد، والقصر، والإمالة، والفتح، والتحقيق، والتسهيل، والإبدال، والنقل مما يعبر عنه بالأصول فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ والمعنى لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً.... » إلخ.

(١) ينظر: منجد المقرئين لابن الجزري ص٥٤.

(٢) هكذا في الأصل، ولعلها زائدة أو سقط بعدها كلام.

(٣) طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري بيت رقم (١٠٠).

(٤) لعلها زائدة في الأصل حيث الجملة مثبتة وليست منفية، وكما جاء في النشر ١/ ٢٧٣ - والله أعلم -.

كثيراً من المتقدمين يطلقون عباراتهم على القطع والوقف والسكت، ولا يفرقون بين كلٍ إلا بقيد، فأردنا أن ننبه على كلٍ ونفرق بينها على مقتضى مصطلح أئمتنا المتأخرين كما أوضحناه في النشر(١) وأشرنا إليه في الطيبة(٢).

[المسألة الثالثة: إخفاء الاستعاذة في غير الفاتحة]

الثالث: قولكم في باب الاستعاذة: «وقيل: لا فاتحةٌ وعُلّلا»(٣)، ما المراد بقولكم عُلِّلا(٤)؟

كُتب معنى ذلك في حاشية الطيبة المجهزة إليكم فليُعلم.

[المسألة الرابعة: الادغام الكبير مع الهمز والمد]

الرابع: في باب الإدغام الكبير: «لكن بوجه الهمزِ والمدِّ امنعا»(٥)، هذا

---

(١) جاء في النشر: «في الفرق بين الوقف، والقطع، والسكت، هذه العبارات جرت عند كثير من المتقدمين مراداً بها الوقف غالباً، ولا يريدون بها غير الوقف إلا مُقيَّدةً، وأما عند المتأخرين وغيرهم من المحققين فإن القطع عندهم عبارة عن قطع القراءة رأساً، فهو كالانتهاء فالقارئ به كالمعرض عن القراءة، والمنتقل منها إلى حالة أخرى سوى القراءة كالذي يقطع على حزب أو وِرْدٍ أو عشر أو في ركعة ثم يركع ونحو ذلك مما يؤذن بانقضاء القراءة والانتقال منها إلى حالة أخرى، وهو الذي يستعاذ بعده للقراءة المستأنفة ولا يكون إلا على رأس آية لأن رؤوس الآي في نفسها مقاطع...». ينظر النشر ١/ ٢٧٢.

(٢) قال في الطيبة:

....	والقطع كالوقف وبالآي شرط
والسكت من دون تنفسٍ وخص	بذي اتصالٍ وانفصالٍ حَيثُ نُص

ينظر: طيبة النشر من بيت (٩٥) إلى (١٠١).

(٣) طيبة النشر بيت رقم (١٠٥).

(٤) الألف في (عللا) للتثنية؛ أي: والقولان معلولان؛ أي: ضعيفان، ويحتمل أن يراد أن لكل منهما علة؛ أي: وجه. ينظر: شرح طيبة النشر لابن الناظم ص٤٨، وقال النويري: «قوله: (عُلّلا)؛ أي: ضُعّفَ، ويُحتمل ألفه للتثنية وهو الأولى لاجتماعهما في علة التضعيف، وهو فوات السامع شيئاً، والإطلاق لأن القول الثاني بأن فعلها في الفاتحة دون غيرها تحكم، فهو ظاهر الضعف». ينظر: شرح النويري على طيبة النشر ٢/ ١٦.

(٥) طيبة النشر بيت رقم (١٢٣).

المنع يختص باختياركم ولا يجوز عن أبي عمرو[(١)]؟

نعم لا يجوز[(٢)]، وإنما هكذا من حيث الرواية الصحيحة كما بيناه في النشر، والأخذ بغير ذلك لأبي عمرو لا يصح والله أعلم، وقد بسطنا ذلك في النشر بما لا مزيد عليه[(٣)].

[المسألة الخامسة: (يأته) في طه لهشام]

الخامس: قال الشاطبي[(٤)] في باب هاء الكناية:

"وفي الكلِّ قَصْرُ الهاءِ بَانَ لسانُه بِخلفٍ وفي طه بِوجْهين بُجِّلا"[(٥)]

وظاهر كلامه يُشعِر بأن لهشام[(٦)] وجهين في ﴿يَأْتِهِۦ﴾ [طه: ٧٥]

(١) زبَّان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله التميمي المازني البصري، أحد القراء السبعة، وقد اختلف في اسمه، وقرأ بمكة والمدينة والكوفة والبصرة على جماعة كثيرة فليس في القراء السبعة أكثر شيوخاً منه، وروى القراءة عنه أحمد اللؤلؤي واليزيدي وغيرهما، (ت١٥٤هـ) وقيل غير ذلك. ينظر: معرفة القراء ١/٣٢٣، وغاية النهاية ١/٢٨٨.

(٢) في الأصل تقدمت جملة: (نعم لا يجوز)، فوقعت في أول السؤال مكتوبة بالحمرة، مما يدل جلياً أنها من أصل الجواب - والله أعلم -.

(٣) وقد قال ﷺ في النشر: «... الإدغامُ مع الهمز ممنوعٌ منها عند أئمة القراءة لم يجزها أحد من المحققين، وقد انفرد بذكرها الهذلي في كامله، فقال: وربما همز وأدغم المتحرك هكذا قرأنا على ابن هاشم على الانطاكي على ابن بُدْهُن على ابن مجاهد على أبي الزعراء على الدوري (قلت) كذا ذكره الهذلي وهو وهم عنه عن ابن هاشم المذكور عن هذا الانطاكي...». ا.هـ. ينظر النشر ١/٢٧٧.

(٤) هو: القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الإمام أبو محمد وأبو القاسم الرعيني الشاطبي المقرئ ولد في آخر سنة ثمان وثلاثين وخمس مئة، كان إماماً علامة ذكياً، وقد سارت الركبان بقصيدتيه حرز الأماني وعقيلة أتراب القصائد اللتين في القراءات والرسم وحفظهما خلق لا يحصون وخضع لهما فحول الشعراء وكبار البلغاء وحذاق القراء، وتوفي بمصر في الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة تسعين وخمس مئة (ت٥٩٠هـ). ينظر: معرفة القراء للذهبي ١/٢٨٨، وغاية النهاية ٢/٢٠.

(٥) ينظر: الشاطبية بيت رقم (١٦٣).

(٦) هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة أبو الوليد السلمي وقيل الظفري الدمشقي، أخذ =

أيضاً[(١)] كما في الكلمات التسع السابقة[(٢)]، وكذا فسر هذا البيت بعض الشراح كالفاسي[(٣)] والجعبري[(٤)] حيث قال[(٥)]: "وجه قصر هشام من الزيادات[(٦)]، وبه قال ابن شريح[(٧)] ومكي[(٨)]"، ....

= القراءة عن أيوب بن تميم وعراك بن خالد وغيرهما، وروى القراءة عنه القاسم بن سلام والحُلْواني وغيرهما، (ت٢٤٥هـ وقيل ٢٤٤هـ). معرفة القراء ١/٣٩٦، وغاية النهاية ٢/٣٥٤.

(١) كررت كلمة (أيضاً) مرتين في المخطوط، ويظهر أنها تصحيف ـ والله أعلم ـ.

(٢) والكلمات التسع هي: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ [آل عمران: ٧٥]، و﴿لَّا يُؤَدِّهِۦٓ﴾ [آل عمران: ٧٥]، و﴿نُوَلِّهِۦ﴾ [النساء: ١١٥]، و﴿وَنُصْلِهِۦ﴾ [النساء: ١١٥]، و﴿نُؤْتِهِۦ﴾ و﴿نُؤْتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٤٥]، ﴿نُؤْتِهِۦ﴾ [الشورى: ٢]، و﴿فَأَلْقِهْ﴾ [النمل: ٢٨]، ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: ٥٢].

(٣) ينظر: اللالئ الفريدة بشرح القصيدة للفاسي ١/٢١٥، والفاسي هو محمد بن حسن بن محمد بن يوسف المغربي، المقرئ، نزيل حلب، ولد بفاس سنة نيف وثمانين وخمس مئة وقدم مصر، فقرأ القراءات على اثنين من أصحاب الشاطبي، انتهت إليه رياسة الإقراء ببلدة حلب وأخذ عنه خلق كثير، وشرحه للشاطبية في غاية الحسن (ت٦٥٦هـ). ينظر: معرفة القراء ١/٣٣٧.

(٤) إبراهيم بن عمر برهان الدين أبو اسحاق الجعبري شيخ بلد الخليل ﷺ له شرح كبير للشاطبية، وشرح الرائية (العقيلة)، وروى الشاطبية بالإجازة عن عبد الله بن إبراهيم بن محمود الجزري، وممن قرأ عليه القراءات العشر أبو بكر بن الجندي، توفي في ثالث عشر من شهر رمضان سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة (ت٧٣٢هـ) ينظر: معرفة القراء ١/٣٧٦، وغاية النهاية ١/٨.

(٥) ينظر: كنز المعاني ٢/٥١٩، وتصحيح عبارته: «وجه الصلة لهشام من زيادات القصيد».

(٦) أي: من زيادة الشاطبية على التيسير.

(٧) محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح بن يوسف بن عبد الله ابن شريح أبو عبد الله الرعيني الإشبيلي الأستاذ المحقق مؤلف الكافي والتذكير، ولد سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة، مات في شوال سنة ست وسبعين وأربعمائة (غاية النهاية ١/٣٤٤)، ونص ابن شريح في الكافي: «قرأ قالون (ومن يأته) باختلاس كسرة الهاء، وسكنها السوسي، وأشبعها الباقون، وقرأت لقالون أيضاً بإشباعها، ولم يختلف في سكونها في الوقف». ينظر: الكافي ص١٣٣.

(٨) مكي بن أبي طالب بن حموش بن محمد بن مختار أبو محمد القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي إمام علامة محقق عارف أستاذ القرّاء والمجودين، ولد سنة =

ما قال ابن شريح ولا مكي ذلك(١).

وكلام التيسير(٢) والطيبة(٣) والتقريب(٤) مصرح بأن لهشام(٥) فيهما الصلة فقط كقول أبي شامة(٦) في شرح هذا البيت(٧)، بَينوا لنا هل يصح لهشام الوجهان أم له الصلة كما هو المشهور؟

= خمس وخمسين وثلاثمائة بالقيروان، كثير التأليف في علوم القرآن محسناً مجوداً عالماً بمعاني القراءات، ومن تأليفه التبصرة في القراءات والكشف، مات في ثاني المحرم سنة سبع وثلاثين وأربعمائة. ينظر: غاية النهاية ١/٤١٣. ونص كلامه في التبصرة: «قرأ أبو عمرو في رواية الرقيين «يأته مؤمناً» بسكون الهاء، وقرأ الباقون بكسر الهاء من غير بلوغ ياء، وقد رُوي عنه الإشباع مثل ورش، والمشهور عنه الكسر من غير بلوغ ياء، وقرأ الباقون بصلة ياء». ينظر: التبصرة لمكي ص٤٢٣.

(١) تقدمت نصوصهما، حيث تبين أن لهشام وجه الصلة فقط.

(٢) ينظر: التيسير للداني ص٣٦٤، ونص كلامه: ««ومن يأته مؤمناً»: باختلاس كسرة الهاء في الوصل وأبو شعيب بإسكانها فيه والباقون بإشباعها».

(٣) قال في الطيبة بيت رقم (١٥٦):

«والخلف خل مز يأته الخلف بره   خذ غث سكون الخلف يا ولم يره»

(٤) ونص كلام التقريب: «... وروى السوسي في أحد وجهيه: «ومن يأته مؤمناً» في طه بإسكان الهاء، وروى قالون وابن وردان، ورويس في أحد وجهيهم باختلاس الكسرة، والباقون بالإشباع...». ينظر: تقريب النشر ١/٢٣٩.

(٥) في الأصل: (هشام) سقطت اللام من الناسخ، ـ والله أعلم ـ.

(٦) هو: عبد الرحمٰن بن اسماعيل بن ابراهيم بن عثمان أبو القاسم المقدسي ثم الدمشقي الشافعي المعروف بأبي شامة، ولد في أحد الربيعين سنة تسع وتسعين وخمسمائة، وقرأ القراءات على السخاوي وغيره، وكتب وألف وصنّف الكثير في أنواع من العلوم، من أهمها شرحه للشاطبية الموسوم: «إبراز المعاني من حرز الأماني»، توفي في رمضان سنة خمس وستين وست مئة (ت٦٦٥هـ). ينظر: معرفة القراء ١/٣٤٠، وغاية النهاية ١/١٦٢.

(٧) ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة ١/١٥٥، ونص كلام أبي شامة باختصار: «... وقوله بخلف يعني عن هشام لأنه الذي يليه، ولو كان الخلاف عنه وعن قالون لقال بخلفهما، ولو كان عن ثلاثة لقال بخلفهم، وكل هذا قد استعمله في نظمه كما سيأتي، والخلف الذي عن هشام وجهان، أحدهما القصر وقد ذكره، والثاني الصلة كسائر القراء، ولا يجوز أن يكون الإسكان لأنه قد ذكر الإسكان عن الذين قرأوا به، ولم يذكر هشاماً معهم، وأما حرف طه فَوَصْلَهُ هشام كسائر القراء غير =

[٢/أ] ليس ذلك بالظاهر، بل الظاهر من قوله: «وفي طه بوجهين بجلا» غيره، وغايته أنه يحتمل احتمالاً بعيداً[١]، ولا يصح له من حيث الرواية سوى الصلة إذ كل من روى الاختلاس عن هشام في أخواتها لم يرد عنه سوى الصلة[٢]، وكلام أبي شامة هو الصحيح.

[المسألة السادسة: مد البدل في «يؤاخذ»]

السادس: قول الطيبة في باب المد والقصر «وامنع يؤاخذ»[٣]، وكلام الشاطبي مصرح بالخلاف فيه[٤]، وقال التقريب: «وما ذُكر في الشاطبية من الخلاف فيه فوهم»[٥] بينوا لنا منشأ الوَهْم؟

منشأ الوَهَم أن الداني[٦] لم يستثنه في التيسير[٧]، توهم الشاطبي من

= السوسي، ولقالون وجهان القصر والصلة ولا يكون الإسكان لما ذكرنا». اهـ، وقال الشيخ خلف الحسيني في إتحاف البرية بتحريرات الشاطبية بيت رقم (١٥):

لِأَحْمَدَ والبصْري ويَأْتِهْ أَتْمِمَا ... فَقط عنْ هشامٍ فَادْرِ هذَا لِتَجْمُلا

وقال الجمزوري في كنز المعاني بتحرير حرز الأماني:

وفي الكل قصر الهاء بان لسانه ... بخلف سوى طه فأوصله توصلا

(١) من قوله: «وفي الكلِّ قَصْرُ الهاءِ بَانَ لسانُه...».

(٢) سوى الصلة في ﴿يَأْتِهِۦ﴾ بطه.

(٣) ينظر: طيبة النشر بيت رقم (١٦٨).

(٤) قال في الشاطبية بيت رقم (١٧٤):

«وما بَعْدَ هْمزِ الوصل ايت وبَعضُهُم ... يُؤاخِذُكُم الانَ مُسْتَفهِماً تَلَا»

(٥) ينظر: تقريب النشر لابن الجزري ١/ ٢٥٠.

(٦) عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر أبو عمرو الداني، ولد سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، أحد الأئمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره ومعانيه وطرقه وإعرابه، ومن نظر كتبه علم مقدار الرجل، ولا سيما كتاب جامع البيان فيما رواه في القراءات السبع، وله كتاب التيسير المشهور، وكتاب المقنع في رسم المصحف وكتاب المحكم في النقط وغيره، توفي سنة أربع وأربعين وأربعمائة. ينظر: معرفة القراء ١/ ٢٠٢، وغاية النهاية ١/ ٣٥.

(٧) قال في «التيسير»: «وإذا أتت الهمزة قبل حرف المد سواء كانت محققة، أو ألقى حركتها على ساكن قبلها، أو أبدلت نحو قوله: ﴿ءَادَمَ﴾ و﴿ءَازَرَ﴾...» إلخ؛ «... فإن أهل الأداء من مشيخة المصريين الآخذين برواية أبي يعقوب عن ورش =

عدم استثنائه في التيسير أن يكون فيه خلاف وليس كذلك، فإنه نص على استثنائه في غير التيسير، فقال في كتابه «الإيجاز»(١) في قراءة نافع(٢): «أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين للألف في قوله: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، و﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، و﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ﴾ [النحل: ٦١] حيث وقع، قال: «وكأن ذلك عندهم مِنْ «وَاخَذت» غير مهموز»، وكذا قال في المفردات(٣) وغيرها، وأما سائر المؤلفين ممن روى مداً استثناه، وقد استوفينا الكلام على ذلك في النشر(٤).

= يزيدون في تمكين حرف المد في ذلك زيادة متوسطة على مقدار التحقيق، واستثنوا من ذلك قوله: ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ حيث وقع فلم يزيدوا في تمكين الياء فيه، وأجمعوا على ترك الزيادة إذا سكن ما قبل الهمزة وكان الساكن غير حرف مد ولين نحو: ﴿مَسْـُٔولًا﴾ وشبهه...». ينظر: التيسير ص٢٥.

(١) ويسمى «كتاب الإيجاز والبيان في أصول قراءة نافع بن عبد الرحمٰن»، وهو كتاب قد ضاعت أصوله، وبقيت فقط النقول المستفيضة عنه عند المنتوري وابن القاضي وأبي شامة في كتاب البسملة، وغيرهم. ينظر: كتاب معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني للدكتور عبد الهادي حميتو ص٢٢.

(٢) نافع بن عبد الرحمٰن بن أبي نعيم أبو رُويم ويقال أبو نعيم الليثي مولاهم أحد القراء السبعة، أخذ القراءة عن سبعين من التابعين كعبد الرحمٰن بن هرمز وأبي جعفر وغيرهما، وروى القراءة عنه قالون وورش وغيرهما، (ت١٦٩هـ) وقيل غير ذلك. ينظر: معرفة القراء ١/ ٢٤١، وغاية النهاية ٢/ ٣٣٠.

(٣) يعني: المفردات السبع للإمام الداني.

(٤) وتتمة كلامه في النشر: «... وقال في المفردات: وكلهم لم يزد في تمكين الألف في قوله تعالى: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٥] وبابه، وكذلك استثناها في جامع البيان، ولم يحك فيها خلافاً، وقال الأستاذ أبو عبد الله بن القصّاع: وأجمعوا على ترك الزيادة للألف في ﴿يُؤَاخِذُ﴾ [النحل: ٦١] حيث وقع، نصَّ على ذلك الداني، ومكي، وابن سفيان، وابن شريح. قلت: وعدم استثنائه في التيسير إما لكونه من: (واخذ) كما ذكره في الإيجاز فهو غير ممدود، أو من أجل لزوم البدل له، فهو كلزوم النقل في (ترى) فلا حاجة إلى استثنائه، واعتمد على نصوصه في غير التيسير، والله أعلم». ا.هـ. ينظر النشر: ١/ ٣٤٠.

[المسألة السابعة:
كلمة «عاداً الاولى» و«آلآن» و«إسرائيل» مع البدل]

السابع: قولكم:

.... وبعاداً الأُولى خُلْفٌ وآلان وإسرائيلا»[١]

هذا الخلاف على أي وجه يتفرع؟ على الطول أم على التوسط أم عليهما معاً؟

عليهما معاً كما بين في النشر[٢].

[المسألة الثامنة: أوجه «سَوءات»]

الثامن: مسألة «سَوءات»[٣] ظاهر الشاطبية[٤] أن يكون فيها تسعة أوجه بحسب التركيب؟

لا يصح من جهة الرواية.

والتقريب مصرح بجواز أربعة أوجه فقط[٥]؟

هذا الذي صح بحسب الرواية.

وقال: «فالخلاف [هو التوسط][٦] والقصر؛ لأن أصحاب الإشباع استثنوها»[٧]؟

---

(١) ينظر: طيبة النشر بيت رقم (١٦٨).

(٢) قال في النشر: «اختلف رواة المد عن ورش في ثلاث كلم وأصل مطرد، (فالأولى) من الكلم (إسرائيل) حيث وقعت.، نص على استثنائها أبو عمرو الداني وأصحابه، وتبعه على ذلك الشاطبي فلم يحك فيها خلافاً... (والثانية) (آلآن) المستفهم في حرفي يونس... (والثالثة) (عاداً الأولى) في سورة النجم...» إلخ. ينظر النشر: ١/٣٨٦.

(٣) من: ﴿سَوْءَاتِهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٠]، و﴿سَوْءَاتِكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٦].

(٤) ينظر الشاطبية بيت رقم (١٨٢): «وفي واو سوآت خلاف لورشهم.......».

(٥) وقد جمعها في بيت: «وسوآت قصر الواو والهمز ثلثاً... ووسطهما فالكل أربعة فادر»، ينظر: تقريب النشر١/ ٢٥٤.

(٦) سقط من الأصل، ومثبت من التقريب.

(٧) ونص عبارة التقريب ١/ ٢٥٤ هي: «... فالخلاف هو: التوسط والقصر؛ =

كذا هو.

فظاهر عبارة الطيبة مشعر بجواز الإشباع أيضاً حيث قال بعد قوله[١]:

«وحرفي اللين قبيل همزة فعنه مد وسط بكلمة»[٢]

«لا موئلا مَوءُودَةٌ والبعض قد قصرت[٣] سَوْءات؟.................»

في الحواشي التي علقتها على الطيبة عند قوله: «والبعض [٢/ب] قد قصرت سَوءات» يعني بالبعض الذين لهم المد الطويل استثنوا (سوءات) فقصروها وهذا من حيث الرواية، وإن كان يبعد فهمه من اللفظ.

قال[٤] مخدومنا[٥] وشيخنا المولى الأعظم فخر الملة والدين طاهر[٦] خلدت ظلاله: "لما رحلت إليه[٧] خلد الله ظلاله واستفدت منه، وقرأت

= لأن أصحاب الإشباع يستثنونها، فيجيء فيه أربعة أوجه من أجل المد بعد الهمز...».

(١) جاء في الأصل بعد كلمة (قوله) كلمة (تعالى) وهو سبق قلم من الناسخ - والله تعالى أعلم -.

(٢) وفي طيبة النشر في النسخ المطبوعة التي وصلت إلينا بيت رقم (١٦٩): (....... عنه امددن ووسطن بكلمة) كما سيأتي في تغيير البيت من المؤلف بعد أسطر.

(٣) كذا في الأصل، وفي النسخ المطبوعة بيت رقم (١٧٠): (..... قَصَّرَ سوءات......).

(٤) هذا تتمة السؤال، والذي يظهر أنه من قول تلميذ طاهر ابن عرب كما سيظهر من نص السؤال.

(٥) **مخدومنا**: يراد بها هنا المدح والثناء، والمخدوم من الرجال: هو المحْفُود من له أتباع يخدمونه ويعظمونه، والمخدوم كالرئيس. ينظر: لسان العرب، مادة: (خدم) ١٢/١٦٦، وتاج العروس، مادة: (حفرد) ٨/ ٣٤.

(٦) هو: طاهر بن عرب بن إبراهيم بن أحمد، ويلقب بفخر الدين أبو الحسين الأصبهاني، ولد سنة ست وثمانين وسبعمائة، وأخذ القراءات عن ابن الجزري، وقرأ عليه جميع كتاب النشر وتقريبه وغير ذلك من تصانيفه، وله نظم في القراءات العشر سماها بالطاهرة، وقصيدة في العد الآي سماها نظم الجواهر، وخلَف شيخه ابن الجزري بدار القرآن التي أنشأها داخل مدينة شيراز، ولم تذكر المصادر سنة وفاته على وجه التحديد. ينظر: غاية النهاية ٢/٥١٧.

(٧) **إليه**: الضمير هنا يعود إلى شيخه الإمام ابن الجزري رحمه الله والله أعلم.

الطيبة قراءة بحث وتحقيق، وجمعت عليه بطريق النشر غَيَّرَ البيت إلى قوله وبعد ذلك: "عنه امدداً ووسطاً بكلمةِ لا موئِلاً موءودة ومن يمد، قَصَّر سوءات"[١]. ا.هـ. كتبه طاهر، **وعلى تقدير عدم الإشباع كما هو المصرح به في التقريب[٢] ينبغي أن يكون فيها ستة أوجه؛ فما السر في إثبات أربعة وإهمال وجهين؟**

السر في ذلك أننا تتبعنا ذلك في الكتب فلم نجد أحداً روى الوجهين كما ذكرناه في النشر[٣].

[المسألة التاسعة: المد مع تغير سببه]

التاسع: قولكم في آخر باب المد والقصر:

«والمدُّ أَولى إن تغير السبب وبقيَ الأثرُ، أو فاقصر أحب»[٤]

هذه التفرقة ظاهرة فيما سَبَبُ مَدِّه همزةٌ؟، وأما[٥] فيما سبب [مَدِّه][٦] سكونٌ فلا ندري المدُّ فيه أولى أم القصر؟ لأنا لا ندري أن بعدُ لغير السكون بَقِيَ الأثر أم لا؟

سيأتي جوابه آخراً[٧].

---

(١) ينظر: طيبة النشر بيت رقم (١٧٠). (٢) ينظر: تقريب النشر ١/ ٢٥٤.

(٣) قال في النشر: «واختلفوا في تمكين واو (سوآت) من (سوآتهما. وسوآتكم) فنص على استثنائها المهدوي في الهداية وابن سفيان في الهادي وابن شريح في الكافي وأبو محمد في التبصرة والجمهور ولم يستثنها أبو عمرو الداني في التيسير ولا في سائر كتبه وكذلك ذكر الأهوازي في كتابه الكبير، ونص على الخلاف فيها أبو القاسم الشاطبي وينبغي أن يكون الخلاف على المد المتوسط والقصر فإني لا أعلم أحداً روى الإشباع في هذا الباب إلا وهو يستثني (سوآت) فعلى هذا لا يتأتى فيها لورش سوى أربعة أوجه وهي قصر الواو مع الثلاثة في الهمزة طريق من قدمنا. والرابع التوسط فيها طريق الداني والله تعالى أعلم». ينظر: النشر ١/ ٣٤٦.

(٤) ينظر: طيبة النشر بيت رقم (١٧٤).

(٥) في الأصل: (وانا)، وهو تصحيف.

(٦) ما بين معقوفين لعله سقط في الأصل، ويدل عليه السياق.

(٧) جاء الجواب عليه في ص١٣٢ من هذه الرسالة.

[المسألة العاشرة:
الهمزة الثانية من كلمتين نحو: ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾ و﴿جَآءَ أَحَدٌ﴾]

العاشر: في نحو: ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾ [الحجر: ٦١]، **و﴿جَآءَ أَحَدٌ﴾** [النساء: ٤٣] **إذا قُرئ للأزرق بإبدال الثانية ألفاً. هل يجري فيه الأوجه الثلاثة التي هي المد والتوسيط والقصر أم لا؟**

لا[(١)].

[المسألة الحادية عشر:
مذهب دوري أبي عمرو في المد المنفصل]

الحادي عشر: ظاهر عبارة التيسير في باب المد والقصر يُشعر بأن

---

(١) قال في النشر: «إذا وقع بعد الثانية من المفتوحتين ألف في مذهب المبدلين أيضاً وذلك في موضعين ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾، و﴿جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ فهل تبدل الثانية فيهما كسائر الباب أم تسهل من أجل الألف بعدها؟ قال الداني اختلف أصحابنا في ذلك فقال بعضهم لا يبدلها فيهما لأن بعدها ألفاً فيجتمع ألفان واجتماعهما متعذر فوجب لذلك أن تكون بين بين لا غير لأن همزة بين بين في رتبة المتحركة، وقال آخرون يبدلها فيها كسائر الباب ثم فيها بعد البدل وجهان: أن تحذف للساكنين، والثاني أن لا تحذف ويزاد في المد فتفصل بتلك الزيادة بين الساكنين وتمنع من اجتماعهما. انتهى. وهو جيد وقد أجاز بعضهم على وجه الحذف الزيادة في المد على مذهب من روى المد عن الأزرق لوقوع حرف المد بعد همز ثابت فحكى فيه المد والتوسط والقصر وفي ذلك نظر لا يخفى والله أعلم». ينظر: النشر ١/٣٨٩، وتوضيح ذلك أن هناك خلاف بين ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾؟ في الحجر و﴿جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾؟ في القمر وبين ﴿جَآءَ أَحَدٌ﴾؟ حيث جاء أول مواضعها في النساء آية: ٤٣، وبين موضعها في المائدة فالأول فيه وجهان التسهيل كسائر الباب والبدل، ثم فيها مع البدل وجهان: أحدهما: تحذف الألف للساكنين وعليه القصر في البدل. والوجه الثاني: البدل مع حذف الألف وعليه المد ولا وجه للتوسط ينظر: الإتحاف ١/١٩٦، وقال المتولي في فتح الكريم بيت رقم (٤٦٦): وبالخلف سهل جاء آل لمبدل..... وَمُدَّ أَوِ اقْصُرْ للذِي فيهِ أُبْدِلَا، وأما ﴿جَآءَ أَحَدٌ﴾ ونحوها ففيها وجهان كذلك الأول التسهيل بين بين والثاني إبدال الثانية حرف مد ووقع بعدها متحرك فليس فيها إلا القصر.

لدوري[(١)] أبي عمرو في المد المنفصل وجهين: المد [وهو][(٢)] في قوله: «وأبو عمرو من طريق أهل العراق»[(٣)]،

وسيأتي أصل الجواب مبيّناً آخراً[(٤)].

والقصر وهو في قوله: «وأبو شعيب[(٥)] وغيره يقصرون»[(٦)].

ليس كذلك.

لأن قوله: «وغيره»[(٧)] لا يبعد أن يشمل الدوري كما قال الجعبري: «وهو مندرج في الغير»[(٨)]؟

لم يقل جيداً[(٩)].

---

(١) حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان بن عدي بن صهبان، ويقال صهيب أبو عمر الدوري الأزدي البغدادي النحوي الدوري الضرير، نزيل سامراء إمام القراءة وشيخ الناس في زمانه ثقة ثبت كبير ضابط. توفي سنة ٢٤٦هـ. ينظر: معرفة القراء ١/ ٩٣، غاية النهاية ١/ ١٢٢.

(٢) في الأصل: (هو) بدون واو قبلها، ولعل الأصح إثباتها كما سيأتي في قوله: (والقصر وهو في قوله...... إلخ).

(٣) ونص عبارته: «... وأطولهم مداً في الضربين جميعاً ورش وحمزة، ودونهما عاصم، ودونه ابن عامر والكسائي، ودونهما أبو عمرو من طريق أهل العراق، وقالون من طريق أبي نشيط بخلاف عنه، وهذا كله على التقريب من غير إفراط، وإنما هو على مقدار مذاهبهم في التحقيق والحدر، وبالله التوفيق». ا.هـ. ينظر: التيسير ص١٤٧.

(٤) جاء الجواب عليه في ص١٣٤ من هذه الرسالة.

(٥) هو: صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل أبو شعيب السوسي، مقرىء ضابط محرر ثقة راوي أبو عمرو البصري، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن أبي محمد اليزيدي، وذكر الأهوازي أنه قرأ على حفص عن عاصم، توفي سنة ٢٦١هـ.

(٦) ونص عبارته: «... فابن كثير وقالون بخلاف عنه، وأبو شعيب وغيره عن اليزيدي يقصرون حرف المد، فلا يزيدونه تمكينا على ما فيه من المد الذي لا يوصل إليه إلا به، وذلك نحو قوله ﷻ: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ ...» إلخ. ينظر: التيسير ص١٤٦.

(٧) هنا في الأصل تقدمت جملة (لأن قوله: «وغيره») على جملة (ليس كذلك)، ولعله خطأ من الناسخ.

(٨) ينظر: كنز المعاني بشرح حرز الأماني للجعبري ٢/ ٣٤٥.

(٩) معنى قول المؤلف: «لم يقل جيداً»؛ يعني: هذا الاستنتاج من نص التيسير غير جيد =

وقال أبو شامة في شرحه: «وجه قصر المنفصل للدوري من زيادات القصيدة»[(١)]؟

صدق ويسر.

بيِّنوا لنا ما يفتح هذا الغلق؟

سيأتي جوابه آخراً[(٢)].

[المسألة الثانية عشر: مذهب الأزرق في ﴿ءَأَمِنتُم﴾ في الملك]

الثاني عشر: في نحو: ﴿ءَامَنتُم﴾ [الأعراف: ١٢٣] هل يكون للأزرق إبدال الثانية ألفاً كما في ﴿ءَأَمِنتُم﴾ [الملك: ١٦]، ونَقْلُ أبو شامة في شرح بيت: «وَحَقَّقَ ثانٍ صُحبةٌ»[(٣)]، عن أبي عمرو الداني جَوازَه حيث قال: «ومن أبدل لورش الثانية في نحو: ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ [البقرة: ٦] ألفاً أبدلها أيضاً هنا ألفاً، ثم حذفها لأجل الألف التي بعدها، نص عليه [٣/أ] الداني في كتاب الإيجاز، فيبقى قراءة ورش على هذا أعني وفاق قراءة حفص[(٤)]»[(٥)] انتهى قول أبي شامة، وفي شرح الجعبري: «وقال - يعني: في الإيجاز - فيصير في اللفظ كحفص[(٦)]»، وقال الجعبري: «ليس على إطلاقه - يعني قول الداني في

= فإنه ليس في التيسير إلا التوسط، وهذا ما فهمه المؤلف (ابن الجزري) خلافاً لما فهمه الجعبري، لذا عقب ابن الجزري بكلام أبي شامة بأن القصر للدوري من زيادات الشاطبية على التيسير، وقال مؤيداً ذلك بقوله آخراً: «صدق ويسر».

(١) ينظر: إبراز المعاني ١/٣٢٣ ونصه: «فالذين قصروا هم ابن كثير، والسوسي، وكذا قالون والدوري عن أبي عمرو بخلاف عنهما، والباقون على المد ولم يذكر صاحب التيسير القصر عن الدوري فهو من زيادات القصيدة».

(٢) جاء الجواب عليه في ص١٣٦ من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: الشاطبية بيت رقم (١٩٠).

(٤) هو: أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي، مولاهم المقرئ الكوفي، مقرئ إمام، صاحب عاصم بن أبي النَّجود، وابن زوجته، ولد سنة ٩٥هـ، وكان حجةً في القراءة، وتوفي سنة (ت١٨٠هـ). ينظر: معرفة القراء ١/ ١٤٠، وغاية النهاية ١/٢٥٤.

(٥) ينظر: إبراز المعاني ١/٣٥٦.

(٦) ينظر: كنز المعاني ٢/٤٠٢.

الإيجاز - بل على القصر ويخالفه في التوسيط [والمدّ]»[1] أيضاً على تقدير صحةِ الإبدال[2]، ظاهرُ كلام الطيبة مَنْعُه حيث قال:

.... وَالبَدَلْ وَالفَصْلُ فِي[3] نَحْوِ ءَامَنتُمْ خَطَلْ[4]

تصدقوا علينا بتوضيح هذا جزاكم الله خيراً؟

سيأتي جوابه آخراً[5].

[المسألة الثالثة عشر: ﴿الجَارِ﴾ مع ذات الياء للأزرق]

الثالث عشر: إذا قُرِئ للأزرق[6] ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ﴾ [النساء: ٣٦] **[هل يقرأ له بالفتح والإمالة في ﴿الجَارِ﴾ على فتح ﴿ٱلْيَتَمَىٰ﴾ ويعاد ذلك على إمالة ﴿اليَتَمَىٰ﴾؟ أم يقرأ له بفتح الياء والراء معاً، ثم بإمالتهما معاً]**[7]؟

له في كل واحدة من الكلمات [التقليل مع التقليل، وبالفتح مع الفتح][8].

---

(١) المصدر السابق، وما بين معقوفين زيادة على الأصل من شرح الجعبري.

(٢) أي: ابدال الهمزة الثانية المفتوحة لمن تقدم له ذلك.

(٣) هكذا في الأصل، وفي نسخ الطيبة: (والفصل من).

(٤) ينظر: طيبة النشر بيت رقم (١٩٣).

(٥) جاء الجواب عليه في ص١٣٦ من هذه الرسالة.

(٦) هو: يوسف بن عمرو بن يسار أبو يعقوب المدني ثم المصري المعروف بالأزرق، ثقة محقق ضابط، أخذ القراءة عرْضاً وسماعاً عن ورش، وهو الذي خلفه في القراءة والإقراء بمصر، روى القراءة عنه عرْضاً إسماعيل بن عبد الله النحاس، ومحمد بن سعيد الأنماطي، وأبو بكر عبد الله بن مالك بن سيف. توفي في حدود (٢٤٠هـ). ينظر: غاية النهاية ٢/ ٤٠٢.

(٧) ما بين معقوفين سقط من الأصل، والمثبت مما نقله الشيخ المزاحي من هذه المسائل، كما نقلها عنه الأسقاطي في أجوبة المسائل المشكلات. ينظر: أجوبة الشيخ سلطان المزاحي ص٥٤، وأجوبة المسائل للأسقاطي ص٩٠.

(٨) وقد ذكر أهل الأداء عن ورش في تحرير هذه الآية ثلاث طرق. **الأولى**: أن فيها أربعة أوجه هي تسوية الجار بذات الياء فتحاً وتقليلاً فيكون له على توسط اللين =

هل يجوز في ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ [النجم: ٥٠] لورش من طريق الأزرق حالة الوصل المد والتوسيط كالقصر كما هو الظاهر؟

نعم؛ يجوز عند من لم يستثنها كصاحب(١) العنوان(٢) والتيسير(٣) وابن بليمة(٤) وغيرهم.

وإذا جاز، فما معنى قول أبي شامة بمنع المد والتوسيط حيث قال: «فلم يمد الواو من (لُولَى) هنا، وإن كان يمدها في ﴿سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: ٢١] لأن الحركة هنا صارت كاللَّازم(٥) من أجل إدغام التنوين(٦) فيها فكأن لا همز في

= فتح ذات الياء والجار ثم تقليل ذوات الياء والجار، وعلى المد هذان الوجهان أيضاً. **الثانية**: أن فيها ثمانية أوجه توسط اللين وعليه فتح ذات الياء وعلى هذا الفتح الفتح والتقليل في الجار. ثم تقليل ذات الياء وعليه الفتح والتقليل في الجار فتكون الأوجه على التوسط أربعة ومثلها على المد فتكون ثمانية. **الثالثة**: أن فيها ستة أوجه توسط اللين وعليه فتح ذات الياء وعلى هذا الفتح وجهان في الجار الفتح والتقليل، ثم تقليل ذات الياء والجار معاً، فيكون على التوسط ثلاثة أوجه، ثم مد اللين وعليه فتح ذات الياء وعلى هذا الفتح وجهان في الجار أيضاً الفتح والتقليل ثم تقليل ذات الياء وعليه الفتح في الجار، فأوجه المد ثلاثة أيضاً، فيكون مجموع الأوجه ستة. ينظر: إرشاد المريد إلى مقصود القصيد لعلي الضباع ص١٣٢، والبدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي ١/ ٩٤.

(١) في الأصل: (لصاحب) والصحيح ما أثبته ـ والله أعلم ـ.

(٢) قال في العنوان: «﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ [النجم: ٥٠] بتشديد اللام من غير همز نافع وأبو عمرو، غير أن قالون جعل مكان الواو همزة ساكنة». ينظر: العنوان في القراءات السبع لإسماعيل بن خلف ص٣٢.

(٣) قال في التيسير: «﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ [النجم: ٥٠] بضم اللام بحركة الهمزة، وإدغام النون فيها، وأتى قالون بعد ضمة اللام بهمزة ساكنة في موضع الواو، والباقون يكسرون التنوين ويسكنون اللام ويحققون الهمزة بعدها». ينظر: التيسير ص١٣١.

(٤) هو: الحسن بن خلف بن عبد الله بن بليمة الأستاذ أبو علي القيرواني نزيل الإسكندرية، ومصنف كتاب تلخيص العبارات في القراءات، ولد سنة سبع أو ثمان وعشرين وأربعمائة، وتوفي بالإسكندرية في ثالث عشر رجب سنة (٥١٤هـ). ينظر: معرفة القراء ٢/ ٩٠٢، وغاية النهاية ١/ ٢١١.

(٥) وفي إبراز المعاني المطبوع: (كاللازمة)، وكلاهما صحيح ـ والله أعلم ـ.

(٦) وفي إبراز المعاني المطبوع: (من أجل التنوين) وكلاهما صحيح ـ والله أعلم ـ.

الكلمة لا ظاهراً ولا مقدراً[١]، ولو كان كما قال أبو شامة[٢] فينبغي أن يُقيِّد الشاطبي وغيره المد والتوسيط، ثم إني تَطلَّبتُ شرح أبي شامة فنظرته من هذا الموضع فإذا هو يريد توجيه مذهب من استثناه من الباب فلم يمده فيه بحالة الابتداء؟

كأنه يراد وجه الاستثناء فليراجع، أو يريد حالة الابتداء، إلا فالشاطبي نصّ على الخلاف فيها[٣]، ولم يكن عندي شرح أبي شامة فليراجع.

[المسألة الرابعة عشر: الابتداء للأزرق في الهمز المنقولة نحو: ﴿ٱلْآخِرَةُ﴾ ﴿وَٱلْأُولَىٰ﴾]

الرابع عشر: إذا ابتدأ الأزرق بنحو ﴿ٱلْآخِرَةُ وَٱلْأُولَىٰ﴾ [النجم: ٢٥] **واعتد بالعارض، هل له الأوجه الثلاثة كما إذا ابتدأ بهمزة الوصل ولم يعتد بالعارض[٤]، أم له القصر فقط؟**

بل القصر فقط نص على ذلك الإمام [أبو][٥] محمد مكي[٦] في كتاب الكشف وغيره، وقد أوضحناه في كتاب النشر[٧].

---

(١) ينظر: إبراز المعاني ١/ ١٧٠، وتتمة كلام أبي شامة: «فإن وقفت لورش على (عادا) فلك في ابتداء (لولى) مذهبان المد إن لم تعتد بالعارض، وتركه إن اعتددت بها ذكرهما المهدوي».

(٢) في شرحه لبيت رقم (١٧٥).

(٣) قال الشاطبي بيت رقم (١٧٤):

وما بعدَ همزِ الوصلِ ايتِ وبعضُهم ... يُؤاخذكُم الَانَ مُسْتفهماً تَلا وَعَاداً الُاولى

(٤) أي: بدأ باللّام فحركها بحركة النقل العارضة، ولم يبدأ بهمزة الوصل.

(٥) سقط من الأصل، والسياق يقتضيه.

(٦) هو: مكي أبو محمد القيسي، سبقت ترجمته ص٨٥.

(٧) قال في النشر: «إجراء الوجهين من المد وضده في المغيّر بالنقل إنما يتأتّى حالة الوصل، أمّا حالة الابتداء إذا وقع بعد لام التعريف، فإن لم يعتد بالعارض فالوجهان في نحو: ﴿ٱلْآخِرَةُ﴾، ﴿ٱلْإِيمَٰنُ﴾، ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ جاريان، وإن اعتدّ بالعارض فالقصر ليس إلّا نحو: ﴿ٱلْآخِرَةُ﴾، ﴿ٱلْإِيمَٰنُ﴾، ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ لقوة الاعتداد في ذلك، ولعدم تصادم الأصلين، نصّ على ذلك أهل التحقيق من أئمتنا. قال مكي في الكشف: =

[المسألة الخامسة عشر: الكلام على ﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾ و﴿أَرَءَيۡتَ﴾ للأزرق، والاشمام لأبي جعفر في ﴿لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ﴾]

الخامس عشر: قولكم في الطيبة في باب الهمزتين من كلمة:

.... **وَخُلْفُ ذِي الفَتحِ لَوى أَبْدِلْ جَلا خُلْفاً**[(١)]

وفي باب الهمز المفرد:

.... **«هَا أَنتُمُ حازَ مَداً، أَبْدِلْ جَدَا بالخُلْفِ فِيهما**[(٢)]**»؟**

أي: في ﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾[(٣)] [محمد: ٣٨] و﴿أَرَءَيۡتَ﴾ [الكهف: ٦٣].

إن كان المراد بالخلف في الموضعين؟

المراد ﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾ و﴿أَرَءَيۡتَ﴾.

وجه التسهيل، وهو معلوم من قولكم: «ثَانِيهِمَا سَهِّل غِنَى حِرْمٍ حَلا»[(٤)]**؟**

ولا يتعلق بالهمزتين من كلمة يكون معلوماً، كالثانية[(٥)] **من الهمزتين المتفقتين من كلمتين.**

[٣/ب] **ومن قولكم: «حازَ مداً»، فكأنه لا حاجة إلى ذكر الخلف؟**

هذا عجيب[(٦)].

= إن ورشاً لا يمد ﴿ٱلۡأُولَىٰ﴾، وإن كان من مذهبه مدُّ حرف المد بعد الهمز المغيّر؛ لأن هذا وإن كان همزاً مغيراً إلا أنه قد اعتدّ بحركة اللام، فكأن لا همز في الكلمة، فلا مدّ انتهى». ينظر: النشر ١/٣٤٢، وينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع لأبي محمد مكي بن أبي طالب ١/٥١.

(١) ينظر: طيبة النشر بيت رقم (١٧٥، ١٧٦).

(٢) ينظر: طيبة النشر بيت رقم (٢٢٢، ٢٢٣).

(٣) في الأصل (انتم) والصحيح ما أثبته ـ والله أعلم ـ.

(٤) ينظر: طيبة النشر بيت رقم (١٧٥).

(٥) في الأصل: (الثانية) بدون كاف، وما أثبت يقتضيه السياق ـ والله أعلم ـ.

(٦) قوله: «هذا عجيب» لأن السائل أتى بالشاهد من باب الهمزتين من كلمة، لأمر يتعلق بباب الهمز المفرد لكلمتي: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾ و﴿أَرَءَيۡتَ﴾ لذلك ردّ عليه فيما سبق بقوله: «ولا يتعلق بالهمزتين من كلمة يكون معلوماً...».

كما في قولكم:

«................................. ، وَقِيلَ تُبْدَلُ مَدّاً زَكَا جُوداً»[(١)]

وكما قال الشاطبي:

«أَرَيْتَ[(٢)] في الِاسْتِفْهَامِ لا عَيْنَ[(٣)] رَاجِعٌ ....»[(٤)]

وإن كان غير ذلك فهو مُشْكِل، ونريد التبيين فتصدقوا علينا به؟

لا إشكال في ذلك فقد بيناه فليُعلم[(٥)].

«................................. وَعَنْ نَافِعٍ سَهِّلْ وكَمْ مُبْدِلٍ جَلا»[(٦)]

وكذا السؤال عن قولكم في بحث ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ﴾ [٣٤] لأبي جعفر[(٧)] في سورة البقرة في الطيبة:

«................................. ثِقْ، وَالِاشْمَامُ خَفَتْ خُلْفاً»[(٨)]

فإن عدم الإشمام معلوم من قولكم قُبَيْلَه (ثق)؟

وهذا أيضاً عجيب، فإن قولنا يدل على أن أبا جعفر يضم التاء من ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ﴾ ثم نَبَّه على أن لدى عيسى[(٩)] وجهاً[(١٠)] آخر، وهو إشمام

---

(١) ينظر: طيبة النشر بيت رقم (١٩٩، ٢٠٠).

(٢) في الأصل: (رايت)، وهو تصحيف.

(٣) في الأصل: (لا غير)، وهو تصحيف. (٤) ينظر: الشاطبية بيت رقم (٦٣٨).

(٥) ينظر النشر ١/٤٥١ (باب الهمز المفرد)، فقد بسط القول فيهما.

(٦) ينظر: الشاطبية بيت رقم (٦٣٨).

(٧) هو: يزيد بن القعقاع الإمام أبو جعفر المخزومي المدني القارئ، أحد القراء العشرة تابعي مشهور، ويقال اسمه جندب بن فيروز وقيل فيروز، عرض القرآن على مولاه عبد الله بن أبي ربيعة وعبد الله بن عباس وغيرهما، وروى القراءة عنه ابن جمَّاز وابن وردان وغيرهما، (ت١٣٠هـ) وقيل غير ذلك، ينظر: معرفة القراء ١/١٧٢، وغاية النهاية ٢/٣٨٢.

(٨) ينظر: طيبة النشر بيت رقم (٤٤٠، ٤٤١).

(٩) هو: عيسى بن وردان أبو الحارث المدني الحذّاء، عرض على أبي جعفر وشيبة وغيرهما، وعرض عليه إسماعيل بن جعفر وقالون وغيرهما، (ت في حدود ١٦٠هـ). معرفة القراء ١/٢٤٧، وغاية النهاية ١/٦١٦.

(١٠) في الأصل: (وجه) والصحيح ما أثبته ـ والله أعلم ـ.

الضم، فلو قال: «والاشمام خفت»، ولم يذكر الخلف، لفهم أن عيسى يشم الضم، ولا يُعرف أن له وجهاً آخر، وهو الضم؛ إذ يكون المعنى: أن أبا جعفر يضم، ولكن عيسى يشم الضم، فلما قال بالخلف عُلم أن له وجهين إشمام الضم والضم الخالص، وهذا ظاهر، ووقع مثله في الشاطبية في باب [هاء][1] الكناية، ولا بد من ذلك، وليس ذلك كقوله: «وكم مبدل جلا»[2]؛ لأنه لا بَدَلَ بعد ذكره التسهيل[3] لنافع؛ لأن[4] جماعة رووا الإبدال عن ورش، ولهذا لم يقل: «وإبدالها جلا»، فلو قال ذلك لم يفهم لورش أيضاً سوى الإبدال فافهم[5] ذلك.

[المسألة السادسة عشر:
وقف حمزة على لام التعريف والمنفصل رسماً]

السادس عشر: قال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ في باب نقل حركة الهمزة:

«وَعَنْ حَمْزَةٍ في الوَقفِ خُلفٌ»[6] ....

هذا الخُلفُ في لام التعريف (جيد بارك الله فيك)[7] ظاهر كما في التيسير، والتخفيف من طريق أبي الفتح[8]، والتحقيق من طريق أبي الحسن[9]،

---

(١) سقط من الأصل، والسياق يقتضيه.
(٢) ينظر: الشاطبية بيت رقم (٦٣٨).
(٣) في الأصل: (الرسل)، وهو تصحيف.
(٤) في الأصل: (أن)، وهو تصحيف.
(٥) في الأصل: (فشافهم)، وهو تصحيف.
(٦) ينظر: الشاطبية بيت رقم (٢٢٧).
(٧) ما بين قوسين كتب بين السطور فوقها بالحمرة، والظاهر أنه من كلام المؤلف ابن الجزري ـ والله أعلم ـ.
(٨) هو: فارس بن أحمد بن موسى بن عمران أبو الفتح الحمصي الضرير، نزيل مصر، الأستاذ الكبير الضابط الثقة، ولد بحمص سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة، من شيوخ الداني، توفي بمصر سنة (٤٠١هـ). ينظر: معرفة القراء ٢/ ٧١٧، وغاية النهاية ٢/ ٦، وطريق أبي الفتح فارس، من قراءته على عبد الباقي الخراساني، وهو على ابن صالح أحمد بن عبيد الله بن حمدان البغدادي، وهو على إدريس وهو على خَلَف.
(٩) هو: طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون أبو الحسن الحلبي، أحد الحذاق المحققين، ومصنف التذكرة في القراءات، وكان من كبار المقرئين في عصره بالديار المصرية، وممن قرأ عليه القراءات أبو عمرو الداني، توفي بمصر سنة (٣٩٩هـ). ينظر: معرفة القراء ٢/ ٦٩٨، وغاية النهاية ١/ ٣٣٩.

أما في الساكن المنفصل فليس في التيسير إلا الطريقان[١]، فلا يظهر وجه النقل فهو من زيادات الشاطبية، لكن لما لم يكن من الطريقين أشكل علينا أمره، ولا ندري من أي طريق يصح، وكلام الطيبة في هذا الموضع يحتاج إلى التبيين جداً حيث قال:

«وَالـهَـمْـزُ الَاوَّلُ إِذا مـا اتَّـصــلا رَسْماً فَفي الاولى بِخلفٍ سُهِّلا»

(فجمهورهم قد سَهّلا، يكتب إليك هذا الموضع على الصحة)[٢]

أَوْ يَنْفَصِلْ كَاسْعَوْ إِلى[٤/أ] قُلْ إِنْ رَجَحْ لا مِيمَ جَمْعٍ وبِغيرِ ذاك صَحْ»[٣]

وهذا الموضع من التقريب[٤] هو ثابت عن حمزة[٥]، هل يوافقه هشام في متطرفه في ذلك أم لا؟ واستخراج صوابه لا يظهر عندنا[٦]؛ لأن كاتبه صَحَّف فيه تصحيفاً كثيراً[٧]، ليُتَوقّع من ألطافكم العميمة أن تشرحوا هذين البيتين خصوصاً الثاني؟

---

(١) في الأصل: (الطريقين)، والصحيح ما أثبته ـ والله أعلم ـ، والمراد بالطريقين السكت لخلف على الساكن المفصول من طريق أبي الفتح فارس، والتحقيق لخلف وخلاد من طريق أبي الحسن.

(٢) ما بين قوسين كُتِب بالحمرة بعد البيت السابق، وهو تصحيح من المؤلف (ابن الجزري) للشطر الثاني؛ أي: (رسماً فجمهورهمُ قد سَهَّلا)، ولا بد من صلة الميم من (جمهورهم) للوزن، وكذلك بناء الفعل (سهلا) للمعلوم، وهذه رواية أخرى في هذا البيت خلافاً للرواية المشهورة: (فعن جمهورهمْ قد سُهِّلا).

(٣) ينظر: طيبة النشر بيت رقم (٢٤٧).

(٤) ينظر: تقريب النشر ١/ ٣١٤.

(٥) هو: حمزة بن حبيب بن عمارة أبو عمارة الكوفي التيمي مولاهم وقيل من صميمهم الزيات، أحد القراء السبعة، أخذ القراءة عن الأعمش وطلحة بن مصرِّف وغيرهما، وروى القراءة عنه سُليم والكسائي وغيرهما، (ت١٥٦هـ وقيل ١٥٤هـ وقيل غير ذلك). ينظر: معرفة القراء ١/ ٢٥٠، وغاية النهاية ١/ ٢٦١.

(٦) في الأصل: تقدمت جملة (لا يظهر عندنا صوابه) على (واستخراج)، والصحيح ما أثبت ـ والله أعلم ـ.

(٧) في الأصل: (كثيرة) والصحيح ما أثبته ـ والله أعلم ـ.

كذا نفعل[١] إن شاء الله تعالى[٢].

[المسألة السابعة عشر: التغيير الرسمي لحمزة وقفاً]

السابع عشر: تسهيل حمزة كخط المصحف موضعه في التقريب[٣] سقيم جداً لا يُفهم منه المراد، وكلام الطيبة[٤] موجز يحتاج إلى الشرح، وأيضا ما السر في الإبدال اتباعاً للرسم في ﴿نَّبَإِيْ﴾ [الأنعام: ٣٤] مثلاً، ومن ﴿ءَابَآءِيٓ﴾ [يوسف: ٣٨] ﴿وَإِيتَآيِٕ ذِى﴾ [النحل: ٩٠] و﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، و﴿كُفُوًا﴾ [الإخلاص: ٤]، وامتناعه في نحو: و﴿شُرَكَآيِٕهِمۡۚ﴾ [الأنعام: ١٣٦]، ﴿وَشُرَكَآؤُكُمۡ﴾ [يونس: ٢٨]، ﴿وَهَٰٓؤُلَآءِ﴾ [الإسراء: ٢٠]، وأمثالها؟

يأتي بيانه وللجواب عنه[٥].

[المسألة الثامنة عشر: إمالة (الناس) للدوري]

الثامن عشر: مسألة إمالة (الناس) لأبي عمرو، كلام الشاطبي[٦] مُشعر بالخلاف، وكلام الطيبة[٧] مصرح بالخلاف للدوري فقط، حتى يكون للسوسي الفتح فحسب، وقال في التيسير: «وأقرأني الفارسي عن قراءته على أبي طاهر في قراءة أبي عمرو بإمالة فتحة النون من (الناس) في موضع الجر [حيث وقع]»[٨]، وقلتم في الحاشية التي هي التحبير[٩]: «قلت: يعني من رواية

---

(١) في الأصل: (يفعل)، وهو تصحيف، والصحيح ما أثبته ـ والله أعلم ـ.

(٢) جاء الجواب عليه في ص١٤٠ من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: تقريب النشر١/ ٣٢٣.

(٤) ينظر: طيبة النشر بيت رقم (٢٤٨): (وعنه تسهيل كخط المصحف.....).

(٥) جاء الجواب عليه في ص١٤٣ من هذه الرسالة.

(٦) ينظر: الشاطبية بيت رقم (٣٣١): (وَخُلْفُهُمُ في النَّاسِ في الْجَرِّ حُصِّلَا).

(٧) ينظر: طيبة النشر بيت رقم (٣١٥): (الناسِ بجر طيب خلفاً).

(٨) ما بين معقوفين زيادة على الأصل من التيسير. ينظر: التيسير ص٤٤.

(٩) وسمي بتحبير التيسير لأن ابن الجزري يكتب عبارة التيسير ثم يتبعه ما زاده على التيسير بالأحمر، حيث قال في مقدمة التحبير: «من غير أن أغير لفظ الكتاب =

الدوري عنه؛ لأنه تقدم في الأسانيد أنه(١) قرأ برواية الدوري عن أبي عمرو على الفارسي عن أبي طاهر، وهذا من الدقائق فاعلمه»(٢)، وقال في التيسير في الإسناد(٣): «قرأت القرآن كله من طريق أبي عمر على شيخنا عبد العزيز بن جعفر بن محمد بن إسحاق البغداذي(٤) المقري»(٥)(٦)، هل هذا البغداذي [هو](٧) الفارسي؟

هو هو فاعلم، بَعُدَ وإن أقبل إليكم التحبير فاحتفظوا به فإن فيه تحقيقاً كثيراً(٨).

= أو أعدل به إلى غيره من خطأ أو صواب، وحيث كانت الزيادة عليه يسيرة ألحقتها بالحمرة فيه، وإن كانت كثيرة قدمت عليها لفظ (قلت)، وختمتها بقولي (والله الموفق)». ينظر: تحبير التيسير ص٩٣.

(١) أي: الداني.

(٢) وتتمة عبارة التحبير: «وهذا من الدقائق فاعلمه والله الموفق. وهي رواية أبي عبد الرحمٰن، وأبي حمدون وابن سعدان عن اليزيدي عنه، وأقرأني غيره بالفتح، وهي رواية أحمد بن جبير عن اليزيدي، وبه كان يأخذ ابن مجاهد، وبذلك قرأ الباقون». ينظر: تحبير التيسير لابن الجزري ص٢٤٩، فنص التحبير السابق هو المقروء به من طريق الشاطبية، في الإمالة للدوري قولاً واحداً في لفظ (الناس) المجرور، والوجهان للدوري من طريق الطيبة، قال في الطيبة: «.... الناس بجر... طيب خلفاً...».

(٣) أي: في باب الإسناد.

(٤) كذا في الأصل بالذال المعجمة نسبة إلى بغداد، وهي لغة في بغداد، وهي إحدى اللغات السبع فيها. ينظر: القاموس المحيط (مادة بغداد ٤٢٢/١)، وتاج العروس ٤٤١/٧.

(٥) هو: عبد العزيز بن جعفر بن محمد بن إسحاق بن محمد بن خُواسْتي أبو القاسم الفارسي ثم البغدادي يعرف بابن أبي غسان مقري نحوي شيخ صدوق، ولد سنة عشرين وثلاثمائة، وقرأ على عبد الواحد بن أبي هاشم، وأبي بكر النقاش، وقرأ عليه الداني ومات سنة ثنتي عشرة وأربعمائة (٤١٣هـ). ينظر: معرفة القراء ١٨٦/١، وغاية النهاية ٣٩٢/١.

(٦) ينظر: التيسير ص٩.

(٧) في الأصل: (و) سقطت الهاء، وفهم من السياق.

(٨) في الأصل حصل تقديم لهذا الجواب في وسط السؤال وقبل أن يكتمل، وترتيبه الصحيح ما أثبت ـ والله أعلم ـ.

المذكور في باب الإمالة واحد أم لا(١)؟

هما واحد.

[المسألة التاسعة عشر: إمالة ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ وقفاً لأصحابها]

التاسع عشر: هل تمال كلمة ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٣] وقفاً للمُمِيل أم لا كما صُرِّح في كتاب الغاية(٢)؟

نعم تُمال من طريق أهل العراق كما نص على ذلك أبو العز القلانسي(٣) في كفايته [و](٤) الإرشاد، وغيره أخذ من كلام الشيخ أبي العز(٥) وهو صحيح(٦).

---

(١) أي: الذي ذكره في عدة مواضع من باب الإمالة من قوله: «وروى لي الفارسي عن أبي طاهر عن أبي عثمان سعيد بن عبد الرحيم الضرير عن أبي عمر عن الكسائي»، وقوله في موضع آخر: «وأمال ابن ذكوان من قراءتي على فارس بن أحمد، وعلى أبي القاسم الفارسي»، وفي موضع آخر: «وأقرأني الفارسي عن قراءته على أبي طاهر في قراءة أبي عمرو بإمالة فتحة النون من (الناس) في موضع الجر». ينظر: التيسير ص٤٢ ـ ٤٤.

(٢) أي: كتاب غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار لأبي العلاء الهمذاني.

(٣) هو: محمد بن الحسين ابن بندار الأستاذ أبو العز الواسطي القلانسي مقرىء العراق وصاحب التصانيف، قرأ على الهذلي وغيره، وتصدر للإقراء دهراً، وقرأ عليه سبط الخياط وأبو العلاء الهمذاني وغيرهما، وألف كتاب الكفاية الكبرى والإرشاد في القراءات العشر، وتوفي في شوال سنة إحدى وعشرين وخمس مئة (٥٢١هـ). ينظر: معرفة القراء ٢/ ٢٤١، وغاية النهاية ١/ ٣٣٤.

(٤) زيادة على الأصل، حتى يقتضيها السياق.

(٥) في الأصل: (شيخ أبي العز)، وهو تصحيف ـ والله أعلم ـ.

(٦) قال في النشر: «أمّا ﴿كِلْتَا﴾ فالوقف عليها لأصحاب الإمالة ينبني على معرفة ألفها، وقد اختلف النحاة فيها: فذكر الداني في الموضح وجامع البيان أن الكوفيين قالوا: هي ألف تثنية، وواحد «كلتا»: (كلت)، وقال البصريون: هي ألف تأنيث، ووزن (كِلْتا) (فِعْلَى) ـ كـ(إحدى) و(سيما) والتاء مبدلة من واو، والأصل (كِلْوِيّ). قال: فعلى (الأول) لا يوقف عليها بالإمالة لأصحاب الإمالة، ولا بين بين لمن مذهبه ذلك، وعلى الثاني يوقف بذلك في مذهب من له ذلك، قال: والقراء وأهل الأداء على الأول. قلت: نصَّ على إمالتها لأصحاب الإمالة العراقيون قاطبة، كأبي العز، وابن سوار، وابن فارس، وسبط الخياط وغيرهم، ونص على الفتح غير واحد، =

[المسألة العشرون:
لفظ: ﴿عُزَيْرٌ﴾ هل هو أعجمي أم عربي؟، وحكم رائه للأزرق]

العشرون: **لفظ: ﴿عُزَيْرٌ﴾** [التوبة: ٣٠] **هل هو أعجمي حتى يُفخم راؤه للأزرق أم لا؟**

نعم؛ يُفخم له لا لأنه أعجمي، بل لأن راءه مضمومة(١).

[المسألة الحادية والعشرون: تحرير اللام المغلظة مع ذات الياء للأزرق، وأوجه ﴿يَصۡلَىٰهَا﴾ مع ذات الياء]

الحادي والعشرون: **الخلاف في** [٤/ب] **تغليظ(٢) اللام وترقيقها عند ذوات الياء هل هو مُفَرَّعٌ على(٣) وجه التقليل أم على وجه الفتح أم عليهما معاً؟**

وجه الفتح ـ لا على وجه التقليل ـ يجوز فيه التغليظ(٤).

وكم وجهاً يُقرأ في نحو ﴿يَصۡلَىٰهَا﴾ [الإسراء: ١٨] **للأزرق؟**

= وحكى الإجماع عليه أبو عبد الله ابن شريح وغيره، وقال مكي: يُوقف لحمزة والكسائي بالفتح؛ لأنها ألف تثنية عند الكوفيين، ولأبي عمرو بين اللفظين؛ لأنها ألف تأنيث. انتهى [ينظر: التبصرة ص٣٩٧ ـ ٣٩٨]، والوجهان جيِّدان، ولكني إلى الفتح أجنحُ؛ فقد جاء به منصوصاً عن الكسائي سَوْرَةُ بن المبارك فقال: ﴿كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ﴾ بالألف يعني بالفتح في الوقف». ينظر: النشر ٩١/٢.

(١) الراء المضمومة فيها خلاف للأزرق من قوله في طيبة النشر بيت رقم (٣٣٩):

كَذاكَ ذاتَ الضَّمِّ رَقِّق في الأَصَح   والخُلفُ في كِبْرٌ وعشرونَ وَضَح

و﴿عُزَيْرٌ﴾ لفظ عربي من التعزير وهو التعظيم. ينظر: إتحاف فضلاء البشر للدمياطي ٣٠٢/١.

(٢) في الأصل: (التغليظ)، وهو خطأ.

(٣) في الأصل: (على من) ولعل (من) زيادة من الناسخ.

(٤) ومعنى ذلك: أن التقليل لا يجتمع معه تغليظ اللام، وأما على الفتح فيأتي الترقيق والتغليظ. ينظر: النشر ١٢٨/١.

وجهان وهما بين بين مع الترقيق، والفتح مع التغليظ، قلت ويخرج معه وجه صاحب الفتح فهما في المعنى ثلاثة وفي اللفظ اثنان(١).

[المسألة الثانية والعشرون:
حكم الوقف على هاء التأنيث المرسومة تاءً جمعاً وإفراداً]

الثاني والعشرون: هل حكم هاء التأنيث التي كُتبت تاءً مما اختُلف في جمعها وإفرادها كحكمها؟ وإذا كان كذلك فهل لشعبة وحمزة أن يقفا على ﴿ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ في العنكبوت [٥٠] بالتاء؟

نعم(٢).

---

(١) معنى (هما في المعنى ثلاثة وفي اللفظ اثنان)؛ أي: أن ﴿يَصۡلَىٰهَا﴾ مع التفخيم الفتح، ومع الترقيق وجهان، باعتبار أن فيها ذات ياء فله من الفتح والتقليل لو كانت مجردة عن اللام المفخمة فباعتبار أن اللام المغلظة حددت وجه الفتح، والتقليل حدد وجه الترقيق. قال في النشر: «إذا غلظت اللام في ذوات الياء نحو: ﴿صَلَّىٰ﴾، و﴿يَصۡلَىٰ﴾ إنما تغلظ مع فتح الألف المنقلبة وإذا أميلت الألف المنقلبة في ذلك إنما تمال مع ترقيق اللام سواء كانت رأس آية أم غيرها إذ الإمالة والتغليظ ضدان لا يجتمعان وهذا مما لا خلاف فيه». ينظر: النشر ٢/ ١٣٢.

(٢) قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف وشعبة (آية) بالتوحيد، وقرأ الباقون بالجمع. ينظر: النشر ٢/ ٣٨٤.

ووقف عليها ابن كثير والكسائي بالهاء على قاعدته، وشعبة وحمزة بالتاء على قاعدتهم لقوله في الطيبة بيت رقم (٣٥٨، ٣٥٩):

لَكِنْ حُرُوفٌ عنهُمُ فيهَا اختُلِفْ   كَهاءِ أُنْثَى كُتِبَتْ تَاءً فَقِفْ
بِالها رَجا حقٌّ..............،

وقال في المقدمة الجزرية بيت رقم (١٠٠):

.... وَكُلُّ مَا اخْتُلِفْ   جَمْعاً وَفَرْداً فيه بالتاءِ عُرِفْ

ويتحصل من قوله هذا قاعدة عامة: وهي أن كل ما اختلف القراء في قراءته بالإفراد والجمع فمرسوم بالتاء المفتوحة، وأما معرفة الوقف عليها فمن قرأ فيها بالجمع وقف عليها بالتاء كسائر الجموع، ولو كان مذهبه الوقف بالهاء في الإفراد، ومن قرأ فيها بالإفراد وكان مذهبه الوقف بالتاء وقف بها، ومن كان مذهبه الوقف بالهاء وقف بها أيضاً. ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري لعبد الفتاح المرصفي ٢/ ٤٧١.

وهل لحمزة [أن يقف على][1] ﴿ٱلْغُرُفَٰتِ﴾ بسبأ [٣٧] بالتاء؟ وهل لحمزة أن يقف على ﴿جِمَٰلَتٌ﴾ [المرسلات: ٣٣] بالتاء كما يقفون على ﴿بَقِيَّتُ﴾ [هود: ٨٦]، ﴿وَمَعْصِيَتِ﴾ [المجادلة: ٨] و﴿سُنَّتُ﴾ [الأنفال: ٣٨] وأمثالها بالتاء؟

كذا هو. مثله سواء[2].

[المسألة الثالثة والعشرون:
تحديد موضع (مَسَّنِي) التي فيها الفتح والإسكان]

الثالث والعشرون: قول الطيبة في باب ياءات الإضافة:

ربي الذي حَرَّم ربي مسَّنِي لا أولا ....

يُشْكِل بقوله تعالى: ﴿مَسَّنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾ [٥٤] في الحجر[3]؟

كذا كان في «الطيبة»[4]، ولكن غيّرنا كما في النسخة [التي][5] جهزناه[6] إليك بخطنا به.

---

(١) في الأصل: (على أن) ولعله وقع فيه تقديم وتأخير وسقط - والله أعلم -.

(٢) وقد قال الإمام المتولي في اللؤلؤ المنظوم في ذكر جملة من الرسوم:

وكلُّ ما فيه الخلاف يجْري	جمعاً وفرْداً فبتاءٍ فاذْر
وذا جِمَٰلَت وءَايَتٌ أتى	في يوسف والعنكبوت يا فتى
وكَلِمَٰتِ وهو في الطوْل معًا	أنعامهُ ثم بيونُسَ معا
والغُرفَٰت في سبأ وبيِّنتْ	في فاطر وثمرات فُصِّلتْ
غيٰبت الجُبِّ وخُلف ثاني	يونُس والطوْل فَعِ المعاني

ينظر: هداية القاري ٢/ ٤٧١.

(٣) وهو مما أجمعوا على فتحه وذلك لموجب إما أن يكون بعد الياء ساكن لام تعريف أو شبهه مثل: ﴿مَسَّنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، و﴿مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُ﴾ [الحجر: ٥٤]، و﴿وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٩٦].

(٤) ينظر: طيبة النشر بيت رقم (٣٩١).

(٥) سقط في الأصل، وسياق الكلام يقتضيه.

(٦) هكذا في الأصل: (جهزناه)، فإن كان الضمير يعود إلى المتن أو الكتاب ذُكِّر (جهزناه)، وإن كان يعود لمنظومة الطيبة أُنِّث (جهزناها)، وكلاهما صواب، والبيت مصحح في الطيبة أخيراً كما في النسخة التي قُرئت على الناظم في مكة المكرمة =

[المسألة الرابعة والعشرون: جمع القراءات]

الرابع والعشرون: باب إفراد القراءات وجمعها قول الطيبة[١]:

وَجَمْعُنا نَخْتارُه بالوَقْفِ … وغَيرُنا يَأْخُذُه بالحرفِ
بِشرْطِه فَلْيرعَ وقْفاً وَابْتِدَا … وَلا يُركِّب وَلْيُجِدْ حُسْنَ الأَدا
فالماهِرُ الذي إذا ما وَقَفا يَعْطِفُ أَقْرَباً … يَبْدا بوجْه مَنْ عَليه وُقِفا

أنعموا علينا بتفسير هذه الأبيات، وبينوا أن التركيب مطلقاً لا يجوز؟ أم في صور مخصوصة؟

يبين منه إن شاء الله تعالى ما يوضح معناه ويكشفه، وقد نقل من حواشي الطيبة، وجُهز إليكم مع النسخة المجهزة بخطنا[٢].

[المسألة الخامسة والعشرون: معنى «كَذا مِنَ الْ وَهَا وَيَا لَا تَفْصِلِ» في باب المقطوع والموصول من المقدمة الجزرية]

السادس والعشرون[٣]: قولكم في المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه (النسخة الصحيحة المعتمدة عليها في المقدمة «كَذا مِنَ الْ وَهَا وَيَا لَا تَفْصِلِ»[٤] وسنذكر معنى ذلك)[٥]:

= وقرأها عليه رضوان العقبي سنة ٨٢٣هـ، وهذا الجواب كان سنة ٨٢٠هـ ـ والله أعلم ـ.

(١) ينظر: طيبة النشر الأبيات (٤٢٧ ـ ٤٣٠).

(٢) لشرح هذه الأبيات في كيفية الأخذ بالجمع وشروطه، ومذاهب القراء فيه. ينظر: شرح طيبة النشر لابن الناظم ص٢٠١.

(٣) هكذا في الأصل، والصحيح: (الخامس والعشرون)، وذلك بحسب ما قبله.

(٤) ينظر: المقدمة الجزرية الشطر الثاني من بيت رقم (٩٣)، وفي الأصل: (تفصيل)، والصحيح ما أثبته ـ والله أعلم ـ.

(٥) ما بين القوسين هذا جواب من الامام ابن الجزري معترض في السؤال كتب بالحمرة، وما بعده تكملة السؤال.

وَوَزَنُــوهُــم وكــالــوهُــم صِــلْ كَذَاك مِن الْ هَا وَيَا لَا تَفْصِلْ[١]

بيِّنوا لنا معنى المصراع الثاني[٢]، تصدقوا[٣] بتصحيح لفظه لأنا وجدناها هنا في بعض النسخ «كذاك مِنْ وَالْ»، وفي بعضها «كذاك مِنْ اَل»، ولا نستطيع[٤] تصْحيحَ لفظِها، فضلاً عن معناها؟

صححنا لفظها[٥]، وسنوضح معناها، وأمرنا بكتابة حاشية على النسخة المجهزة إليكم.

[المسألة السادسة والعشرون: الوقف على الهمز المتحرك وصلاً للسوسي وأبي جعفر والأصبهاني]

السابع والعشرون: إذا وَقَفَ بالسكون السوسي[٦] وأبو جعفر والأصفهاني[٧] على نحو: ﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ [البقرة: ١٥]، و﴿يُبْدِئُ﴾ [العنكبوت: ١٩]، و﴿ذَرَأَ﴾ [الأنعام: ١٣٦]، و﴿بَدَأَ﴾ [العنكبوت: ٢٠]. [٥/أ] **فما بال الهمزة أتخفف أم تحقق؟**

تحقق الهمز في ذلك كله لهما ولمن خفف مثلهما بلا خلاف.

---

(١) وفي النسخ التي رجحها شراح المقدمة منهم ملا علي القاري: (كَالُوهُمُ أو وَّزَنُوهُمُ صِلِ ـ كَذَا مِنَ الْ وَ هَا وَ يَا لَا تَفْصِلِ) ينظر: المقدمة الجزرية بيت رقم (٩٣).

(٢) والتَّصْرِيعُ في الشعر تقفية المِصْراعِ الأول وهو مأخوذ من مِصْراعِ الباب وهما مصراعان، والمِصْراعانِ من الشعْر ما كان فيه قافيتان في بيت واحد، ينظر: مختار الصحاح ولسان العرب، مادة: (صرع).

(٣) في الأصل: (يصدقوا) وما أثبته أصوب.

(٤) في الأصل: (تستطيع) وهو تصحيف ـ والله أعلم ـ.

(٥) في الأصل جاءت جملة (صححنا لفظها) بعد (ولا نستطيع تصْحيحَ لفظِها)، فأخرتُها هنا مع بقية الجواب.

(٦) في الأصل: (للسوسي)، وما أثبته متجه بدليل فيما بعده (وأبو جعفر والأصفهاني).

(٧) لغتان الأصبهاني والأصفهاني ـ كما مر عند التعريف بها ـ.

[المسألة السابعة والعشرون:
حكم راء ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ مع وجه الاختلاس للدوري]

الثامن والعشرون: إذا قرئ ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] **للدوري على وجه الاختلاس فما بال رائها أترقق أم تفخم؟**

تفخم بلا خلاف، نعم يرقق لمن سكن، ولو فخمت معه لكان له وجه(١) ولكن ما قرأنا به.

[المسألة الثامنة والعشرون:
حكم اجتماع لفظ ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾، وميم الجمع، والمد المنفصل لقالون]

التاسع والعشرون: إذا اجتمع في آية(٢) في لفظ ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ [آل عمران: ٣]، **وميم الجمع، والمد المنفصل كآية(٣) ﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ﴾** [آل عمران: ٤٨]، **فكم وجهاً لقالون من كتاب التيسير والشاطبية وطيبة النشر؟**

نذكر ذلك إن شاء الله(٤).

[المسألة التاسعة والعشرون:
الهمزتان المتفقتان بالفتح لقالون والبزي]

الثلاثون: كم وجهاً لقالون والبزي في نحو: ﴿إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [الأنعام: ٦١]، و﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [محمد: ٣٨] **بتفصيل أوجهها؟**

---

(١) ووجهه هو عدم الاعتداد بالتسكين العارض في الراء.
(٢) في الأصل: (انه)، والمثبت هو الصحيح ـ والله أعلم ـ.
(٣) في الأصل: (كانه)، والمثبت هو الصحيح ـ والله أعلم ـ.
(٤) جاء الجواب عليه في ص١٤٧ من هذه الرسالة.

نبيِّن[١] ذلك آخراً[٢].

[المسألة الثلاثين:
أوجه الوقف على ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ و﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾ لحمزة]

الحادي والثلاثون: كم وجهاً يصح لحمزة في ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ وقفاً، وكذا[٣] في ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [آل عمران: ١٥] **من طريق التيسير والشاطبية والطيبة؟**

نبين ذلك[٤].

[المسألة الحادية والثلاثون: الوقف على كلمة ﴿أَرَءَيْتَ﴾ للأزرق]

الثاني والثلاثون: رأيت بشِيراز[٥] في كتاب النشر[٦] أنه إذا وُقِفَ على ﴿أَرَءَيْتَ﴾[٧] [الفرقان: ٤٣]، و**﴿ءَأَنتَ﴾** [المائدة: ١١٦] **لورش على وجه الإبدال وقف بالتسهيل لئلا يلزم التقاءُ ثلاثِ سواكن[٨]، وهو غير موجود في كلام العرب، ولكن أشكل هذا علي بمثل ﴿صَوَآفَّ﴾** [الحج: ٣٦] **وقفاً في قراءة**

---

(١) في الأصل: (تبين)، والمثبت هو الصحيح ـ والله أعلم ـ.

(٢) جاء الجواب عليه في ص١٤٩ من هذه الرسالة.

(٣) في الأصل: (وكد) والمثبت هو الصحيح ـ والله أعلم ـ.

(٤) جاء الجواب عليه في ص١٥٠ من هذه الرسالة.

(٥) شيراز بالكسر وآخره زاي بلد عظيم مشهور معروف، وهي الآن مدينة في إيران، وهي مركز محافظة فارس، وتعد شيراز سادس أكبر مدينة في إيران بعد كلٍ من طهران ومشهد وأصفهان وتبريز وكرج، فتحها المسلمون في أواخر خلافة الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ورحل إليها الإمام ابن الجزري في آخر حياته، وتوفي بها. كما ذكرت في تفصيل ترجمته ـ. ينظر: معجم البلدان ٣/ ٣٨٠، وإنباء الغمر ٣/ ٣٢٦.

(٦) ينظر: النشر ١/ ٤٠٨.

(٧) في الأصل: (رأيت)، والصواب ما أثبت بهمزة استفهام على ما جاء في النشر.

(٨) وقد ذكر السيد هاشم جواز الوقف بالإبدال في «أَرَءَيْتَ» مع توسط الياء، ينظر: الروض النضير ١/ ٤٥٨.

الجماعة، و﴿هَٰتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧] و﴿ٱلَّذِينَ﴾ [فصلت: ٢٩] في قراءة ابن كثير، أنعموا علينا بالبيان الشافي؟

نبينه آخراً(١).

[المسألة الثانية والثلاثون: الوقف على كلمة (مَا) المفصولة رسماً]

الثالث والثلاثون: هل يجوز الوقف على ﴿قَلِيلًا﴾ من ﴿قَلِيلًا مَّا﴾ [النمل: ٦٢]، **وهل يجوز الوقف على «مَا» من ﴿مَاذَآ﴾** [البقرة: ٢٦]، **وكذلك ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾** [البقرة: ٢٦]**؟**

نعم يجوز للاختبار والاضطرار.

[المسألة الثالثة والثلاثون: أوجه البدل مع اللين في (شيء)]

الرابع والثلاثون: في نحو: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣] **كم وجها يكون لورش، وهل يجوز الستة الأوجه الحاصلة [من](٢) التركيب وهي قصر الهمزة مع وجهي (شيء) وكذا التوسيط والمد(٣)؟**

يُذْكرُ ذلك.

لم يذكر ذلك(٤).

---

(١) جاء الجواب عليه في ص١٥٢ من هذه الرسالة.

(٢) يظهر أنه سقط من الأصل؛ لأن سياق الكلام لا يستقيم إلا به ـ والله أعلم ـ.

(٣) أي: وكذا توسيط الهمز (البدل) على وجهي (شيء)، وكذا مده على وجهي (شيء).

(٤) الظاهر أن هذا من كلام السائل، ولأن ـ ابن الجزري ـ بالفعل لم يذكر في الرسالة جواباً على هذا السؤال ـ والله أعلم ـ، والمقروء به: أربعة أوجه ثلاثة البدل مع توسط اللين، مد البدل مع مد اللين. قال في مفقود النشر: «... وأمّا توسط ﴿ءَاتَيْتُمُوهُنَّ﴾، ومد ﴿شَيْـًٔا﴾؟، وكذا قصر ﴿ءَاتَيْتُمُوهُنَّ﴾، ومد ﴿شَيْـًٔا﴾، فلا يُعْلمان بنص في كتاب، ولا نقرأ بهما». ينظر: مفقود النشر، ورقة (٥).

[المسألة الرابعة والثلاثون: صحة رواية العُمَري وقتيبة ونصير والجمَّال والمفضل والأعشى، وتسهيل العُمَري الهمزات...]

الرابع والثلاثون[١]: ما حال[٢] رواية العُمَري[٣] وقُتَيبة[٤] ونُصير[٥] والجمَّال[٦] والمفضَّل[٧] والأعشى[٨]،.....................................

---

(١) هكذا في الأصل كرر العدد (الرابع والثلاثون) وهو الصحيح، بسبب عدم وجود العدد (الخامس والعشرون).

(٢) في الأصل: (ما فال)، وهو تصحيف ـ والله أعلم ـ.

(٣) الزُّبير بن محمد بن عبد الله بن سالم بن عبد الله بن عمر ابن الخطاب أبو عبد الله وأبو عبد الرحمٰن العُمري، راوي قراءة أبي جعفر عن قالون، قال ابن الجزري: «وهو ثقة تلقى الناس روايته عن أبي جعفر بالقبول مع ما فيها من غرائب التسهيل، وعمر دهراً حتى توفي فيما أحسب بعد السبعين ومائتين».اهـ. غاية النهاية ١/ ٢٩٣.

(٤) في الأصل: (قتيتة)، وهو تصحيف ـ والله أعلم ـ، وهو قتيبة بن مهران أبو عبد الرحمٰن الأزاذاني إمام مقرئ صالح ثقة، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن الكسائي وسليمان بن مسلم بن جماز وإسماعيل بن جعفر، روى القراءة عنه عرضاً وسماعاً أبو بشر يونس بن حبيب وأحمد بن محمد ابن حوثرة والعباس بن الوليد، وغيرهم وكان قتيبة مقرئ أصبهان في وقته، مات بعد المائتين. غاية النهاية ٢/ ٢٦، معرفة القراء ١/ ٢١٢.

(٥) نصير بن يوسف بن أبي نصر أبو المنذر الرازي أستاذ كامل ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن الكسائي وأبي محمد اليزيدي، روى عنه القراءة الأصبهاني وداود بن سليمان وعبد الله بن محمد بن الحسين المقانعي وعلي بن أبي نصر النحوي ومحمد بن إدريس الدنداني وغيرهم، مات في حدود الأربعين ومائتين.

(٦) الحسين بن علي بن حماد بن مهران أبو عبد الله الجمّال الأزرق الرازي ثم القزويني مقري ثابت محقق، قرأ على أحمد بن يزيد الحلواني ومحمد بن ادريس الدنداني وعلي بن أبي نصر وغيرهم، وقرأ عليه محمد بن أحمد بن شنبوذ والحسن بن سعيد المطوعي ومحمد بن الحسن النقاش وغيرهم، وقال الذهبي كان محققاً لقراءة ابن عامر توفي في حدود سنة (٣٠٠هـ). ينظر: معرفة القراء ١/ ٢٣٦، وغاية النهاية ١/ ٢٤٤.

(٧) المفضَّل بن محمد بن يعلى بن عامر، أبو محمد الضبي الكوفي، إمام مقرئ نحوي، أخذ القراءة عرضاً عن عاصم والأعمش، روى القراءة عرضاً عنه الكسائي وجبلة بن مالك وسعيد بن أوس توفي سنة (١٦٨هـ). ينظر: معرفة القراء ١/ ١٣١، وغاية النهاية ٢/ ٣٠٧.

(٨) هو: يعقوب بن محمد بن خليفة التميمي الأعشى، روى عن أبي بكر بن عياش وهو =

مما(١) هو في كتاب غاية الاختصار لأبي العلاء(٢) هل هي صحيحة؟ وهل القراءة بها جائزة؟

صحيحة والقراءة بها جائزة حيث جمعت الأركان [٥/ب] الثلاثة(٣).

وهل يسهّل العُمَري الهمزات كالتسهيل المشهور بين الجمهور أم لا؟ وإن استوى التسهيلان (في الكتب مثله وفي البعض لا)(٤) فما معنى قول صاحب الغاية(٥): «فإن العُمري يقرأ جميع ذلك بخيال النَّبْر(٦) ولا يُوقفُ على حقيقته إلا بالمشافهة»(٧)؟

صدق.

= أجل أصحابه، وروى عنه الشموني ومحمد بن غالب الصيرفي وأحمد بن جبير وغيرهم، توفي في حدود سنة (٢٠٠هـ). ينظر: غاية النهاية ٢/ ٣٩٠.

(١) في الأصل: (فما)، وهو تصحيف ـ والله أعلم ـ.

(٢) هو: الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن سهل الإمام الحافظ الأستاذ أبو العلاء الهمذاني العطار، شيخ همذان، وإمام العراقيين، ومؤلف كتاب الغاية في القراءات العشر، وأحد حفاظ العصر، اعتنى بهذا الفن أتم عناية، وألّف فيه أحسن كتب، كالوقف والابتداء، والتجويد، وأفرد قراءات الأئمة أيضاً، قرأ على أبي العز القلانسي وأبي بكر المزرفي ومحمد بن إبراهيم الأزجاهي وغيرهم. توفي سنة (٥٦٩هـ). ينظر: غاية النهاية ١/ ٢٠٤.

(٣) والأركان الثلاثة هي التي جمعها الامام ابن الجزري بقوله في الطيبة بيتي (١٤ ـ ١٥):

فكُلُّ ما وَافَقَ وجه نَحْوِ ... وكان للرسم احْتِمالاً يحْوِي
وصحَّ إسْناداً هوَ القرآنُ ... فهذه الثلاثةُ الأركانُ

والقراءة التي ذكرها المؤلف أنها صحيحة إنما هي في زمنه، أما في زماننا فهي شاذة لانقطاع إسناد القراءة بها منذ زمن ـ والله أعلم ـ.

(٤) ما بين قوسين كتب بين السطور بالحمرة تحت (وإن استوى التسهيلان)، ولعله جواب من المؤلف ـ والله أعلم ـ.

(٥) أي: أبو العلاء الهمذاني صاحب غاية الاختصار ـ سبقت ترجمته ـ.

(٦) النبر: هو مرادف للهمز عند الجمهور، تقول: نبرت الحرف نبراً إذا همزته، والتصريفيون سموا: مهموز الفاء: نبرا، وخيال النبر معناه خيال الهمز وهو نوع من أنواع تخفيف الهمز لا يوقف على حقيقته إلا بالمشافهة. ينظر: الإضاءة في بيان أصول القراءة لعلي الضباع ص١٦.

(٧) ينظر: غاية الاختصار لأبي العلاء الهمذاني ١/ ٢٠٥.

وإذا صحت هذه الروايات وجازت القراءة بها (وكيف لا وكتاب الغاية من جملة الكتب التي ذكرت في النشر بالأسانيد)[١]؛ فما بال متن كتاب النشر والتقريب والطيبة خاليا عن هذه الروايات؟

نحن ما التزمنا[٢] في النشر أن نذكر[٣] كل ما صح من القراءات والروايات بل اخترنا[٤] ذلك من الصحيح، ولكن في نفسي أن أجمع كتاباً في القراءات، وأعتمد فيه على كل ما صح عندنا إن شاء الله تعالى.

[المسألة الخامسة والثلاثون: كيفية قراءة ﴿ءَأَلِدُ﴾ و﴿ءَأَمِنتُم﴾ لورش]

الخامس والثلاثون: **إذا قرئ كلمتا ﴿ءَأَلِدُ﴾** [هود: ٧٢]، **و﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾** [الملك: ١٦] **لورش على إبدال الثانية ألفاً فيصدق على الألف منهما أنهما حرفُ مد بعد همز ثابت، فهل تمد[٥] وتوسط للأزرق أم لا يجوز ذلك؟**

بل الذي في ذلك وجه واحد وهو المد قدر ألفٍ وهي الألف المبدلة كما بيناه في النشر[٦]، وكذا الحكم في نحو: ﴿إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ﴾ [الأنعام: ٦١] في وجه الإبدال للأزرق.

---

(١) ما بين قوسين الظاهر أنه من كلام المؤلف تعليقاً على كلام السائل - والله أعلم -.

(٢) في الأصل: (ما اكثرمنا)، والصواب ما أثبت - والله أعلم -.

(٣) في الأصل: (يذكر)، والصواب ما أثبت - والله أعلم -.

(٤) في الأصل: (اخترتا)، وهو تصحيف - والله أعلم -.

(٥) في الأصل: (يمد)، والصواب ما أثبت - والله أعلم -.

(٦) قال في النشر: «لا يجوز عن ورش من طريق الأزرق مد نحو: ﴿ءَأَلِدُ﴾ ﴿ءَأَمِنتُم مَّن﴾، و﴿جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾، و﴿ٱلسَّمَآءِ إِلَى﴾، حالة إبدال الهمزة الثانية حرف مد، كما يجوز له مد نحو: ﴿ءَامَنُواْ﴾، و، و«إيمان»، و﴿أُوتِيَ﴾ لعروض حرف المد بالإبدال، وضعف السبب بتقدّمه على الشرط، وقيل للتكافؤ؛ وذلك أن إبداله على غير الأصل، من حيث إنه على غير قياس، والمدّ أيضاً غير الأصل، فكافأ القصر الذي هو الأصل، البدلَ الذي هو على غير الأصل فلم يمد». ينظر: النشر ١/ ٣٥٢.

[المسألة السادسة والثلاثون: الوقف لحمزة على كلمة «شَيء»]

السادس والثلاثون: إذا قرئ لحمزة من طريق أبي الفتح مثلاً وَوُقفَ في أثناء القراءة على كلمة «شَيء»، وأمثالها مما فيه الوجهان أعني النقل والإدغام هل يقرأ لأبي الفتح بالوجهين؟

نعم يقرأ من طريقه بالوجهين(١).

أم له النقل فقط أو له الإدغام فقط أو كلاهما معاً وكذا السؤال عن طريق أبي الحسن؟

لا يقرأ من طريقه بغير النقل كما حُقق في النشر(٢).

[المسألة السابعة والثلاثون: هل يُقرأ بهمز ﴿سُوقِهِۦ﴾ لقنبل؟]

السابع والثلاثون: قال الشاطبي في سورة النمل في بحث ﴿سَاقَيْهَاۚ﴾ [النمل: ٤٤] **و«السُّوق»**(٣):

.... وَوَجْهٌ بِهَمْزٍ بَعْدَهُ الوَاوُ وُكِّلا(٤)

---

(١) قال الداني في جامع البيان: «وقد أجاز بعض علمائنا في الياء والواو البدل والإدغام في الوقف؛ حملاً للأصل على الزائد، وذلك قياس ما حكاه ابن واصل، وأبو أيوب الضبّي عن أصحابهما، عن حمزة: من الوقف على قوله: ﴿شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨]، و﴿كَهَيْـَٔةِ﴾ [آل عمران: ٤٩] بالتشديد، على أن الضبّي قد روى عن أصحابه: الوقف على ﴿لِيَسُـُٔوا۟﴾ [الإسراء: ٧] بتشديد الواو فدلّ على إجراء القياس في نظائره، وبذلك أقرأني أبو الفتح عن قراءته». ينظر: جامع البيان ٢/٥٧٩، وقال في النشر: «في قراءة حمزة وهشام فيه وجهان: **الأول**: النقل وهو القياس المطرد، **والثاني**: الإدغام، كما ذكرنا عن بعض أئمة القراءة العربية وغيرهم، ويجري هذان الوجهان فيما وقعت الهمزة فيه مكسورة نحو: ﴿مِن سُوٓءٍ﴾، و﴿قَوْمَ سَوْءٍ﴾، و﴿مِن شَيْءٍ﴾...». ينظر: النشر ١/٥٣٩.

(٢) قال في النشر: «... ولم يذكر أكثر الأئمة من القراء والنحاة سوى النقل كأبي الحسن بن غلبون...». ينظر: النشر ١/٤٤٠.

(٣) جزء من الآية: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣].

(٤) ينظر: الشاطبية بيت رقم (٩٣٨).

وظاهر عبارته يَشملُ ما في الفتح أيضاً وهو قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ [الفتح: ٢٩]، وخص أبو شامة والجعبري الخلافَ بحرف صٓ، وأطلق الفاسي(١)، وكلام الطيبة(٢) والتقريب(٣) مصرِّحٌ بالخلاف في الحرفين، فهل يصح الخلاف في الفتح من كلام الشاطبية؟ وإذا صح [٦/أ] فما وجه تخصيص بعض الشراح الخلاف بحرف صٓ؟

يأتي الجواب عن ذلك آخراً.

[المسألة الثامنة والثلاثون وفيها ستة أسئلة:

الأول: إدخال الفاصل قبل الهمزة المكسورة لهشام في الاستفهام المكرر]

الثامن والثلاثون: هل يجري الخلاف لهشام في إدخال الفاصل قبل الهمزة المكسورة فيما يتعلق بالاستفهامين(٤) من طريق الشاطبية(٥) والتيسير(٦)؟ أم له المد فقط(٧) كما هو الظاهر من عبارتهما؟

---

(١) في الأصل: (الفارسي) والصواب ما أثبت؛ لأن المقصود شارح الشاطبية ـ والله أعلم ـ.

(٢) قال في الطيبة بيت رقم (٨٣١، ٨٣٢):

والسُّوقِ سَاقَيها وسُوقِ اهْمِزْ زَقَا سُؤُوقِ عَنْهُ ....

(٣) قال في التقريب: «روى قنبل ﴿سَاقَيْهَا﴾ [النمل: ٤٤]، و﴿بِٱلسُّوقِ﴾ في [ص: ٣٣]، ﴿عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ في [الفتح ٢٩] بهمز الألف والواو همزة ساكنة، وزادوا له في حرفي ص، والفتح وجهاً آخر وهو: ضم الهمزة قبل الواو، والباقون بغير همز في الثلاثة». ينظر: تقريب النشر ٢/ ٦٢٧.

(٤) يعني الاستفهام المكرر.

(٥) قال في الشاطبية بيت رقم (٧٩٣):

وعَمَّ رِضاً في النازعاتِ وهُمْ على أُصُولِهِمُ وامْدُدْ لِوَا حافِظٍ بَلا

(٦) قال في التيسير: «... وأدخل هشام بين الهمزتين ألفاً، ولم يدخلها ابن ذكوان حيث وقعا، وخالف أصله في ثلاثة مواضع في النمل والواقعة والنازعات، فقرأ في النمل والنازعات بجعل الأول استفهاماً والثاني خبراً، وزاد نوناً في الخبر في النمل مثل الكسائي، وقرأ في الواقعة بجعلهما جميعاً استفهاماً بهمزتين، وهشام على اصله يدخل ألفاً بين الهمزتين». ينظر: التيسير ص٩٤.

(٧) يعني: الإدخال بين الهمزتين ألفاً. ينظر: التيسير ص٩٣.

إنما له من الطريقين المذكورين المد فقط، والقصر من زيادات الطيبة(١).

[الثاني: الجمع بين مريم وطه وقريش والماعون]

أيضاً إذا وُصِلَ البسملة بأول طه لقالون فهل يجوز أن يُبتدأ لورش من طه، ويُكتفى له ببسملة قالون أم لا بد من البسملة لورش أيضاً؟

إذا عطف على وجه إسكان ميم الجمع في آخرٍ يُكتفى لورش بالبسملة لقالون، وإلا فلا بد(٢) من الإعادة لورش، وكذا الكلام لشعبة [و](٣) حفص، وغيرهما يجوز الاختصار إذا لم يكن مخالفةٌ، ويتضح ذلك ممّا مثلنا في باب الجمع به(٤).

وكذا السؤال عن مثل قراءة شعبة وحفص والباقين وكذا إذا قرئ بالسكت بين السورتين للساكت، وبالوصل للواصل، مثلاً إذا وصل آخرُ قريش بأول الماعون لأبي عمرو وقرئ للدوري من قوله تعالى: ﴿مِّنۡ خَوۡفِۭ﴾ [قريش: ٤] **إلى ﴿يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ﴾(٥) فهل يجوز أن يبتدئ للسوسي من ﴿أَرَءَيۡتَ﴾** [الماعون: ١] **بنية وصل قريش أم لا بد من الابتداء بآخر قريش؟**

لا يجوز إلا مع البسملة لأنه مُبتدئٌ السورةَ، نَعَمْ لو يريد الاختصار فليقل ﴿يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ﴾ مُدْغِماً، وإلا فليُعِدْ(٦) ﴿مِّنۡ خَوۡفِۭ﴾ نعم إذا لم يختصر بالعطف كما قدمنا.

---

(١) قال في النشر: «أكثر الطرق عن هشام عن الفصل بالألف في هذا الباب ـ أعني: الاستفهامين ـ وبذلك قطع له صاحب التيسير والشاطبية وسائر المغاربة وأكثر المشارقة، كابن شيطا وابن سوار وأبي العز والهمداني وغيرهم، وذهب آخرون إلى إجراء الخلاف عنه في ذلك كما هو مذهبه في سائر هذا الضرب منهم الأستاذ أبو محمد سبط الخياط، وأبو القاسم الهذلي، والصفراوي وغيرهم، وهو الظاهر قياساً والله أعلم». ينظر: النشر ١/٤٢٣.

(٢) في الأصل: (ولا بد)، ولعل الصواب ما أثبت ـ والله أعلم ـ.

(٣) في الأصل: (بن) ويظهر أنه تصحيف ـ والله أعلم ـ.

(٤) ينظر: النشر ٢/٢٢٨.

(٥) في الأصل: (بيوم الدين)، ويظهر أنه خطأ من الناسخ ـ والله أعلم ـ.

(٦) في الأصل: (فليعمد)، وهو تصحيف ـ والله أعلم ـ.

[الثالث: قراءة البسملة في أول السورة]

أيضاً لو ابتدأ القارئ بالبسملة ناوياً قراءة سورة الأنعام مثلاً فقرأ ﴿الٓمٓصٓ﴾ [الأعراف: ١] غالطاً فهل يجوز أن يقرأ ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي﴾ [الأنعام: ١] مكتفياً بالبسملة السابقة؟

يجوز.

أم لا بد من استئناف البسملة للأنعام؟

لا يشترط ذلك.

[الرابع: أوجه ذات الياء مع اللين «شيء» للأزرق]

أيضاً في مثل ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا﴾[1] [البقرة: ٢١٦] للأزرق هل يجوز الأوجه الأربعة الحاصلة من ضرب التقليل في وجهي «شيء»، والفتح كذلك أم لا؟

نعم؛ يجوز ويُخرّج من الكتب التي نص بها النشر وإن اتسع الوقت ينبّه آخراً مفصلاً إن شاء الله[2].

[الخامس: أوجه البدل مع الهمزتين المتفقتين بالفتح من كلمة]

أيضاً في مثل ﴿أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسۡلَمۡتُمۡۚ﴾ [آل عمران: ٢٠] [٦/ب] هل يجوز الأوجه الستة الحاصلة من ضرب القصر في وجهي ﴿ءَأَسۡلَمۡتُمۡۚ﴾ وكذا التوسيط والمد؟

نعم؛ من طرق[3] النشر والطيبة كما نبينه[4] آخراً إذا اتسع الوقت[5].

---

(١) في الأصل: (عسى أن تكرهوا شيئاً) بدون واو، وهو غير موجود في القرآن.

(٢) نبه عليها المؤلف مفصلاً في ص١٥٩ من هذه الرسالة.

(٣) في الأصل: (طرف)، وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: (نبنه)، وهو تصحيف.

(٥) بين ذلك المؤلف في ص١٦٠ من هذه الرسالة.

[السادس: وجه البزي وأبي عمرو في حال سكون كلمة ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي﴾]

أيضاً إذا قرئ كلمة ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي﴾ [الطلاق: ٤] للبزي وأبي عمرو على وجه إسكان الياء في الحالين كم وجهاً يتجه لهما؟ هل لهما المد فقط كما هو الظاهر من ضوابط المد؟ أم لهما الوجهان؟ أنعموا علينا بالبيان الشافي.

لا يجوز له سوى المد فقط لالتقاء الساكنين.

[مدح وإطراء من السائل لابن الجزري وتلميذه طاهر بن عرب]

فواتح روائح الأدعية الصالحة، تُرفع إلى السُّدة الرفيعة، والتحيات الذي هو مَفْزَعُ العام الخاص، المولى الإمام الأعظم كفيل مصالح العالم، شمس الشريعة والتقوى والدين، لا زالت أقمار مُرامه عن أفق الأمنية طالعة، وبدور آمله عن مطلع مراميه لامعة، من فاق نوعَ الإنس قدراً وحاز[١] جميع أنواع الكمال بعد[٢] وظيفة العبودية، وأداء المتوقع من ألطافه الشاملة أن يتصدق علينا مما آتاه الله من العوارف فيضاً، بإرسال أجوبة هذه المسائل المذكورة، وكتاب النشر للنشر بين الطالبين، والحق أني كتبت محتاجاً [إليها][٣] غاية الاحتياج، فأما القصور الإقامة بشرائط المراسلة، وتمهيد قواعد الإخلاص، وسوء الأدب، تقاعدت من ذلك، ومع ذلك كنت منتظراً لمساعدة السعادة[٤]، وموافقة التوفيق حتى رزقني الله الوصل بخدمة المولى المعظم جامع الكمالات، المستغني عن الألقاب[٥] مولانا جمال الدين طاهر[٦] ـ شرح الله

---

(١) في الأصل: (جاز)، وهو تصحيف.
(٢) في الأصل: (يغد)، وهو تصحيف.
(٣) في الأصل: (بها)، والأصح ما أثبت ـ والله أعلم ـ.
(٤) في الأصل: (الشغادة)، وهو تصحيف.
(٥) لا يخفى ما في هذه المدائح والألقاب السابقة من المبالغة والإسراف في الاطراء، ورفع العبد أعلى من منزلة العبودية، مما لا شك فيه أنه مذموم شرعاً.
(٦) المقصود به هنا: الحافظ طاهر بن عرب، وقد سبقت ترجمته، مما يدل أن السائل هو تلميذه.

صدره - وجمع فنسخ باليسر عسره، قد وقع صحبته موقع الماء من ذي الغُلّة[١]، ولقاؤه كالدواء لذي العلة، وقَضَيتُ[٢] بمحاورته ومباحثه وَطَرِي[٣]، وشَفَيتُ برؤيته بصري، حتى وقع بيننا مؤاخاة المودة والمضاهاة، وهذه الألفة العرية من الكُلْفة المصونة[٤] عن السمعة رأي حاجة، وغوائل[٥] الرياء، إن نظر إلي بعين اللطف والإحسان، ووقف على أن هذا العبد مملوك من أول خُدّامه على بابه رطب اللسان بمحامده ومناقبه، ويتمنى أن يكون في سلك خدامه، [ويستجيزه][٦] [٧/أ] بإجازة جديدة حتى يفوز بمطلوبه ومرامه، فلو استعدنا بسعادة هذا المأمول يكون على المستحقين رحماً، ولأنوف الأعادي رغماً، فإن تفضلوا بهذا الملتمس فهو من موفور لطفكم وحسن شيمتكم، والسلام عليكم. كتبه الحقير الفقير عبيد الله الفراء[٧]، نعم الوفاق. يا ليتني كنت معكم (كتب)[٨].

[المسألة التاسعة والثلاثون: المد في نحو ﴿لَا مَرَدَّ﴾ لحمزة]

التاسع والثلاثون: المد في جملة ﴿لَا مَرَدَّ﴾ [الروم: ٤٣] **لحمزة هل له مرتبة الإشباع كما في مده[٩] الذي سببه لفظي أم لا؟**

(١) **الغُلّة**: معناه شدّة العطش. ينظر: لسان العرب مادة (غلل) ١١/٤٩٩، تاج العروس مادة (غلل) ٣٠/ ١١٤.

(٢) في الأصل: (وقصيت)، وهو تصحيف.

(٣) أي: حاجتي، والوطَر: كلّ حاجة كان لصاحبِها فيها هِمَّةٌ فهي وَطَرُه. ينظر: تاج العروس، مادة: (وطر) ١٤/ ٣٦٤.

(٤) في الأصل: (الموضونة)، وهو تصحيف.

(٥) وهو جمع غائلة، وهي الحِقْد الباطن، وقيل هي الفساد والشر والداهية. ينظر: المعجم الوسيط ٢/٦٦٦، ولسان العرب، مادة: (غيل) ١١/ ٥١٠.

(٦) في الأصل: (ويسقرة)، وهو تصحيف.

(٧) لم أقف على ترجمة له، وهذا دليل على أنه مشترك مع السائل في إيراد هذه المسائل، وطلب الإجازة من ابن الجزري كما سيأتي.

(٨) هكذا في الأصل، ولعلها زائدة أو سقط بعدها.

(٩) في الأصل: (مدة)، وهو تصحيف.

لا، بلا مد، ذلك لضعف السبب(١).

[المسألة الأربعون: أوجه قالون في ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ بيونس]

الأربعون: هل يتّجه لقالون الوجهان أعني المدَ والقصر في ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ [٥١] بيونس؟

نعم؛ يتجه، وقد نُص على ذلك(٢).

لأنها في قراءته يَصْدُق عليها أنها حرف مد تغير بعدَه سبب مده، وهو الساكن المنقول إليه حركة الهمزة كما اتجها(٣) في ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١ - ٢] **للجميع، و**﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ﴾ [العنكبوت: ١ - ٢] **لورش؟**

لا فرق.

[المسألة الحادية والأربعون وفيها أربعة أسئلة:
الأول: شرح أبيات من عقيلة أتراب القصائد في الجموع]

الحادي والأربعون: قال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب عقيلة أتراب القصائد:

وَكُلُّ جَمْعٍ كَثِيرِ الدَّوْرِ كَـالكَـلِمَـٰـتِ البَيِّنٰتِ وَنَـحْوِ الصلِحِينَ ذُرَىٰ(٤)

هل يشتمل ذلك نحو: ﴿ءَايَـٰتُ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [يونس: ١]، و﴿ءَايَـٰتِى﴾ [الأنعام: ١٣٠]، و﴿بَنَاتِى﴾ [هود: ٧٨]، ﴿وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ﴾ [النساء: ٢٣]، ﴿وَأُمَّهَـٰتُ﴾،

---

(١) قال في النشر: «وقدر المد في ذلك فيما قرأنا به وسط لا يبلغ الإشباع، وكذا نَصّ عليه الأستاذ أبو عبد الله ابن القصاع، وذلك لضعف سبب الهمز». ينظر: النشر ١/ ٣٩٠.

(٢) قال في النشر: «﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ في موضعي يونس إذا قُرئ لنافع وأبي جعفر وجه إبدال همزة الوصل ألفاً، ونقل حركة الهمزة بعد اللام إليها، جاز لهما في هذه الألف المبدلة المد باعتبار استصحاب حكم المد للساكن، والقصر باعتبار الاعتداد بالعارض على القاعدة المذكورة؛ فإن وقفا لهما عليها جاز مع كل واحد من هذين الوجهين في الألف التي بعد اللام ما يجوز لكون الوقف وهو المد والتوسط والقصر». ينظر: النشر ١/ ٤٠٣.

(٣) أي: المد والقصر.

(٤) ينظر: عقيلة أتراب القصائد في علوم الرسم للشاطبي بيت رقم (١٥٠).

﴿وَأَخَوَاتُ﴾، ﴿وَعَمَّاتُ﴾[1] وأمثالها، وهل يشتمل التمثيل نحو: ﴿بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام: ٩٣]، و﴿عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [النساء: ٤٣]، ﴿بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا﴾ [هود: ٥٣]، و﴿كَاشِفُواْ ٱلْعَذَابِ﴾ [الدخان: ١٥] مما حذفت نونه للإضافة، ونحو: ﴿ٱلْغَاوِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٥]، و﴿ٱلْبَاقِينَ﴾ [الشعراء: ١٢٠]، و﴿بَادُونَ﴾ [الأحزاب: ٢٠]، مما حذف حرفٌ منه بالإعلال؟

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا بِهِ أَلِفَانِ عَنْهُمُ حُذِفَا كَالصَّلِحَتِ[2] ....

هل يشمل هذا نحو: ﴿مَفَازَاتِ﴾[3]، و﴿مَغَرَاتٍ﴾ [التوبة: ٥٧]، و﴿مَكَانَاتِ﴾، و﴿شَهَدَاتٍ﴾ أم لا؟

وإذا قال في أول الباب:

وَاحْمِلْ عَلَى الشَّكْلِ كُلَّ البَابِ مُعْتَبِرَا[4] ....

فهل يشتمل لفظ: ﴿مُلَٰقُوهُ﴾ مثلاً: ﴿مُلَٰقُواْ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩] و﴿مُلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]؟، وهل يشتمل الحذف في ﴿تَعَٰلَىٰ﴾ [النحل: ٣] مثلاً لفظ: ﴿تَعَالَوْاْ﴾ [آل عمران: ٦١]، و﴿فَتَعَالَيْنَ﴾ [الأحزاب: ٢٨] أم لا؟، وأيضاً كثيرٌ من الكلمات لم يصرح المقنع ولا العقيلة بالحذف أو الإثبات مما لو حذف أو أثبت شيء منه أخل بقراءة المثْبِت أو الحاذف، كـ﴿الصَّعْقَةُ﴾[5] في والذاريات، و﴿ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ﴾ [٥٠] في الروم ﴿وَيَتَنَٰجَوْنَ﴾ [٨] [٧/ب]

(١) الكلمات جزء من الآية: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

(٢) ينظر: عقيلة أتراب القصائد بيت رقم (١٥٢).

(٣) جزء من: ﴿بِمَفَازَتِهِمْ﴾ [الزمر: ٦١]، قال في النشر: «قرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بألف على الجمع وقرأ الباقون بغير ألف على الإفراد». ينظر: النشر: ٢/ ٤٠٣.

(٤) ينظر: عقيلة أتراب القصائد بيت رقم (١٢٩).

(٥) قال في النشر: «قرأ الكسائي (الصعقة) بإسكان العين من غير ألف، وقرأ الباقون بكسر العين وألف قبلها [الصاعقة]»، ينظر: النشر ٢/ ٤١٦.

و﴿ٱلْمَجَٰلِسِ﴾ [١١] في المجادلة، و﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ﴾ [١٤] في البلد، و﴿سَلَمًا﴾ [٢٩] في الزمر، و﴿قُتِلُوا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [محمد: ٤] في القتال، و﴿غِشَٰوَةً﴾ [٢٣] في الجاثية، و﴿قَٰتَلَ مَعَهُۥ﴾[١] [١٤٦] في آل عمران، ولها نظائر في إحصائها [تطويل][٢] إلى غير ذلك، فما حكمها في الرسم إن كان حكم الرسم مقصوراً على ما في الكتابين[٣]؟ ـ تصدقوا علينا برفع هذه الشبه والشكوك ـ، وهل يحذف الألف من ﴿وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: ٣] في هذا أم لا؟

[الثاني: الوقف على ﴿سُوًى﴾ و﴿سُدًى﴾ لشعبة وحمزة والكسائي]

مخدومنا ـ[٤] إذا وقف لشعبة بن عياش وحمزة والكسائي على ﴿سُوًى﴾ [طه: ٥٨] و﴿سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦] مثلاً هل لهم الوجهان ـ أعني الإمالة والفتح ـ من طريق الشاطبي والتيسير لأنهما ذوا التنوين[٥] أم لا؟

لا، وقد توهم ذلك بعض شيوخنا، وليس[٦] بصحيح على أن الفتح لذي الإمالة في سائر الباب لا يصح كما ذكرناه في النشر[٧].

[الثالث: تعريف الآية وحدها من ناظمة الزهر]

سَيِّدَنا، تَصَدَّقْ علينا بتعريف الآية وَحَدِّها[٨]

وقال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قصيدته المسماة ناظمة الزهر في اختلاف أهل

---

(١) في الأصل: (قيل معه)، وهو تصحيف.

(٢) يوجد سقط في الأصل، ولعله كما أثبت أو في معناه.

(٣) أي: المقنع والعقيلة، كما سبق.

(٤) أي: يا مخدومنا.

(٥) قال الشاطبي بيت رقم (٣٣٧):

وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقْفاً وَرَقَّقُوا ... وَتَفْخِيمُهُمْ في النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمُلَا

(٦) في الأصل: (ولن)، وهو تصحيف.

(٧) قال في النشر: «والوقف بالإمالة أو بين اللفظين لمن مذهبه ذلك في النوعين هو المأخوذ به والمعول عليه، وهو الثابت نصاً وأداءً، وهو الذي لا يؤخذ نص عن أحد من أئمة القراء المتقدمين بخلافه، بل هو المنصوص به عنهم وهو الذي عليه العمل». ينظر: النشر ٢/ ٨٥.

(٨) في الأصل: (وجدها)، وهو تصحيف.

العدد أبياتاً في معناها وحدّها[١] وأشكل علينا [تفسير][٢] ما يذكر الآن منها وهو:

«وَالآيَةُ مِنْ مَعْنَى الجَمَاعَةِ أَوْ مِنَ الـ ـعَلامَةِ مَبْنَاهَا عَلى خَيْرِ مَا جُذْرِ
فَإِمَّا حُروفٌ في جَماعَتِها غِنًى وإِمَّا حُروفٌ في دَلالَةِ مَنْ يُقْرِي
وَقَدْ تَجْمَعُ الأَمْرَينِ في سِلْكِ أَمْرِها على سُنّةِ السُّلّاكِ في صحَّةِ الفِكْرِ
وَقَدْ يُنْبِتُ الأَصْلَانُ مِنْ كَلِماتِهَا فُـرُوعُ هِـدَايـاتٍ قَـوارِعُ لِـلـبَـدْرِ
كَمَا آيَةِ الكُرْسِي إلى ذاتِ دَيْنِهَا إلى أُخْرَيَيهَا في[٣] صَواحِبِها القُمْرِ
ومِنْها وَلـمَّا جَاءَ مُوسَى ورَأْسُهَا هُوَ المُؤْمِنينَ انظُرْ إلى[٤] الأعْرَافِ وَاسْتَقِرْ[٥]
فَإن قيلَ كَيْفَ الخُلْفُ في عَدِّها جَرَى [٨/أ] لَدى خَلَفِ التَّعْديدِ بينَ أُولي الحِجْر
فَقِيلَ إلى الأَصْلَينِ رُدَّ اجْتِهَادُهُم لإِدْلالِهِمْ بالطَّبْعِ في الوِرْدِ والصَّدْرِ
ومَنْ بَعْدَهُمْ كَلٌّ عَلَيهِمْ وإنَّما يُحاذُ لَهُمْ بالفَهْمِ عَنْهُمْ صَدَى الفَجْرِ
أُولئِكَ أَرْبابُ البَلَاغَةِ والنُّهَى وَمَنْ حَضَرَ التَّنْزيلَ يَتْلُوهُ بالنَّجْرِ
وفي خَائِفينَ اعْتَلَّ الاَعْمشُ بالّتِي قَرَا خُيَّفاً وهْوَ اجْتهادٌ بِلا نُكرِ
وَمَا يَمْنعُ التوْقيفَ فيهِ اخْتِلافُه إذا قيلَ بالأَصْلَينِ تَأْوِيلُ مُسْتَبْرِ
وَقَدْ يُنْظَمُ الشّكلانِ في العَدِّ بيْنَهَا وقدْ تُركَا فاتْلُ القِتالَ لِكَيْ تَدْرِي»[٦]

نرجو من صدقاتكم العميمة تفسير هذه الأبيات ومعناها على وجه يشفي[٧] غُلَّة الكبد الصَّدِي.

---

(١) حد الشي هو القول الدال على ماهية الشيء، وتمييز الشيء عن الشيء، والحد منتهى الشيء، ومنه أحد حدود الأرضين، والمقصود به هنا: نهاية الآية وفاصلتها. ينظر: المعجم الوسيط، مادة: (الحَدّ)، وتاج العروس ٦/٨.

(٢) في الأصل: (يفسر)، والأصح ما أثبت ـ والله أعلم ـ.

(٣) هكذا في الأصل، وبعض نسخ الناظمة المطبوع: (مع).

(٤) هكذا في الأصل، وفي الناظمة المطبوع: (في).

(٥) في الأصل: (واستمر)، وهو تصحيف.

(٦) ينظر: ناظمة الزهر الأبيات (٤٩ ـ ٦١).

(٧) في الأصل: (كشفي)، ولعلها تصحيف، ـ والله أعلم ـ.

[الرابع: هل قراءة القراء الثلاثة المتممة للعشرة متواترة؟]

ـ مخدومنا ـ وأصعب ما أُشكِل علينا أمره، ما ذكره السخاوي[١] في آخر كتاب جمال القراء وكمال الإقراء وهو قوله: «واعلم أن أئمة الدين وعلماء المسلمين أجمعوا على قراءة السبعة حين اعتبروا قراءتهم وتدبروا روايتهم، وعلموا ثقتهم وعدالتهم، وإنما سلكوا [٨/ب] المحجة العظمى [و][٢] نَكَبُوا[٣] عن بُنَيّات الطّريق[٤]، ورفضوا الشاذ، واعتمدوا على الأثر، وهجروا من خالف ذلك، ولم يأخذوا [عنه][٥]، وتركوا قراءة من كان يرى جواز القراءة بما يَجُوزُ في العربية، وإن لم يرجع إلى آثار مروية، عملاً بقول رسول الله ﷺ: «**إياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكلّ بدعة ضلالة**»[٦]»[٧]. حيث لوح بكلامه إلى عدم الاعتداد بقراءة الثلاثة وانخراطها في سلك الشواذ، وقوله: «وتركوا قراءة من كان يرى جواز القراءة...» إلى آخره، وإن كان لا ينافي الاعتداد بالثلاثة لكن ما قبله ينافيه جداً، وأكثر أهل تبريز ينكرون قراءة الثلاثة، ويعتقدون أن القراءة ليست إلا في الشاطبية والتيسير، ويقولون: كفى بقول السخاوي ذلك شهيداً على عدم الاعتداد بغير السبعة، إلا من خصَّه الله تعالى بالشمائل المرضية، ومَيَّزه من بينهم بالمواهب

---

(١) هو: علي بن محمد بن عبد الصمد عَلَمُ الدين أبو الحسن الهمداني السخاوي، المقرئ النحوي اللغوي المفسر الشافعي، شيخ مشايخ الإقراء بدمشق، وُلد سنة (٥٥٨هـ) بِسَخَا (موضع في مصر)، وقرأ على الشاطبي وانتفع به، ومن مؤلفاته: فتح الوصيد، وجمال القراء، وغير ذلك، توفي سنة (٦٤٣هـ). ينظر: غاية النهاية ١/ ٥٦٨.

(٢) ما بين معقوفين لعله سقط في الأصل، ويدل عليه السياق.

(٣) **نَكَبُوا**: أي: تجنبوا وأعرضوا، وقيل: تَنَكَّبْ عن وَجْهي أي: تَنَحَّ وأَعْرِضْ عني. ينظر: لسان العرب، مادة (نكب) ١/ ٧٧٠.

(٤) **بُنَيَّاتُ الطريق**: هي: الطُّرُق الصغار تتشعب من الجادَّة، ينظر: لسان العرب، مادة: (بنى) ١٤/ ٨٩.

(٥) سقط من الأصل، وموجود في جمال القراء.

(٦) جاء الحديث باللفظ: (وإياكم) مع الواو في سنن أبي داوود حديث (٤٦٠٩)، وصحيح ابن حبان (١/ ١٧٨)، وغيره.

(٧) ينظر: جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي ١/ ٦٤٤.

السَنِيَّة، والرُّتب العلية، وهو المولى الأعظم جامع محاسن الشيم، مفخر العلماء، وزبدة الفضلاء، وقدوة الأصفياء الأذكياء، وملاذ الفقراء والقراء[١]، كهف القراء والمحدثين، شرف الحفاظ والمفسرين، مولانا ظهير الدين عبيد الله المعروف بالفراء[٢] مَدَّ الله تعالى ظِلاله، وكَثَّر بين الخلائق أمثاله آمين. فإنه يشارك هذا العبد الفقير الحقير في الاشتغال بدعاء دولتكم الغراء، وصرف الهمة إلى إظهار الصواب، واستقرار الحق في مركزه بلا ارتياب، **فيتوقع من إنعامكم العميم، أن ترفعوا الداء الإشكال، وتجيبوا عن هذا السؤال**[٣].

نُشير إلى رفعه إن شاء الله آخراً.

وتتفكروا[٤] في قول السخاوي **هل في عدم الاعتداد بالثلاثة مجال أم لا؟**

نبيِّن[٥] ذلك إن شاء الله، ونشير إلى رفعه آخراً.

[وصف حال رجل في عصر السائل يدعي أنه أعلم من أبي عمرو الداني]

ومن العجائب أن في هذا البلد [رجل][٦] يقال له مولانا كمال الدين الطبيب، يدعي أنه أبو عمرو الثاني[٧]، ويحتاج إليه الداني، وهذا الرجل وإن كان قد اشتغل كثيراً بهذا الفن، وصرف عمره فيه مدة طويلة، وعنده كثير من الكتب المصنفة في هذا الفن، ولكن ليس له مثقالُ ذرة من الإنصاف، ومَبْنَيِ

---

(١) لا يخفى أن هذا من الإطراء المذموم شرعاً، فلا ملاذ ولا ملجأ للفقراء وغيرهم من العباد إلا خالقهم وهو الله ﷻ جلَّ شأنه.

(٢) تقدم ذكره ولم أقف له على ترجمة كما أسلفت.

(٣) وهذا أيضاً دليل بأن (عبيد الله الفراء) مشترك مع السائل في إيراد بعض هذه المسائل، ـ والله أعلم ـ.

(٤) في الأصل: (يتفكروا)، وهو تصحيف ـ والله أعلم ـ.

(٥) في الأصل: (من)، وهو تصحيف ـ والله أعلم ـ.

(٦) ما بين معقوفين سقط من الأصل، وسياق الكلام يقتضيه.

(٧) يعني: أنه شبيه أبي عمرو البصري بدليل قوله: (ويحتاج إليه الداني).

قولهِ وفعلهِ على الاعتساف، ويُقرئ القرآن مشتملاً [٩/أ] على أشياءَ لا تصِحُّ أصلاً، خصوصاً في الإقراء بقراءة حمزة، ووقفه على الهمزات، ولا شك في أنها هَمَزاتُ الشياطين - أعاذنا الله منها -، وكذا يُقرئ برواية العُمري[١] وقُتيبة[٢]، ونُصير[٣] إلى غير ذلك، بما لسنا نقدر على شرحه، وقد نظم في الثلاثة من طريق كتاب الغاية[٤] نظماً شهد على ناظمه بكل عوراء، وشرح عقيلة أتراب القصائد شرحاً فيه خَبَطَ خَبْطَ عشواء، وإذا طلب منه دليل على ما يدعيه يقول في الجواب: «أنا خالق العربية ولا ينبغي لأحد أن يطلب مني نقلاً، أو دليلاً بل كلامي نص قاطع، وهل يَعْتَقِدُ أحدٌ أن أبا عمرو الداني كان أعلم مني فضلا عن غيره؟!»، ثم إن من فضل الله تعالى وعنايته، أن ما يقول هذا الرجل ويصير إليه لا يتجاوز عتبة بابه، ولا يعول على قوله أصلاً، وليس ذلك إلا بشآمة ما عليه هذا الرجل من الإعجاب، وزَلة قدمه عن جادة الصواب، ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور.

(فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض)[٥].

[طلب السائل كتاب النشر]

ثم إن أقلّ خُدامكم يعرض على رأيكم الصائب، أنه ربما يختلج في خاطري كثير من الإشكال، وأكون بسبب ذلك في المَلال[٦]، وما ذكرت في

---

(١) وهو راوي قراءة أبي جعفر عن قالون، وقد سبقت ترجمته.

(٢) سبقت ترجمته. (٣) سبقت ترجمته.

(٤) أي: غاية الاختصار لأبي العلاء ص١/ ٢٩٣.

(٥) ما بين قوسين هو من كلام المؤلف (ابن الجزري رحمه الله) كُتِبَ بالحمرة، وهو رد على الكلام السابق، وهو يدل على ورع المؤلف، وبعده عن الكلام في الناس وأعراضهم، وهو حال العلماء العاملين الذي ينبغي على طلاب العلم أجمعين التأسي بأخلاقهم وآدابهم.

(٦) وهو أن تَمَلَّ شيئاً وتُعرِضَ عنه، والمَلالُ: فُتورٌ يَعرِضُ للإنسان من كثرة مُزاوَلَةِ شيءٍ فيُوجِبُ الكَلالَ والإعراضَ عنه، ينظر: المعجم الوسيط، مادة: (ملل) ٢/ ٨٨٧، وتاج العروس، مادة: (ملل) ٣٠/ ٤١٩.

هذه الصحيفة غَرْفٌ من البحر أو رشف من الديم[١]، وأن[٢] شفاء هذا الداء كتاب النشر فندعو الله تعالى ونرجو من كرمه أن يلهمكم بأن تتصدقوا[٣] علينا وعلى المسلمين بإرسال[٤] نسخة منه إلى هذه البلدة ليستفيد منه المسلمون، وليحق الحق ويبطل الباطل ولو كره المجرمون.

وإني لأدعو اللّه والأمر ضيّق ... عليّ فما ينفكّ[٥] أن يتفرّجا

وكم من فتى ضاقت عليه أموره ... أصاب لها في دعوة الله مخرجا[٦]

وليكن هذا آخر الكلام في الإبرام، والله يخلد ظلال إفادتكم على الأنام إلى يوم القيام آمين.

[طلب إجازة عامة من ابن الجزري للسائل ولشيخين معه]

ـ سيدنا ـ نرجو من كرمكم العميم أن تكتبوا في ذيل أجوبة المسائل إجازة جديدة لأجلنا بما يجوز لكم وعنكم من القراءة والإقراء والروايات إلى غير ذلك إن شاء الله[٧]، ويسلِّم أحدٌ من خُدامكم الأجوبة مع الإجازة إلى مولانا حسين، ومولانا حاجي الحافظين الأصفهانيين الساكنين [٩/ب] بالمدرسة البهائية[٨]، أو

---

(١) وفي هذا اقتباس من قصيدة البردة للبوصيري من قوله:

وكلهم من رسولِ اللّه ملتمسٌ ... غَرفاً من البحر أو رشفاً من الديمِ

(٢) في الأصل: (وأنا)، وهو تصحيف ـ والله أعلم ـ.

(٣) في الأصل: (يتصدقوا)، وهو تصحيف ـ والله أعلم ـ.

(٤) في الأصل: (بأن نسأل)، وهو تصحيف ـ والله أعلم ـ.

(٥) في الأصل: (ماينفك)، ولا يستقيم الوزن.

(٦) البيتان مقتبسان من جمال القراء (١/ ٦٥٢).

(٧) وقد كان ذلك في آخر الرسالة بقوله: «وقد أجزت لك وفقك الله تعالى......».

(٨) لم أجد مصدراً يشير إلى موقع المدرسة بالقرب من مزار شريف، ولا علاقة لها بالديانة المنحرفة المسمى بـ(البهائية) فقد أسستها طائفة خرجت في إيران بعد عصر المؤلف بقرون، وقد انشقت البهائية عن البابيةِ، وتأسست البابية في إيران على يد الميرزا (علي بن محمد رضا الشيرازي)، الذي ظهر حوالي سنة ١٨١٧م بكربلاء في العراق. ينظر: كتاب البهائية لطلعت زهران ص٣.

مزار السيد الشريف(١) رَحِمَهُ اللَّهُ.

(أحدهما غائب في صرفي، والآخر لا علم له لمن يذهب، زيادة عليهما(٢)، وقد فتح الله تعالى برجل أمين(٣) معتمدٍ عليه من أصحابنا يتوجه، ولكنه لا صبر له ولا توقف، يسافر بعد وصول هذه السؤالات إلينا بيومين، ولا يمكن أن يجهز معه نسخة بالنشر؛ لأن مَن عنده نسخة مقابلة لا يَسْمَحُ ببيعها، وغير المصححة لا ينبغي أن ترسل(٤) إلا بعد التصحيح ولا مهلة لهذا المتوجّه)(٥).

[سؤال عن الترجيع في القراءة]

ـ سَيدَنا ـ جرت عادة بعض من حفاظ هذه البلدة أنهم يقرؤون القرآن ويبالغون بالإفراط [في](٦) مواضع المدات وغيرها، بحيث يتولد منها حروف كثيرة، ويزينون بذلك أصواتَهم، ومن علماء هذه البلدة(٧) رجل ينسب إلى الحديث يقول هذا سنة لأن الحديث يدل على جواز ذلك، واستخرج حديثاً من صحيح البخاري، ويستدل به على الجواز، والحديث هذا في باب ذكر النبي ﷺ وروايته عن ربه: «حدثنا أحمد بن أبي سُرَيج(٨)، أخبرنا شبابة، حدثنا شعبة، عن معاوية بن قرة، عن عبد الله بن مغفل المزني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال:

---

(١) مزار شريف هي رابع أكبر مدن أفغانستان من حيث عدد السكان، وهي عاصمة ولاية بلخ. ترتبط بكابل بواسطة الطرق في جنوب شرق المدينة، وغربها تقع مدينة هرات، وشمالها أوزبكستان، ولمدينة مزار شريف أهمية خاصة لدى الشيعة في العالم عموماً، وشيعة أفغانستان على وجه الخصوص، فبعضهم يعتقد أن جثمان علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مدفون في مزار شريف، وهذا غير صحيح كما هو معلوم. ينظر: المسلمون في أفغانستان لمحمد عبد القادر أحمد ص٢٢.

(٢) في الأصل: (علي عليا)، ففيها تصحيف من الناسخ ـ والله أعلم ـ.

(٣) في الأصل: (يهين)، وهو تصحيف ـ والله أعلم ـ.

(٤) في الأصل: (يرسل)، وهو تصحيف ـ والله أعلم ـ.

(٥) ما بين قوسين من كلام المؤلف، وهو رد على طلب السائل السابق.

(٦) ساقطة من الأصل، وسياق الكلام يقتضيها.

(٧) في الأصل: (البلد)، والصواب ما أثبت.

(٨) في الأصل: (شُريح)، وهو تصحيف، وقد نبهني على ذلك فضيلة شيخنا الدكتور أحمد الرويثي فجزاه الله عني خيراً.

رأيت رسول الله ﷺ يوم الفتح على ناقة له يقرأ سورة الفتح، أو من سورة الفتح قال: فرجّع[١] فيها قال: ثم قرأ معاوية ـ يحكي[٢] قراءة ابن مغفل ـ، وقال: لولا أن يجتمع الناس عليكم لرجّعت كما رجّع ابن مغفل ـ يحكي النبي ﷺ فقلت لمعاوية: كيف كان ترجيعه؟ قال: آ آ آ ثلاث مرات»[٣] تصدّقوا[٤] علينا بتفسير هذا القول.

---

(١) الترجيع معناه كما قال في فتح الباري: «هو تقارب ضروب الحركات في القراءة، وأصله الترديد، وترجيع الصوت ترديده في الخلق، وقد فسره كما سيأتي في حديث عبد الله بن مغفل المذكور في هذا الباب في كتاب التوحيد، بقوله: أ ا أ بهمزة مفتوحة بعدها ألف ساكنة، ثم همزة أخرى، ثم قالوا يحتمل أمرين، أحدهما: أن ذلك حدث من هزّ الناقة، والآخر أنه أشبع المد في موضعه فحدث ذلك، وهذا الثاني أشبه بالسياق، فإن في بعض طرقه لولا أن يجتمع الناس لقرأت لكم بذلك اللحن؛ أي: النغم، وقد ثبت الترجيع في غير هذا الموضع فأخرج الترمذي في الشمائل والنسائي وابن ماجة وابن أبي داود، واللفظ له من حديث أم هانئ، كنت أسمع صوت النبي ﷺ، وهو يقرأ وأنا نائمة على فراشي، يرجع القرآن، والذي يظهر أن في الترجيع قدراً زائداً على الترتيل، فعند ابن أبي داود من طريق أبي إسحاق عن علقمة قال بت مع عبد الله بن مسعود في داره، فنام، ثم قام، فكان يقرأ قراءة الرجل في مسجد حيه لا يرفع صوته، ويسمع من حوله، ويرتل، ولا يرجع، وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جمرة معنى الترجيع: تحسين التلاوة لا ترجيع الغناء؛ لأن القراءة بترجيع الغناء تنافي الخشوع الذي هو مقصود التلاوة؛ قال: وفي الحديث ملازمته ﷺ للعبادة لأنه حالة ركوبه الناقة، وهو يسير لم يترك العبادة بالتلاوة، وفي جهره بذلك إرشاد إلى أن الجهر بالعبادة قد يكون في بعض المواضع أفضل من الإسرار، وهو عند التعليم وإيقاظ الغافل، ونحو ذلك. قوله: باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن كذا لأبي ذر وسقط قوله للقرآن لغيره، وقد تقدم في باب من لم يتغن بالقرآن نقل الإجماع على استحباب سماع القرآن من ذي الصوت الحسن، وأخرج ابن أبي داود من طريق بن أبي مسجعة قال: كان عمر يقدم الشاب الحسن الصوت لحسن صوته بين يدي القوم...». ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٩/ ٩٢، وسيأتي شرح ابن الجزري لذلك في جوابه «عما كتب في الحاشية من السؤالات». بكلام غير هذا ص١٥٦.

(٢) أي: يقلد.

(٣) ينظر: صحيح البخاري حديث رقم٧٥٤٠، كتاب بدء الوحي.

(٤) في الأصل: (يتصدقوا)، وهو تصحيف ـ والله أعلم ـ.

لا حول ولا قوة إلا بالله، وإنا إليه راجعون؛ قال رسول الله ﷺ: **«إن الله لا يقبضُ العلمَ انتزاعاً ينتزعُهُ من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يُبقِ عالماً اتخذ الناسُ رؤوساً جهالاً فسُئِلُوا فَأَفْتَوا بغير علم فضلُّوا وأَضلُّوا»**(١).

[أجوبة ابن الجزري على المسائل التي أَخَّرَ الإجابة عليها]

الحمد لله وبه توفيقي وها نحن نجيب عما لم يُجب [١٠/أ] عنه أعلاه ووعدنا بالجواب والله المستعان.

[الجواب عن السؤال التاسع وهو عن المد مع تغير سببه]

فالجواب عن السؤال التاسع: قال في «النشر»(٢) في المسألة الخامسة من أواخر باب المد والقصر: «يجوز المد وعدمه إذا غُيِّر سبب المد عن صفته التي من أجلها كان المد، سواء كان السبب همزاً أو سكوناً، وسواء كان التغير(٣) (بين بين) أو (بالإبدال) أو (بالنقل) أو (بالحذف) كما سيأتي في باب (الهمزتين من كلمة)(٤) ووقف حمزة وهشام، وقراءة أبي جعفر، وغير ذلك، فالمد لعدم الاعتداد بالعارض الذي آل إليه اللفظ، واستصحاب حاله فيما كان أولاً وتنزيل السبب المغير كالثابت والمعدوم كالملفوظ، والقصرُ اعتدادٌ بما عرض له من التغير، والاعتبار بما صار إليه اللفظ، والمذهبان قويان، والنظران صحيحان مشهوران معمول بهما نصاً وأداء، قرأت بهما جميعاً، والأول أرجح عند جماعة من الأئمة كأبي عمرو الداني، وابن شريح، وأبي العز القلانسي، والشاطبي، وغيرهم، وحجتهم أن مَنْ مَدّ عَامَلَ الأصلَ، ومَنْ

---

(١) ينظر: صحيح البخاري حديث رقم (١٠٠) وفيه: «ينتزعه من العباد»، وفي مسلم حديث رقم (٦٩٧١) وفيه رواية: «حَتَّى إِذَا لَمْ يَتْرُكْ عَالِماً».

(٢) ينظر: النشر ١/ ٣٥٤.

(٣) هكذا في الأصل، وفي النشر (تغير الهمز).

(٤) هكذا في الأصل، وفي النشر (الهمزتين من كلمتين).

نَظَرَ عَامَلَ اللفظَ، ومعاملة الأصل أوجه وأقيس، وهذا اختيار الجعبري، والتحقيق في ذلك أن يقال: إن الأولى[١] فيما ذهب بالتغير اعتباطاً[٢] هو الثاني، وفيما بقي له أثر يدل عليه هو الأول ترجيحاً للموجود على المعدوم»[٣].

[الجواب عن السؤال العاشر وهو عن الهمزتان من كلمتين نحو: ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾، و﴿جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾]

فالجواب[٤] عن العاشر: قال في النشر في آخر الهمزتين من [كلمتين][٥] التنبيه الثالث: «إذا وقع بعد الثانية من المفتوحتين ألف في مذاهب المبدلين، وذلك في موضعين: ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾، و﴿جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ فهل تبدل الثانية فيهما كسائر[٦] الباب أم تسهل من أجل الألف بعدها؟ قال الداني: اختَلَف أصحابنا في ذلك، فقال بعضهم: لا يبدلها فيهما؛ لأن بعدها ألفاً[٧]، فيجتمع ألفان، واجتماعهما متعذر فوجب لذلك [أن][٨] تكون بين بين لا غير؛ لأن همزة [١٠/ب] (بين بين) في زِنَةِ[٩] المتحركة، وقال آخرون: يبدلها[١٠] فيهما كسائر الباب، ثم فيهما بعد البدل وجهان: أن تحذف للساكنين، والثاني: أن لا تحذف، ويزاد في المد فتفصل بتلك الزيادة بين الساكنين، وتمنع من اجتماعهما، انتهى»[١١].

وهو جيد، وقد أجاز بعضهم على وجه الحذف الزيادة في المد على

---

(١) في الأصل: (الأول)، وهو تصحيف.

(٢) (اعتباطاً): أي: الاسقاط أو الحذف. (٣) ينظر: النشر ١/ ٣٥٥.

(٤) (فالجواب) هكذا في الأصل، ولعلها تصحيف، والأصح (والجواب) كالتي بعدها.

(٥) في الأصل: (كلمة)، وهو تصحيف.

(٦) في الأصل: (لسائر)، وهو تصحيف.

(٧) في الأصل: (لأن ألفا بعدها ألفا) فالألف الأولى زائدة على الأصل بدليل التنوين بالنصب للثانية.

(٨) ساقطة من الأصل، وثابتة في النشر.

(٩) في الأصل: (أنه)، وفي المطبوع: (رتبة)، وكلاهما تصحيف.

(١٠) في الأصل: (يبدلهما)، وهو تصحيف. (١١) ينظر: جامع البيان ١/ق٩٢.

المذهب من روى المد عن[١] الأزرق لوقوع حرف المد بعد همز ثابت فحكى فيه المد والتوسط والقصر، وفي[٢] ذلك نظر لا يخفى، والله تعالى أعلم»[٣].

[القول في نحو: ﴿جَآءَ أَحَدٌ﴾ للأزرق]

وأما نحو: ﴿جَآءَ أَحَدٌ﴾ فقال في النشر أواخرَ باب المد والقصر من المسألة الثالثة: «لا يجوز عن ورش من طريق الأزرق مد نحو: ﴿ءَأَلِدُ﴾، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن﴾، و﴿جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾، و﴿ٱلسَّمَآءِ إِلَى﴾، و﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ حالة إبدال الهمزة الثانية حرف مد، كما يجوز له [مدّ نحو][٤]: ﴿ءَامَنُوٓا۟﴾، و﴿أُوتِيَ﴾، و﴿إِيمَٰنٌ﴾[٥] لعروض حرف المدّ بالإبدال، وضعُفَ السببُ بتقدُّمه على الشرط، وقيل للتكافؤ، وذلك أنّ إبداله على غير الأصل، من حيث إنه على غير قياس، والمدّ أيضاً غير الأصل، فكافأ القصرُ الذي هو الأصل البدلَ الذي هو على غير الأصل فلم يمد»[٦].

والجواب عن الحادي عشر: فإن عبارة التيسير لا تدل على أن للدوري وجهين في المنفصل بل هي ظاهرة في وجه واحد وهو المد، وهذا شيء يعرفه محققو[٧] هذا العلم الضابطون له، العارفون بأصوله وفروعه[٨] وطرقه ورواياته، ومصطلحات أهله، وذلك أنه حيث أطلق صاحبُ التيسير طرقَ العراقيين عن أبي عمرو فلا يريد إلا الدوري، وهذا مفروغ منه مقررٌ، والداني لم[٩] يَقْرَأ لأبي عمرو ويمد المنفصل إلا على شيخه عبد العزيز بن جعفر

---

(١) في الأصل: (عنه)، وهو تصحيف. (٢) في الأصل: (من)، وهو تصحيف.

(٣) ينظر: النشر ١/٣٨٩.

(٤) في الأصل: (نحو مد)، وهو تقديم وتأخير، والمثبت من النشر وهو الصحيح.

(٥) في الأصل: (آتى)، وهو تصحيف، والمثبت من النشر.

(٦) ينظر: النشر ١/٣٥٢.

(٧) في الأصل: (محقق)، وهو تصحيف من الناسخ ـ والله أعلم ـ، والأصح المثبت لقوله: (الضابطون).

(٨) في الأصل: (وفرعه)، وهو تصحيف من الناسخ ـ والله أعلم ـ.

(٩) في الأصل: (فلم)، ويظهر أن الفاء زيادة من الناسخ ـ والله أعلم ـ.

الفارسي البغدادي[(١)]، عن قراءته بها على أبي طاهر بن أبي هاشم البغدادي[(٢)]، على قراءته عن ابن مجاهد البغدادي[(٣)]، [١١/أ] عن قراءته على أبي الزعراء ابن عَبْدُوس البغدادي[(٤)]، عن قراءته على أبي عُمرَ[(٥)] الدُوري البغدادي عن قراءته عن اليزيدي[(٦)]؛ فهذه طريق[(٧)] العراقيين يعني البغداديين، وهي المذكورة في التيسير وغيره، وقد نص على ذلك وبيّنه في[(٨)] جامع البيان، وذكر أن سائر الرواة عن اليزيدي - مثل أبي شعيب السوسي، وأبي

---

(١) سبقت ترجمته.

(٢) هو: عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم أبو طاهر البغدادي المقرىء أحد الأعلام ومصنف كتاب البيان، قرأ القراءات على ابن مجاهد وغيره، وكان قد خالف جميع أصحابه في إمالة (الناس) لأبي عمرو، وكانوا ينكرون ذلك عليه، وقرأ عليه الكثير منهم عبد العزيز بن خواستى الفارسي توفي سنة (٣٤٩هـ). ينظر: معرفة القراء ١/١٥١، وغاية النهاية ١/٢١٢.

(٣) هو: أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي الحافظ الأستاذ أبو بكر بن مجاهد البغدادي، شيخ الصنعة وأول من سبع السبعة، قرأ القرآن على قنبل المكي وغيره، وقرأ عليه أبو طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم، وغيره، توفي سنة (٣٢٤هـ). ينظر: معرفة القراء ١/١٢٨، وغاية النهاية ١/٦١.

(٤) هو: عبد الرحمٰن بن عَبدوس بفتح العين أبو الزعراء البغدادي ثقة ضابط محرر، أخذ القراءة عرضاً عن أبي عمر الدوري بعدة روايات، روى عنه القراءات عرضاً ابن مجاهد، وقال: قرأت عليه لنافع نحواً من عشرين ختمة وقرأت عليه للكسائي ولأبي عمرو وحمزة توفي سنة (٢٨٠هـ). ينظر: معرفة القراء ١/١١٥، وغاية النهاية ١/١٦٥.

(٥) في الأصل: (أبي عمرو)، وهو تصحيف.

(٦) في الأصل: (اليزدي)، وهو تصحيف، والصواب (اليزيدي)، وهو يحيى بن المبارك بن المغيرة الإمام أبو محمد العدوي البصري المعروف باليزيدي، نحوي مقرئ ثقة علامة كبير، أخذ القراءة عرضاً عن أبي عمرو، وهو الذي خلفه بالقيام بها، وأخذ أيضاً عن حمزة، وروى القراءة عنه أولاده محمد، وعبد الله، وإبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، وابن ابنه أحمد بن محمد، وروى عنه الدوري والسوسي وغيرهم، قرأ القرآن على أبي عمرو البصري، توفي سنة (٢٠٢هـ). ينظر: معرفة القراء ١/٦٩، غاية النهاية ١/٤٤٢.

(٧) هكذا في الأصل، ولعلها (طرق).

(٨) في الأصل: (من)، ولعله تصحيف، والمثبت هو المناسب للسياق.

حمدون[١]، وأحمد بن جبير[٢]، وأبي عبد الرحمٰن[٣]، وإبراهيم ابنَي اليزيدي[٤] لم يرووا عن اليزيدي سوى القصر، وهذا معنى قوله في التيسير: «وأبو شعيب وغيره عن اليزيدي يقصرون حرف المد» إلى آخره. واضح لا شك فيه وقول أبي شامة: «إن القصر من زيادات الشاطبي هو الصحيح، وما تمحّله الجعبري ليس بصحيح» والله أعلم[٥].

والجواب عن الثاني عشر: فقال في النشر لما ذكر مسألة ﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾ [الزخرف: ٥٨]» ولم يُدخِل أحدٌ بينهما -يعني الهمزتين- ألفاً»[٦] ثم[٧] ذكر علة ذلك[٨]، ثم

(١) هو: الطيب بن إسماعيل بن أبي تراب أبو حمدون الذهلي البغدادي النقاش للخواتم، ويقال له أيضاً حمدويه اللؤلؤي، مقرئ ضابط حاذق ثقة صالح، قرأ على إسحاق المسيبي، واليزيدي وغيرهما، وروى القراءة عنه عرضاً وسماعاً الحسن بن الحسين الصواف وغيره. توفي سنة (٢٤٠هـ). ينظر: معرفة القراء ١/ ١٠٣، وغاية النهاية ١/ ١٥١.

(٢) هو: أحمد بن جبير بن محمد بن جعفر بن أحمد بن جبير أبو جعفر، وقيل أبو بكر الكوفي نزيل أنطاكية، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن الكسائي، وعن إسحاق المسيبي، واليزيدي وغيرهم، وقرأ عليه محمد بن العباس ابن شعبة، ومحمد بن علان، وشهاب بن طالب وغيرهم، توفي سنة (٢٥٨هـ).

(٣) هو: عبد الله بن يحيى بن المبارك أبو عبد الرحمٰن ابن أبي محمد اليزيدي البغدادي مشهور ثقة، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن أبيه عن أبي عمرو، روى عنه القراءة ابنا أخيه العباس وعبد الله ابنا محمد بن أبي محمد وأحمد بن إبراهيم وراق خلف توفي سنة (٢١٣هـ). ينظر: غاية النهاية ١/ ٢٠٦.

(٤) هو: إبراهيم بن يحيى بن المبارك أبو إسحاق بن أبي محمد اليزيدي البغدادي ضابط شهير نحوي لغوي، قرأ على أبيه، وروى القراءة عنه ابنا أخيه العباس بن محمد وعبيد الله بن محمد شيخ ابن مجاهد، ولإبراهيم هذا مؤلفات كثيرة منها كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه، وكتاب مصادر القرآن. ينظر: غاية النهاية ١/ ١١.

(٥) ينظر: الدر النثير ١/ ٣٠٠، ففيه بيان أن الدوري في التيسير له المد فقط.

(٦) ينظر: النشر ١/ ٣٦٥.

(٧) تصحف في الأصل: (ألفاً ثم) إلى (القائم).

(٨) وهي قوله في النشر: «لئلا يصير اللفظ في تقدير أربع ألفات: الأولى: همزة الاستفهام، والثانية: الألف الفاصلة، والثالثة: همزة القطع، والرابعة: المبدلَة من الهمزة الساكنة، وذلك إفراط في التطويل، وخروج عن كلام العرب». ينظر: النشر ١/ ٣٦٥.

قال: «وكذلك[1] لم يبدِل أحد [ممن][2] روى[3] إبدال الثانية من[4] نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] عن الأزرق عن ورش، بل اتفق أصحاب الأزرق قاطبة على تسهيلها بين بين، لما يلزم من التباس الاستفهام بالخبر[5] باجتماع الألفين وحذف إحداهما، قال ابن الباذش[6] في «الإقناع»: (ومن أخذ لورش في: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ بالبدل، لم[7] يأخذ هاهنا[8] إلا بين بين)[9]. قلت: وكذلك لم يذكر الداني، وابن سفيان[10]، والمهدوي[11]، وابن شريح، ومكّي، وابن الفحّام[12]،

---

(١) تصحّف في الأصل إلى (ولذلك).
(٢) سقط من الأصل، ومثبت في النشر.
(٣) في الأصل: (دون)، وهو تصحيف.
(٤) هكذا في الأصل، وفي النشر: (في).
(٥) في الأصل: (بالخير)، وهو تصحيف.
(٦) هو: أحمد بن علي بن أحمد بن خلف أبو جعفر ابن الباذش الأنصاري الغرناطي، أستاذ كبير، وإمام محقق محدث ثقة، قرأ على أبيه، وعبد الله بن أحمد الهمداني الجياني، وشريح بن محمد وأبي القاسم خلف بن إبراهيم بن خلف، وعياش بن خلف، وغيرهم، ألّف كتاب الإقناع، توفي سنة (٥٤٠هـ). ينظر: غاية النهاية ١/ ٥٧٣.
(٧) في الأصل: (لهم)، وهو تصحيف.
(٨) هكذا في الأصل، وفي النشر: (هنا).
(٩) ينظر: الإقناع لابن الباذش ١/ ٣٦٢.
(١٠) هو: محمد بن سفيان أبو عبد الله القيرواني الفقيه المالكي، أستاذ حاذق، قرأ على إسماعيل بن محمد المهري لورش، وعرض الروايات على أبي الطيب ابن غلبون، وقرأ عليه أبو بكر القصري، والحسن بن علي الجلولي وآخرون، ألف كتاب الهادي في القراءات السبع. توفي سنة (٤١٥هـ). ينظر: غاية النهاية ٢/ ١٤٧.
(١١) هو: أحمد بن عمار بن أبي العباس أبو العباس المهدوي، نسبة إلى المهدية مدينة بالمغرب، أستاذ مشهور، رحل إلى ابن سفيان وقرأ عليه، وعلى مهدي بن إبراهيم وأحمد بن محمد القنطري، وألّف في القراءات كتاب الهداية في القراءات السبع، وشرحها، وقرأ عليه غانم بن الوليد وابن البياز وآخرون، توفي بعد (٤٣٠هـ). ينظر: غاية النهاية ١/ ٩٢.
(١٢) هو: عبد الرحمٰن بن عتيق بن خلف أبو القاسم ابن الفحام الصقلي، الأستاذ الثقة المحقق، مؤلف كتاب التجريد في القراءات السبع، قرأ على إبراهيم بن إسماعيل المالكي صاحب أبي علي البغدادي، والفارسي وابن نفيس وعبد الباقي بن فارس، وأحمد بن علي بن هاشم، تلا عليه أحمد بن الحطيئة والحافظ أبو طاهر السِلَفي وآخرون، توفي سنة (٥١٦هـ). ينظر: غاية النهاية ١/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥.

وغيرهم؛ فيها سوى بين بين، وذكر الداني في غير التيسير أن أبا بكر الأُذفوي[١] ذكر البدل[٢] عن ورش في كتابه الاستغناء على أصله من[٣] نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ وشبهه»[٤]، ثم بين في النشر ضعف هذا القول[٥] ثم قال: «وكذلك[٦] الحكم في ﴿ءَأَمِنتُم﴾ في الثلاثة كما سيأتي»[٧]، وقال بعد ما ذكر ﴿ءَأَمِنتُم﴾ والخلافَ فيها: [١١/ب] «ولم يُدخِل أحدٌ بين الهمزتين في واحد من الثلاثة ألفاً، لما[٨] تقدم في ﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾ وكذلك لم يبدل الثانية ألفاً عن الأزرق عن ورش كما تقدم ذلك في ﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾ إذ لا فرق بينهما، ولذا لم يذكر في التيسير لورش سوى التسهيل [وأجراه][٩] مُجرى قالون وأبي عمرو وغيرهما من المسهّلين»[١٠]، وأمّا ما حكاه في الإيجاز وغيره من إبدال الثانية

---

(١) محمد بن علي بن أحمد بن محمد أبو بكر الأذفوي المصري، وأذفو بضم الهمزة وسكون الذال المعجمة وفاء، نسبة إلى مدينة بالقرب من أسوان، أستاذ نحوي مقرئ مفسر ثقة، ولد سنة أربع وثلاثمائة، أخذ القراءة عرضاً عن المظفر بن أحمد بن حمدان وسمع الحروف من أحمد ابن إبراهيم بن جامع وسعيد بن السكن والعباس بن أحمد ولزم أبا جعفر النحاس وروى عنه كتبه قال الداني انفرد بالإمامة في دهره في قراءة نافع رواية ورش توفي بمصر يوم الخميس سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة.

(٢) هكذا في الأصل، وفي النشر: (ذكر البدل فيها وفيما كان مثلها) فيحتمل أن يكون اختصاراً من المؤلف أو سقطت من الأصل ـ والله أعلم ـ.

(٣) هكذا في الأصل، وفي النشر: (في). (٤) ينظر: النشر ١/ ٣٦٥.

(٥) يعني قوله في النشر: «قال الأذفوي: لم يمدها هنا لاجتماع الألف المبدلة من همزة القطع مع الألف المبدلة من همزة الوصل لئلا يلتقي ساكنان. قال ويشبع المد ليدل بذلك أن مخرجها مخرج الاستفهام دون الخبر (قلت) وهذا مما انفرد به وخالف فيه سائر الناس وهو ضعيف قياساً ورواية ومصادم لمذهب ورش نفسه، وذلك أنه إذا كان المد من أجل الاستفهام فلم نراه يجيز المد في نحو: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾، ويخرجه بذلك عن الخبر إلى الاستفهام. والعجب أن بعض شراح الشاطبية يجيز ذلك ويجيز فيه أيضاً الثلاثة الأوجه التي في نحو: ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً﴾ فليت شعري ماذا يكون الفرق بينهما». ينظر: النشر ١/ ٣٦٥.

(٦) في الأصل: (ولذلك)، وهو تصحيف. (٧) ينظر: النشر ١/ ٣٦٥.

(٨) في النشر المطبوع ١/ ٣٦٩ (كما)، وهو تصحيف.

(٩) في الأصل: (وأجرى)، والمثبت من النشر.

(١٠) ينظر: التيسير ص١١٢، الدر النثير ٤/ ٢٣٤.

لورش؛ فهو وجه قال به[1] بعض من أبدلها في[2] ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ ونحوه، وليس بسديد[3] لما بيناه في ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ فيما تقدّم[4] إذ لا فرق بينهما.

ولعل ذلك وَهْمٌ من [بعضهم، حيث][5] رأى بعض الرواة عن ورش [يقرؤونها بالخبر؛ فظنَّ أن ذلك على وجه البدل، ثم حذفت إحدى الألفين؛ وليس كذلك؛ بل هي رواية الأصبهاني عن أصحابه عن ورش][6]، ورواية أحمد بن صالح[7]، ويونس بن عبد الأعلى[8]، وأبي الأزهر[9] كلهم عن ورش؛ يقرؤونها بهمزة واحدة على الخبر كحفص، فمن كان من هؤلاء يروي المدَّ لما بعد الهمز، يمدّ ذلك فيكون مثل: ﴿ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟﴾ لا أنه

---

(١) في الأصل (قال به أنه) ولعلها خطأ من الناسخ، والصواب حذف (أنه) كما في النشر ليستقيم الكلام.

(٢) في الأصل: (من)، وهو تصحيف.

(٣) في الأصل: (تسْديد)، وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: (يقدم)، وهو تصحيف.

(٥) في الأصل (ولعل ذلك وَهْم من أبدلها من أأنذرتهم) وهو خطأ بسبب انتقال النظر إلى الأسطر السابقة فكرر العبارة، والصواب ما أثبت من النشر.

(٦) سقط من الأصل لانتقال النظر من (عن ورش) الأولى إلى الأخرى فأسقط ما بينهما، والمثبت من النشر.

(٧) هو: أحمد بن صالح أبو جعفر المصري، الإمام الحافظ أحد الأعلام، قرأ على قالون، وورش، وإسماعيل بن أبي أويس، وأخيه أبي بكر عن نافع، وُلد سنة (١٧٠هـ)، توفي سنة (٢٤٨هـ). ينظر: غاية النهاية ١/ ٦٢.

(٨) هو: يونس بن عبد الأعلى بن موسى بن ميسرة الصدفي المصري، فقيه كبير ومقرئ محدث ثقة، أخذ القراءة عرْضاً عن ورش وسقلاب وابن دحية، وعن علي بن كيسة عن سليم عن حمزة، روى عنه مواس بن سهل ومحمد بن الربيع الملطي وابن جرير الطبري وآخرون، وانتهت إليه رياسة العلم وعلو الإسناد في الكتاب والسُّنَّة، توفي سنة (٢٦٤هـ). ينظر: غاية النهاية ٢/ ٤٠٦.

(٩) هو: عبد الصمد بن عبد الرحمٰن بن القاسم أبو الأزهر العتقي المصري، ابن صاحب الإمام مالك، راوٍ مشهور بالقراءة متصدر ثقة، أخذ القراءة عرْضاً عن ورش وأبي دحية، وروى حروف حمزة عن داود ابن أبي طيبة عن علي بن كيسة عن سليم، توفي سنة (٢٣١هـ). ينظر: غاية النهاية ١/ ٣٨٩.

بالاستفهام، وأبدل وحذف، والله أعلم»[١]. انتهى.

وهذا [ما][٢] أردنا بقولنا:

وَالفَصْلُ مِنْ[٣] نَحْوِ ءَآمَنتُمْ خَطَلْ[٤] .... وَالبَدَلْ

والجواب عن السادسَ عشر: أن النقل في المنفصل من كلمتين[٥] ليس بطريق أبي الفتح ولا أبي الحسن، وقد وَهِم من نسبه إلى أبي الفتح من الشراح للشاطبية، بل هو من زيادات «الشاطبية» على «التيسير» أخذه من كتاب «الروضة» لأبي علي المالكي البغدادي[٦]، وهو وجه صحيح ذكره صاحب «الروضة» كما ذكرنا، وأبو العز القلانسي في «الإرشاد»، وأبو القاسم الهذلي[٧] في «الكامل» وغيرُهُم.

قال في التقريب في باب وقف حمزة على الهمز: «والمتوسط - يعني من الهمز - بغيره يكون الساكن قبله متصلاً رسماً ومنفصلاً عنه، فالمتصل يكون (يا) حرف النداء نحو: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾ وبابها، و«ها» حرف التنبيه نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾، و﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾، ولام تعريف [١٢/أ] نحو: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾، و﴿وَٱلْـَٔاخِرَةِ﴾، وتخفيفه أن

---

(١) ينظر: النشر ١/ ٣٦٩.

(٢) سقط من الأصل، والكلام يقتضيه.

(٣) هكذا في الأصل، وفي نسخ الطيبة: (والفصل من).

(٤) ينظر: طيبة النشر بيت رقم (١٩٣).

(٥) مثل: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ وشبهه.

(٦) هو: الحسن بن محمد بن إبراهيم المالكي الأستاذ أبو علي البغدادي، مُؤلف الروضة في القراءات الأحدى عشرة، قرأ على أبي أحمد الفرضي، والسُّوسَنْجِرْدي، والحمَّامي والنهرواني وغيرهم، ونزل مصر فتصدر بها وصار شيخها، قرأ عليه أبو القاسم الهذلي، وإبراهيم بن إسماعيل بن غالب، ومحمد بن شريح، وآخرون، توفي سنة (٤٣٨هـ). ينظر: غاية النهاية ١/ ٢٣٠.

(٧) هو: يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سوادة، أبو القاسم الهذلي، الأستاذ الكبير الرحّال، والعلم الشهير الجوّال، وُلد في حدود سنة (٣٩٠هـ)، وطاف البلاد في طلب القراءات، فلا يُعلم أحدٌ في هذه الأمة رحل في القراءات رحلته، وألَّف كتابه الكامل وجعله جامعاً للطرق المتلوة والقراءات المعروفة. وعدد شيوخه الذين ذكرهم في الكامل مائة واثنان وعشرون شيخاً. توفي سنة (٤٦٥هـ). ينظر: غاية النهاية ٢/ ٣٩٧ - ٤٠١.

يُسهل بين بين بعد الألف، وبالنقل بعد لام التعريف، هذا مذهب الجمهور من أهل الأداء، وبه قرأ الداني على أبي الفتح، وذهب جماعة من أهل الأداء إلى الوقف عليه، وأَجرَوْه مُجرى المبتدأ، وهو مذهب مكي، وأبي الحسن بن غلبون، وبه قرأ الداني عليه، والمنفصل رسماً يكون الساكن قبله صحيحاً، وحرف لين، وحرف مد، فالصحيح نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾، ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾، وحرفُ اللين نحو: ﴿خَلَوْاْ إِلَىٰ﴾، و﴿ٱبْنَىْ ءَادَمَ﴾، واختلفوا أيضاً في تسهيله وتحقيقه، فذهب كثير من أهل الأداء إلى تسهيله، وتسهيلُه إنما يكون بالنقل، وهو الذي زاده الشاطبي [على] التيسير[(١)]، وإليه ذهب أبو علي البغدادي صاحبُ «الروضة»، وأبو العز القلانسي في «إرشاده»، والهذلي وغيرُهم، واستثنَوا من ذلك ميمَ الجمع فلم يُجِز أحدٌ منهم النقل فيها[(٢)]، وحكاه بعضهم ولا يصح، وذهب الآخرون إلى عدم تسهيله، فوقفوا عليه بالتحقيق، ولم يفرقوا بين الوصل والوقف[(٣)]، وهو مذهب أبي الفتح، وأبي الحسن بن غلبون، وأبيه[(٤)] والمغاربةِ قاطبة، وهو الذي لم يُجز[(٥)] الداني غيرَه، وقد حكى الحافظ أبو العلا[(٦)]، وابن سوار[(٧)] في حروف اللين

---

(١) في الأصل: (والتيسير) وهو تصحيف، والتصحيح من التقريب.

(٢) في الأصل: (فيهما)، وهو تصحيف.

(٣) وفي التقريب ١/ ٣١٤: (ولم يفرقوا فيه بين الوقف والوصل).

(٤) هو: عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك أبو الطيب الحلبي، نزيل مصر، أستاذ ماهر كبير كامل محرر ثقة، وُلد سنة (٣٠٩هـ) بحلب، ثم انتقل إلى مصر فسكنها. وألّف كتابه الإرشاد في القراءات السبع، روى القراءات عرْضاً عن إبراهيم بن عبد الرزاق وأحمد بن محمد بن بلال، وآخرين غيرهم. قرأ عليه ابنه طاهر، ومكي القيسي، وابن سفيان، والطلمنكي، وآخرون. توفي سنة (٣٨٩هـ). ينظر: غاية النهاية ١/ ٤٧٠.

(٥) في الأصل: (لم يُجزه)، وهو تصحيف.

(٦) في الأصل: (أبي العلا)، وهو خطأ من الناسخ ـ والله أعلم ـ.

(٧) هو: أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سِوَار الأستاذ أبو طاهر البغدادي الحنفي، مؤلف المستنير في العشر، إمام كبير محقق ثقة، قرأ على الشرمقاني والعطار وابن فارس الخياط، وغيرهم، قرأ عليه أبو علي بن سكرة الصدفي شيخ ابن الباذش، =

الإدغام، وهو ضعيف»[١] انتهى كلام التقريب[٢]، وهذا يتنزل عليه كلام الطيبة حيث قال:

والـهـمْـزُ الأوَّلُ إِذَا مَـا[٣] اتَّـصَـلَا   رَسْماً فَعَنْ جُمْهُورِهِمْ قَدْ سُهِّلَا[٤]

يعني: إذا كان الهمز أول كلمة، ودخل قبله ما صار [به][٥] متوسطاً وهو[٦] على نوعين: الأول: ما اتصل رسماً، ويسمى متوسطاً بزائد، نحو: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا﴾، و﴿هَـٰٓأَنتُمْ﴾، و﴿بِأَيِّ﴾، و﴿كَأَنَّهُمْ﴾، و﴿فَإِنَّهُمْ﴾، و﴿أَخَاهُ﴾، و﴿ٱلْأَرْضِ﴾، و﴿ٱلْإِيمَـٰنَ﴾ و﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ فجمهور القراء سهلوه؛ أي: خففوه على ما تقدم: إن كان قبله ألف فبين بين[٧] [١٢/ب] وإن كان [قبله][٨] ساكن فالنقل، وإن كان قبله متحرك فعلى ما تقدم: إن كان مفتوحاً وقبله كسرة[٩] فياء، [أو مضموم فواو][١٠]، وإلا فبين بين[١١]، وذهب الآخرون إلى تحقيقه من غير تسهيل شيء منه، وهو مذهب ابني غلبون، ومكي، وجماعةٍ، ثم قال:

أَوْ يَنْفَصِلْ كَاسْعَوْ إِلى قُلْ إِنْ رَجَحْ   لَا مِيمَ جَمْعٍ وَبِغَيرِ[١٢] ذَاكَ صَحْ[١٣]

أي: وإن لم يكن متصلاً رسماً بل منفصلاً فلا يخلو: إما أن يكون ساكناً صحيحاً نحو: ﴿قُلْ إِنَّ﴾، ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنين: ١]، أو ما في حكم الساكن الصحيح نحو: ﴿فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩]، و﴿ٱبْنَيْ ءَادَمَ﴾

= ومحمد بن الخضر المحولي، وأبو محمد سبط الخياط، وأبو الكرم الشهرزوري، وآخرون، توفي سنة (٤٩٦هـ). ينظر: غاية النهاية ١/ ٨٦.

(١) ينظر: تقريب النشر ١/ ٣١٤.

(٢) في الأصل: (التعريف)، وهو تصحيف من الناسخ ـ والله أعلم ـ.

(٣) في الأصل: (الأولى أما إذا ما اتصلا)، وهو خطأ.

(٤) ينظر: طيبة النشر بيت رقم (٢٤٦). (٥) ساقط من الأصل، والكلام يقتضيه.

(٦) في الأصل: (هو) بدون واو، والكلام يقتضي وجودها.

(٧) في الأصل: (فبني بين)، وهو تصحيف.

(٨) ساقط من الأصل، وهو ثابت في شرح ابن الناظم.

(٩) في شرح ابن الناظم (وقبله مكسور).

(١٠) سقط من الأصل، والصواب إثباته كما في شرح ابن الناظم ١/ ٣٣٤.

(١١) في الأصل: (فبني بين)، وهو تصحيف.

(١٢) في الأصل: (وتغير)، وهو تصحيف. (١٣) ينظر: طيبة النشر بيت رقم (٢٤٧).

[المائدة: ٢٧]، أو يكون غير ذلك، فإن كان ساكناً صحيحاً، أو ما في حكمه؛ فاختلفوا أيضاً في تسهيله وتحقيقه، والأرجح تسهيله بالنقل، وهو الذي زاده[١] الشاطبي على «التيسير»، ومذهب صاحب «الروضة» المالكي، وغيرهم، واستثنى هؤلاء من هذا الأصل ميم الجمع، فلم ينقلوا إليه مع كونه ساكناً صحيحاً، وكان يجب أن يستثنيهُ الشاطبي كما استثناه في الطيبة، ثم قال: «وبغير ذاك صح»؛ أي: وبغير أن يكون منفصلاً بعد ساكن صحيح، أو ما في حكمه، كأن يكون بعد ساكن وهو حرف مد نحو: ﴿مَآ أُنزِلَ﴾، ﴿وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا﴾، و﴿فِيٓ أَنفُسِكُمۡ﴾ [الذاريات: ٢١] يكون متحركاً بعد متحرك في أقسامه التسعة، فإن تسهيله صح أيضاً بحسب ما تقدم بين بين[٢]، وإن لم يذكره الشاطبي، ولا صاحب التيسير فهو الذي [عليه][٣] أكثر العراقيين، ولم يذكر الحافظ أبو العلاء غيره[٤] فهذا شرح هذين البيتين، وذاك كلام التقريب ذكرناه[٥] لنصحح نسختكم، ولا مزيد على هذا البيان.

والجواب عن السابع عشر: فقال في التقريب: «فصل روى سُليم عن حمزة أنه كان يتبع في الوقف على الهمز خط المصحف؛ أي: أنه إذا خفف [الهمزة][٦] في الوقف راعى في ذلك التخْفيفِ ما وافق خط [المصحف][٧] العثماني المُجْمع على اتباعه دون ما خالفه، وذلك بشرط أن يصح وجهه في العربية، وإن كان ما خالفه أَقْيسَ؛ وقد أخذ قومٌ من المغاربة بهذا النوع من التخفيف كالحافظ [١٣/أ] أبي عمرو الداني، وشيخه فارس بن أحمد[٨]،

---

(١) في الأصل: (يراده)، وهو تصحيف.
(٢) في شرح ابن الناظم ١/ ٣٣٥: (بين بين وغيره) فيحتمل سقوطها من الأصل أو تركها اختصاراً.
(٣) سقط من الأصل، وهو ثابت في شرح ابن الناظم.
(٤) في الأصل: (ولم يذكر أي وأبو العلاء غير) وهو تصحيف، وتصحيحه من شرح ابن الناظم ١/ ٣٣٥.
(٥) في الأصل: (ذكرنا)، فسقطت الهاء.
(٦) سقط من الأصل، وما أثبت من التقريب.
(٧) سقط من الأصل، وما أثبت من التقريب.
(٨) ويكنى بأبي الفتح ـ سبقت ترجمته ـ.

ومكي[١]، وابن شُريح[٢]، والشاطبي[٣]، ومن تبعهم من المتأخرين، وهذا هو المسمى عندهم بالتخفيف الرسمي، ولا تظهر فائدة هذا التخفيف إلا فيما خالف فيه الرسمُ القياسَ؛ ففي قوله[٤]: ﴿أَثَٰثًا وَرِءۡيًا﴾ [مريم: ٧٤] يجوز فيه الوقف بياء واحدة مشددة على الرسم، وكذلك: ﴿وَتُـٔۡوِيٓ﴾ [الأحزاب: ٥١]، و﴿تُـٔۡوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣] بواو مشددة، وكذلك يجوز عند بعضهم ﴿رُءۡيَا﴾ في [المضموم][٥] الراء حيث وقع[٦]، كذلك يجوز الوقف على ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠] بألف من أجل كتابته كذلك، وعلى ﴿هُزُوٗا﴾ [البقرة: ٦٧]، و﴿كُفُوًا﴾ بالواو، وكذلك ﴿مَوۡئِلٗا﴾ [الكهف: ٥٨] [بالياء][٧]، وكذلك يوقف على ﴿يَعۡبَؤُاْ﴾ [الفرقان: ٧٧]، و﴿أَتَوَكَّؤُاْ﴾[٨] [طه: ١٨]، و﴿يَتَفَيَّؤُاْ﴾ [النحل: ٤٨]، و﴿يُنَشَّؤُاْ﴾ [الزخرف: ١٨]، وما كُتِبَ كذلك بالواو، وكذا على ﴿شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ في الأنعام [٩٤]، والشورى [٢١]، و﴿ٱلۡبَلَٰٓؤُاْ﴾ [١٠٦] في الصافات، و﴿نَشَٰٓؤُاْ﴾ [٨٧] في هود، و﴿ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ﴾ [٢١] في إبراهيم، وما كان مثله بالواو، ويوقف على ﴿نَبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [٣٤] في الأنعام بالياء، وكذا [على][٩] ﴿وَمِنۡ ءَانَآيِٕ ٱلَّيۡلِ﴾ [طه: ١٣٠]، و﴿مِن تِلۡقَآيِٕ﴾ [يونس: ١٥]، و﴿وَإِيتَآيِٕ﴾ [النحل: ٩٠]، و﴿مِن وَرَآيِٕ﴾ [الشورى: ٥١] بالياء، وكذلك يوقف على نحو: ﴿يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [الأنعام: ٥] و﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾ [يس: ٥٦]، و﴿قُلِ ٱسۡتَهۡزِءُوٓاْ﴾ [التوبة: ٦٤] بواو واحدة على الحذف مع ضم ما قبلها، وكذا يوقف على ﴿خَٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦٥]،

---

(١) ينظر: التبصرة لمكي ص١٥٨.

(٢) ينظر: الكافي لابن شريح ص٢٨، ٥٢.

(٣) ينظر: الشاطبية (باب وقف حمزة وهشام على الهمز) أبيات (٢٣٥ ـ ٢٥٤).

(٤) في الأصل: (قول)، وهو تصحيف.

(٥) زيادة على الأصل من التقريب، ويعني بذلك (رؤيا) احترازاً من المكسور الراء (رئيا) وقد تقدم.

(٦) حيث ورد في سورة يوسف: الآيات (٥، ٤٣، ١٠٠)، والإسراء: (٦٠)، والصافات: (١٠٥)، والفتح: (٢٧).

(٧) زيادة على الأصل من التقريب، وينظر: النشر ١/٤٧٢.

(٨) في الأصل: (تولوا)، وهو تصحيف.

(٩) زيادة على الأصل من التقريب.

و﴿خَاطِئِينَ﴾ [يوسف: ٩٧]، و﴿ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾ [الحجر: ٩٥] بياء واحدة بالحذف، وكل هذا له وجه في العربية، وصح النص فيه عن أهل الأداء، وقد أطلق بعض المتأخرين التخفيفَ الرسميَّ فأجاز الوقف بالألف على كل ما كُتب [بالألف][1]، وبالياء على ما كُتب [بالياء، وبالواو][2] على ما كُتب بالواو، وبالحذف على ما كُتب [بالحذف][3]، من غير نظر إلى صحته لغةً ولا سنداً، فأجازوا[4] [في][5] نحو: «سَأَكْتُب»[6]، و«سَأَلت»[7] و﴿كَأَنَّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٧١]، و﴿وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١]، و﴿وَءَاتَىٰهُ﴾ [البقرة: ٢٥١]، و﴿وَهَيِّئْ﴾ [الكهف: ١٠]، ﴿وَيُهَيِّئْ﴾ [الكهف: ١٦]، و﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] و﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٥]، و﴿خَآئِفِينَ﴾ [البقرة: ١١٤] و﴿بَـِٔيسٍ﴾ [الأعراف: ١٦٥]، و﴿شُرَكَآؤُكُمْ﴾ [الأنعام: ٢٢]، و﴿شُفَعَٰٓؤُنَا﴾ [يونس: ١٨]، و﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [آل عمران: ١٥]، و﴿يَكْلَؤُكُم﴾ [الأنبياء: ٤٢]، وكذلك أجازوا ﴿فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ﴾ [البقرة: ٧٢]، و﴿ٱمْتَلَأْتِ﴾ [ق: ٣٠]، و﴿ٱشْمَأَزَّتْ﴾ [الزمر: ٤٥]، و﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ﴾ [الأنفال: ٣٤] مما كُتب بالحذف، [وكل ذلك لا يجوز ولا يحل التلاوة به لمخالفته اللغة، وعدمِ صحة نقله، وإنما جاز ما جاز منه بشرط صحته عند أئمة العربية وعلماء القراءة كما قدَّمنا، ولو عَلِمَ هؤلاء أن ما كُتب منه بالألف أو بالياء أو بالواو، إذا خُفِّفَ بين الهمز وبين ذلك][8] الحرف كان هو التخفيف الرسمي المقصود، ولم يعدلوا

---

(١) زيادة على الأصل من التقريب.
(٢) في الأصل (بالواو وبالياء)، والصواب ما أثبت من التقريب.
(٣) زيادة على الأصل من التقريب.
(٤) في الأصل: (من غير نظر إلى صحبه لغة ولا سندٍ امّا جازوا) وهو تصحيف، والصواب ما أثبت من التقريب.
(٥) زيادة على الأصل من التقريب.
(٦) في الأصل: (شاء كتب)، وهو تصحيف، و«سأكتب» جزء من ﴿فَسَأَكْتُبُهَا﴾ [الأعراف: ١٥٦].
(٧) مثال عن جزء من ﴿سَأَلْتُمْ﴾ [البقرة: ٦١]، وغيره من القرآن.
(٨) سقط من الأصل، والمثبت من التقريب.

عنه إلى ما لا يجوز[١]، [١٣/ب] فإن الهمز إنما يكتب بحسب ما يخفف به على أن سائر علماء القراءة من العراقيين قاطبة والمشارقة والمغاربة لم يعرجوا على التخفيف الرسمي ولا ذكروه ولا أشاروا إليه»[٢] انتهى كلام التقريب.

فقد ظهر سبب جواز الإتباع اتباعاً للرسم في ﴿نَبَإِيْ﴾ [الأنعام: ٣٤] وبابه، و﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠] ونحوه، وامتناعه في نحو: ﴿شُرَكَآيِهِمۡ﴾ [الأنعام: ١٣٦]، وهؤلاء المقلدون[٣]، كيف تطيب أنفسُهم أن يقرؤوا ﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] بياء واحدة، ﴿وَٱلۡقَآيِلِينَ﴾ [الأحزاب: ١٨] بياء خالصة، و﴿شُرَكَآؤُكُمُ﴾ [الأنعام: ٢٢]، و﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١] بواو محضة، وقد نص علماء العربية بأجمعهم بأنه [ليس][٤] في كلام العرب، فكيف بكلام الله تعالى!، ولا يصح له إسناد عن أحد من أئمة القراءة ينكرون[٥] القراءة الصحيحة التي اجتمع فيها الأركان الثلاثة التي متى اختل ركن منها حُكِم على تلك القراءة بأنها شاذة مردودة، وقد اختل فيما انتحلوه ركنان عظيمان، وهما العربية وصحةُ الإسناد، فإما لا نطالبهم به، وهذه كتب القراءات شاذها وصحيحها وكبيرها وصغيرها ومغربيها ومشرقيها، ومصريها وشاميها وقديمها وحديثها، من أول ما أُلفت وإلى أن شرح المتأخرون منظومة الشاطبي لم يُذْكَر فيها شيءٌ من ذلك، ولا مُثِّلَ به ولا عُرِّجَ عليه، بل غاية ما فيه أن الشاطبي قال:

.... وَقَدْ رَوَوْا أَنَّهُ بِالخَطِّ كَانَ مُسَهِّلَا[٦]

---

(١) بعده في الأصل هذه العبارة: (ولا على التلاوة به لمخالفته اللغة العربية وعدم صحة نقله وإنما جاز بالواو وإذا خفف بين الهمز وبين ذلك الحرف كان هو التخفيف الرسمي المقصود ولم يعدلوا عنه إلى ما لا يجوز) وفيها تكرار لبعض ما سبق، لذلك حُذفت، ولتستقيم عبارة التقريب.

(٢) ينظر: تقريب النشر ١/ ٣٢٤.

(٣) في الأصل: (المقلدين)، والظاهر أنه خطأ من الناسخ، ـ والله أعلم ـ.

(٤) زيادة على الأصل، والمعنى يقتضيها.

(٥) كذا في الأصل، وقد يكون في الكلام تصحيف وسقط، ـ والله أعلم ـ.

(٦) في الأصل: (وقد رووا أنه ما كان يخط كان مسهلا)، وما أثبت من الشاطبية بيت رقم (٢٤٤).

ومراده ما قدمنا، وأشرنا إليه هو كلام مجمل يحتاج إلى البيان، والسخاوي الذي هو أعرف الناس بكلام شيخه الشاطبي فأخذ عنه القراءات جمعاً وإفراداً لم يذكره كذلك في شرحه، ولا لَوّحَ[(١)] به، وكذلك أفضل الناس بعده الشيخ العلامة أبو شامة الذي أخذ القراءات تلاوة وسماعاً، جمعاً وإفراداً، وشرح الشاطبية على أحسن الوجوه وأصحها لم يذكر شيئاً من ذلك، وإنما وقع ذلك ممن لم يقرأ بالشاطبية، بل [١٤/أ] تعاطى شرحها من غير تلاوة، فحمّلَ كلام الرجل ما لم يُرِدْه ولا يتحمله، وتبجح بكثرة الأوجه، وغرابة ما أتى به مما لم ينزل الله [به][(٢)] من سلطان، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم. اللَّهُمَّ اهدنا لما[(٣)] اختلف فيه من الحق بإذنك، [وجنبنا أن][(٤)] نقرأ أو نقرئ [ما][(٥)] لا يجوز، ولا يحل ولا يسوغ، ولا يصح[(٦)]، واعصمنا من الخطأ، والخطل بمنك وكرمك يا أرحم الراحمين.

والجواب عن التاسع والعشرين: أن لقالون فيما اجتمع [فيه][(٧)] ميم الجمع مع ﴿وَٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾ [آل عمران: ٤٨] مع المُنْفصل من طريق الطيبة ثمانية أوجه:

الأول: [الصلة مع الفتح][(٨)] والقصر، وهو قراءة الداني على أبي الفتح من طريق أبي نشيط[(٩)]، وهو في الشاطبية والتيسير.

---

(١) في الأصل: (والالوح)، وهو تصحيف.

(٢) سقط من الأصل، والسياق يقتضيه.

(٣) في الأصل: (لمن)، وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: (وجديتواصبنا أبي)، ولعل الأصح ما أثبت.

(٥) زيادة على الأصل، والمعنى يقتضيها.

(٦) في الأصل: (يحص)، وهو تصحيف.

(٧) سقط من الأصل، والمثبت من رسالة الشيخ سلطان المزاحي، ورقة (١٦/أ)، وقد نقل عنها رحمه الله في رسالته بقوله: «وقد وقفت على أجوبة للشيخ العلامة الشمس ابن الجزري لمسائل رُفعت له من تبريز، فأحببت أن أنقل بعضها بحروفها تتمة للفائدة...».

(٨) سقط من الأصل، والمثبت من رسالة الشيخ المزاحي نقلاً عن النسخة التي اطلع عليها.

(٩) هو: محمد بن هارون أبو جعفر الرَّبَعي الحَرْبي البغدادي، المعروف بأبي نَشِيط، =

الثاني[١]: الصلة مع بين بين والقصر، وذلك من طريق الحلواني[٢]، [وهو من][٣] قراءة الداني على أبي الفتح عن السامَرِّي[٤]، وهي في الهداية، وتلخيص ابن بليمة، وليس ذلك في التيسير ولا في الشاطبية[٥].

وكذلك **الثالث**: وهو الصلة والفتح مع المد، وهو [من][٦] غاية أبي العلاء، ومن الكامل للحلواني.

الرابع: الصلة مع بين بين والمد، وهذا لأبي نشيط من تلخيص ابن بليمة والتبصرة لمكي، وهذا من كتاب الشاطبية وهو أيضاً للحلواني في المبهج على ما صُحِّح.

الخامس: الإسكان مع بين بين [والمد، وذلك][٧] من طريق أبي نشيط، وهو في التيسير والشاطبية، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون، وكذا هو من تذكرته، ومن الهداية والتبصرة والكافي والمبهج.

= مقرئ جليل ضابط مشهور، أخذ القراءة عرضاً عن قالون، روى القراءة عنه عرْضاً أبو حسان أحمد بن محمد بن الأشعث، توفي سنة (٢٥٨هـ). ينظر: غاية النهاية ٢/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

(١) في الأصل: (التي)، وهو تصحيف.

(٢) هو: أبو الحسن أحمد بن يزيد بن أزداذ الصفار الحُلْواني، إمام كبير متقن ضابط، قرأ على قالون وهشام وغيرهما، وهو من أضبط الناس لروايتهما، قرأ عليه جماعة منهم الفضل بن شاذان وابنه العباس، ومحمد بن أحمد بن عمران. توفي بعد سنة (٢٥٠هـ). ينظر غاية النهاية ١/ ١٤٩.

(٣) في الأصل: (وهي)، والمثبت من رسالة الشيخ المزاحي.

(٤) هو: عبد الله بن الحسين بن حَسْنون أبو أحمد السامري البغدادي نزيل مصر، مسند القراء في زمانه، قرأ على جماعة منهم ابن مجاهد وابن شنبوذ وابن مقسم، قرأ عليه أبو الفتح فارس بن أحمد، وأبو الفضل الخزاعي وغيرهما، توفي سنة (٣٨٦هـ). ينظر: غاية النهاية ١/ ٤١٥ ـ ٤١٧.

(٥) في الأصل: (وليس ذلك في التيسير وليس ذلك ولا في الشاطبية)، تكررت (وليس ذلك) خطأ من الناسخ ـ والله أعلم ـ.

(٦) سقط من الأصل، والمثبت من رسالة الشيخ المزاحي.

(٧) في الأصل: (والمدود)، والمثبت من رسالة الشيخ المزاحي.

السادس: الإسكان مع الفتح والمد، وهو لأبي نشيط من الكامل، ومن طريق أبي نشيط أيضاً والحلواني من غاية أبي العلاء.

السابع: الإسكان مع الفتح والقصر، وهو للحلواني[1] من التجريد، وإرشاد أبي العز، ومن المصباح.

الثامن: الإسكان مع بين بين [والقصر، وهو للحلواني][2] من كتاب تلخيص ابن بليمة، وبه قرأ الداني على أبي الفتح عن قراءته بذلك على السامَرِّي من طريق ابن أبي مهران [عن الحلواني][3]، وهو أيضاً لأبي نشيط من كتاب الكافي لابن شريح، [١٤/ب] فيجوز من طريق الشاطبية.

والجواب عما في السؤال الذي هو تتمة الثلاثين: أن لقالون والبزي[4] في نحو: ﴿جَآءَ أَحَدَكُمُ﴾ [الأنعام: ٦١] وجهان وهما: المد والقصر على كل تقدير، وللبزي في ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾ [البقرة: ٣١] وجهان: وهما مد (أولاء) وقصر (ها) لأن حرف المد وقع قبل همز مغير، ولكن المد أولى لبقاء أثر الهمز، ويكون هذان الوجهان لقالون أيضاً مع قصره المنفصل؛ قيل ويجوز له ثالث وهو: مد (ها) ومد (أولاء) وأجاز بعض الشيوخ له وجهاً[5] رابعاً وهو: مد (ها) وقصر (أولاء) من أجل تغير[6] الهمز، وعندي فيه نظر بل لا يجوز من حيث إنه يجتمع فيه مد[7] المنفصل مع قصر المتصل، وإن كان السبب قد تغير، أليس أثرُه باقياً ولا يزول؟[8] وأمّا ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [محمد: ٣٨] فللبزي

(١) في الأصل: (الحلواني)، وهو تصحيف، والمثبت من رسالة الشيخ المزاحي.
(٢) سقط من الأصل، والمثبت من رسالة الشيخ المزاحي.
(٣) سقط من الأصل، والمثبت من رسالة الشيخ المزاحي.
(٤) في الأصل: (والذي)، وهو تصحيف.
(٥) في الأصل: (وجهان)، وهو تصحيف. (٦) في الأصل: (بغير)، وهو تصحيف.
(٧) في الأصل: (مع)، وهو تصحيف.
(٨) في الأصل بعده: (اجل بغير الهمز وعندي فيه نظر)، وقد وقع على بعضه شطب من الناسخ بسبب تكراره لما سبق، وقد وضَّح هذه المسألة في النشر بقوله: «إلا أن المد في (ها) مع القصر في (أولاء) يضعف باعتبار أن سبب الاتصال، ولو تغير أقوى من الانفصال لإجماع من رأى قصر المنفصل على جواز مد المتصل، وإن غير سببه دون =

وجه واحد واضح قد يجوز له وجهٌ آخر وهو: مد (ها) على تقدير أن يكون الهاء بدلاً من همزه، والألف بعدها للفصل، فاعتدّ بها وألحق ذلك بالمتصل كما هو من الكافي[١]، وجامع البيان، ويظهر من التيسير، وأما قالون فله في ذلك أربعة أوجه بلا نظر وهي: مد «ها» مع الإسكان ومع الصلة، وقصرهما مع الإسكان ومع الصلة، وقد يجوز له أربعة أخرى على رأي بعضهم وهي: قصر ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ مع مدّ ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ فللبزي وجه وهو واضح، وقد يكون له أربعة أخرى على رأي بعضهم وهي قصر ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ مع مدّ ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ في وجهي الصلة والإسكان، وذلك على تقدير أن يكون «ها» للتنبية[٢]، وقد تغير السبب فيجوز [١٥/أ] قصره مع مد المنفصل، وفي ذلك النظر المتقدم وهنا أوْلى، ولكن يمكن أن يجوز باعتبار أن الهاء بدل من الهمزة، والألف للفصل[٣] فاعتد بها كما ذكرنا الوجه الثاني للبزي، ولم يُعتد بعارض تغيّر السبب لبقاء الأثر وهو من الكافي وجامع البيان وظاهر التيسير، كما قدمنا آنفاً للبزي.

والجواب عن الحادي والثلاثين: أن في ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ إذا وُقِفَ عليها لحمزة[٤] ففي الهمزة الأولى بالتحقيق [وبين وبين][٥] مع المد والقصر، وفي الثانية الإبدال مع المد والتوسط والقصر، [والرَّوم بوجهين][٦] فيبلغ خمسة عشر وجهاً صحيحة بلا نظر[٧]، ....

= العكس والله أعلم». ينظر: النشر ١/٣٥٦. إلا أنّ الإمام المتولي أجاز الوجه الرابع بقوله في فتح الكريم بيت رقم (١٨١):

وَفِي هَـؤُلا إنْ مَـدَّهَـا مَـعَ قَـصْـرِ مَـا ... تَـلَاهُ لَـهُ امْـنَـعْ مُـسْـقِـطاً لَا مُـسَـهِّـلَا

ينظر: الروض النضير ص٧٧.

(١) في الأصل: (المكان)، وهو تصحيف، والدليل كما نص عليه قريباً.

(٢) في الأصل: (للتثنية)، وهو تصحيف.

(٣) في الأصل: (المفصل)، وهو تصحيف.

(٤) ينظر: النشر ١/٤٨٧.

(٥) سقط من الأصل، والمثبت من النشر ١/٤٨٧؛ لأن سبب القصر تغير الهمز بالتسهيل بين بين، لقوله في طيبة النشر: «والمد أولى إن تغير السبب وبقي الأثر...».

(٦) سقط من الأصل، والمثبت من النشر ١/٤٨٧.

(٧) قوله: «بلا نظر» فيه نظر حيث منع المؤلف في النشر وجهين حيث قال: «... لكن =

وأما قول من قال أن [في][1] الأولى واواً خالصة مع المد والقصر[2]، فيضرب في ثلاثة البدل ووجهي الرّوم فيبلغ خمسة وعشرين، فلا يصح.

وأما ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [آل عمران: ١٥] ففيها ثلاث همزات؛ **الأولى**: بعد ساكن صحيح منفصل، **والثانية**: متوسطة بزائد، **والثالثة**: مضمومة بعد كسر، ففي الأولى التحقيق والتسهيل، فإذا حُققت ففي الساكن قبلها السكت وعدمه، وإذا[3] سهلت فالنقل، وفي الهمز الثانية التحقيق والتسهيل، وتسهيلها بين بين فقط، وفي الثالثة التسهيل على مذهب سيبويه[4] بين الهمزة والواو، [و][5]

= يمتنع منه وجهان في وجه بين بين، وهما مد الأولى وقصر الثانية، وعكسه لتصادم المذهبين». ينظر: النشر ١/٤٨٧.

وقال المتولي في اتحاف الأنام: «في (هؤلاء) خمسة عشر وجهاً، حاصلة من ضرب ثلاثة المضمومة في خمسة، المكسورة يمتنع منها وجهان عند تسهيلهما بعد الأولى مع قصر الثانية، وعكسه لتصادم المذهبين، تبقى ثلاثة عشر وجهاً كلها صحيحة، وقد نظمت ذلك فقلت هذه الأبيات:

وفي هؤلاء إن تقف لحمزة	فأبدلن للهمزة المكسورة
وثلث المد وسهلنها	مع رومها ومد واقصر قبلها
فهذه خمس وجوه يا فتى	تأتي على تحقيقه المضمومةَ
كذا على تسهيلها مع مدها	وقصرها خمس وعشر كلها
من ضربه ثلاثة المضمومةِ	في خمسة المكسورة المذكورةِ
لكنه قد انتفى وجهان	منها إذا ما سُهِّل الهمزان
تطويلها والقصر في أولاء	وعكس ذا أيضا بلا خفاء»

ينظر: إتحاف الأنام وإسعاف الأفهام بشرح توضيح المقام في وقف حمزة وهشام لمحمد المتولي ص١١.

(١) زيادة على الأصل، ولا يتم المعنى بدونها، ومثبت مثلها في النشر.

(٢) حيث ورد في النشر: «... وذُكِرَ في الأولى الإبدال بواو، على اتباع الرسم مع المد والقصر». ينظر: النشر ١/٤٨٨.

(٣) في الأصل: (واواً)، وهو تصحيف.

(٤) هو: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قُنْبَر، المعروف بسيبويه، وهو لقبٌ معناه بالفارسية: ريح التفاح، أصله من أهل فارس، ونشأ بالبصرة، وصحب الخليل بن أحمد فبرع في النحو، حتى صار إمام النحاة وأول من بسط علم النحو توفي شاباً سنة (١٨٠هـ). ينظر: تاريخ بغداد ١٢/١٩٥، والأعلام ٥/٨١.

(٥) سقط من الأصل، ولا يتم المعنى بدونها، ومثبت مثلها في النشر.

على مذهب الأخفش[(١)] بياء محضة، فيصير فيها حينئذ عشرة أوجه، وقد أتينا عليها في النشر[(٢)]، وعزونا كل وجه إلى من رواه نصاً، وذكرنا أن الجعبري ومن قال بقوله من المُتأخرين أجازوا فيها سبعة وعشرين وجهاً، فقالوا في الأولى النقل والسكت وعدمه [هذه][(٣)] ثلاثة، وفي الثانية التحقيق وبين بين [١٥/ب] والواو اتباعاً للرسم [وهذه ثلاثة][(٤)] على رأيهم، وفي الثالثة التسهيل كالواو وإبدالها ياء، وتسهيلها كالياء، على ما ينسب إلى الأخفش فتضرب الثلاثة [الأولى][(٥)] في الثلاثة الثانية بتسعة، ثم تضرب التسعة في الثلاثة الأخرى فيبلغ سبعة[(٦)] وعشرين ولا يصح [إلا][(٧)] ما ذكرنا.

والجواب عن الثاني[(٨)] والثلاثين: قال في النشر في التنبيه السادس من باب الوقف على أواخر الكلم: «إذا وُقف على المشدد المتطرف[(٩)] وكان قبله أحد حروف المد أو اللين[(١٠)] نحو: ﴿دَوَآبِّ﴾، ﴿صَوَآفَّ﴾ [الحج: ٣٦]، ﴿وَٱلَّذَانِ﴾ [النساء: ١٦]، ونحو: ﴿تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤]، ﴿ٱلَّذِينَ﴾ [فصلت: ٢٩]، و﴿هَـٰتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧] وقف بالتشديد كما يُوصل، وإن اجتمع في ذلك أكثر من ساكنين، ومدّ من أجل ذلك، وربما زيد في مدّه وقفاً لذلك[(١١)] كما قدمنا في آخر باب المدّ، وقد قال الحافظ أبو عمرو في سورة الحجر من

---

(١) هو: هارون بن موسى بن شريك التغلبي الأخفش الدمشقي، أبو عبد الله، مقرئ نحوي ثقة، أخذ القراءة عرْضاً وسماعاً عن ابن ذكوان، وروى الحروف عن هشام، وقرأ باختيار أبي عبيد على البيساني، توفي سنة (٢٩٢هـ) ينظر: غاية النهاية ٢/٣٤٧.

(٢) ينظر: النشر ١/٤٨٨.

(٣) زيادة على الأصل، ولا يتم المعنى بدونها، ومثبت مثلها في النشر.

(٤) سقط من الأصل، والمثبت من النشر.

(٥) سقط من الأصل، والمثبت من النشر.

(٦) في الأصل: (تسعة)، وهو تصحيف وخطأ.

(٧) سقط من الأصل، والمثبت من النشر ١/٤٨٨.

(٨) في الأصل: (الثامن)، وهو تصحيف، والصواب ما أثبت كما تقدم في الأسئلة.

(٩) في الأصل: (والمتطرف)، وهو تصحيف، والمثبت من النشر.

(١٠) في الأصل: (واللين)، وهو تصحيف، والمثبت من النشر.

(١١) في الأصل: (كذلك)، وهو تصحيف، والمثبت من النشر.

جامع البيان عند ذكره ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤] ما نصه: والوقف على قراءة ابن كثير غَيرُ مُمَّكن إلا بتخفيف النون لالتقاء ثلاث سواكن فيه إذا شُدِّدت، والتقاؤهن ممتنع، وذلك بخلاف الوقف على المشدد الذي تقع[1] الألف قبله نحو: ﴿ٱلدَّوَآبِّ﴾ [الأنفال: ٢٢]، ﴿صَوَآفَّ﴾ [الحج: ٣٦]، و﴿غَيْرَ مُضَآرٍّ﴾ [النساء: ١٢]، ﴿وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمٰن: ٣٩]، وما أشبهه، وكذلك ﴿وَٱلَّذَانِّ﴾ [النساء: ١٦] و﴿هَٰذَانِّ﴾ [طه: ٦٣] على قراءته[2]؛ لأن الألف للزوم حركة ما قبلها؛ قوي المدُّ بها فصارت لذلك بمنزلة المتحرك، والواو والياء بتغير حركة ما قبلهما[3] وانتقالهما خَلص السكون [بهما][4] فلذلك يُمكن التقاء الساكنين بعد الألف في الوقف، ولم يتمكن التقاؤهما بعد الواو والياء، لخلوص سكونهما وكون الألف بمنزلة حرف متحرك. انتهى»[5]؛ ولا يخفى ما فيه، ثم قال في النشر: «والصواب الوقف على ذلك كله بالتشديد والرّوم ـ فيما يسوغ الرّوم فيه ـ[6] فلا يجتمع السواكن المذكورة، على أن الوقف بالتشديد ليس كالنطق بساكنين غيره؛ وإن كان في زنة [١٦/أ] الساكنين، فإن

---

(١) في الأصل: (يقع)، وهو تصحيف وخطأ، والمثبت من النشر، وكذلك في جامع البيان وهو الصحيح.

(٢) حيث يقرأ ابن كثير في هذا الموضع وكذلك في موضع سورة الحج الألف مع تشديد النون والمدّ المشبع للساكنين وصلاً ووقفاً، قال الشاطبي بيت رقم (٨٧٧):

وَهـذَيْـنِ فِـي هـذَانِ حَـجَّ وَثِـقْـلُـهُ دنا...............

وقال أيضاً في سورة النساء بيت رقم (٥٩٣):

وَهـذَانِ هـاتَيْـنِ الَّـلـذَانِ الَّـلـذَيْنِ قُـلْ يُشَدَّدُ لِلْمَكِّي.............

وقال في الطيبة بيت رقم (٥٥٨):

لـذان ذان ولـذيـن تـيـن شـد مَكٍ..................

(٣) في الأصل: (قبلها)، وهو تصحيف، والمثبت من النشر.

(٤) زيادة على الأصل، ولا يتم المعنى بدونها، ومثبت مثلها في النشر.

(٥) ينظر: جامع البيان ٢/ق: ٩٢، والنشر: ١٢٨/٢، ثم عَقَّب في النشر بقوله: «...وهو مما انفرد به/ولم أعلم أحداً وافقه على التفرقة بين هذه السواكن المذكورة، ولا أعلم له كلاماً نظير هذا الكلام الذي لا يخفي ما فيه...».

(٦) بين التنصيص زيادة الأصل على النشر.

اللسان ينبو بالحرف المشدّد نبوةً واحدة فيَسْهُل النُطق به لذلك، وذلك[١] مشاهد حِساً، ولذلك ساغ الوقف على نحو: ﴿صَوَآفَّ﴾ [الحج: ٣٦]، و«دَوَآبِّ» بالإسكان، ولم يسغ [الوقف][٢] على ﴿أَرَءَيْتَ﴾ [الكهف: ٦٣] ونحوه في وجه الإبدال (لورش)[٣] كما تقدم من آخر باب الهمز المفرد ـ والله أعلم ـ»[٤]، وقال في آخر باب الهمز المفرد: «إذا قُصِد الوقف على ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ [الأحزاب: ٤] في مذهب [من سهل الهمزتين][٥] بين بين إن وقف بالرّوم لم يكن فرق بين الوصل والوقف، وإن وُقف بالسكون وَقَف بياءٍ ساكنة، نَصَّ على ذلك الحافظ أبو عمرو الداني وغيره، ولم يتعرض كثير من الأئمة إلى التنبيه عليه، وكذلك الوقف على ﴿ءَأَنتَ﴾ [المائدة: ١١٦]، و﴿أَرَءَيْتَ﴾ على مذهب من روى البدل عن الأزرق عن ورش فإنه يوقف عليه بتسهيل بين بين عكس ما تقدم في ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ وذلك من أجل اجتماع ثلاث سواكن ظواهر، وهو غير موجود من كلام العرب ـ كما تقدم من نص الداني رَحِمَهُ اللَّهُ[٦] وليس هذا كالوقف على المشدد كما سيأتي آخر باب الوقف على أواخر الكلم»[٧].

والجواب عن السابع والثلاثين[٨]: أن الصواب إثبات الخلاف في حرفي الفتح وصّ، ووجه تخصيصِ بعض الشُّراح[٩] الخلاف بما[١٠] في صّ أنه

(١) في الأصل: (وكذلك)، وهو تصحيف، والمثبت من النشر.
(٢) زيادة على الأصل من النشر.
(٣) ما بين قوسين زيادة الأصل على النشر.
(٤) ينظر: النشر ٢/١٢٨.
(٥) سقط من الأصل، والمثبت من النشر.
(٦) بين التنصيص زيادة الأصل على النشر.
(٧) ينظر: النشر ١/٤٠٨.
(٨) في الأصل: (من الثلاثين)، وهو تصحيف.
(٩) أي: شراح الشاطبية عند قول الشاطبية بيت رقم (٩٣٨):
مَعَ السُّوقِ سَاقَيهاَ وَسُوقِ اهْمِزُوا زَكاَ ... وَوَجْـهٌ بِـهَـمْـزٍ بَـعْـدَهُ الْـوَاوُ وُكِّـلَا
ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة ٢/٣٣٥، فقد فصّل في ذلك تفصيلاً طويلاً.
(١٠) في الأصل: (ما)، وهو تصحيف.

روى جماعة عن بكّار[١] عن ابن مجاهد، عن قنبل في حرف صّ (حـ˜)[٢] فقط فظنّوا أن حرف الفتح لا خلاف فيه، وليس كذلك، فقد نص أبو القاسم الهذلي[٣] على الخلاف فيهما من طريق بكار عن ابن مجاهد، وأبي أحمد السامري عن ابن شنبوذ[٤]، وهي قراءة ابن محيصن من رواية نصر بن علي عنه[٥].

والجواب عن الحادي والأربعين: فيما قاله الشاطبي في الرائية:

وَكُلُّ جَمْعٍ كَثِيرِ الدَّوْرِ. . . . البيت[٦]. فإنه يشمل: ﴿ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ﴾، وما جاء منه نحو: ﴿ءَايَٰتِهِۦ﴾ [البقرة: ٧٣]، و﴿ٱلْآيَٰتِ﴾ [البقرة: ١١٨] ولكن وقع في ﴿بِـَٔايَٰتِى﴾ [البقرة: ٤١]، و﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ [البقرة: ٣٩]، و﴿بِـَٔايَٰتِهِۦٓ﴾ [الأنعام: ٢١] خلاف، ففي كثير من المصاحف كُتب بالحذف كأخواته وفي أكثرها كتبت الألف منه ياء على مُراد[٧] الإمالة، وكذا رأيته في المصحف الشامي ولذلك [١٦/ب] كُتب ﴿أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، ﴿وَأَخَوَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]،

---

(١) هو: بَكّار بن أحمد بن بكار بن بُنَان بن بكار أبو عيسى البغدادي، مقرئ ثقة مشهور، ولد في سنة (٢٧٥هـ)، قرأ على الحسن بن الحسين الصواف صاحب أبي حمدون، وابن مجاهد، وأبي بكر محمد بن سليمان المروزي، وأبي علي الحسن الحداد عن الدوري، وغيرهم، وقرأ عليه أبو جعفر الكتاني، وعلي بن محمد العلاف، وأبو الحسن الحمّامي، وغيرهم، توفي سنة (٣٥٣هـ). ينظر: غاية النهاية ١/ ١٧٧، وتاريخ بغداد ٧/ ١٣٤.

(٢) كذلك في الأصل، واحتمال أن تكون زائدة على النص.

(٣) ينظر: الكامل (باب الهمز) ص٣٩٦.

(٤) محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ، الإمام أبو الحسن البغدادي شيخ الإقراء بالعراق أستاذ كبير أحد من جال في البلاد في طلب القراءات، أخذ القراءة عرضاً عن إبراهيم الحربي وأحمد بن إبراهيم وراق خلف احمد بن بشار الأنباري وغيرهم، وقرأ عليه أحمد بن نصر الشذائي وأحمد بن عبد المجيد والحسن بن سعيد المطوعي وعبد الله بن الحسين السامري، وغيرهم. توفي سنة (٣٢٨هـ). ينظر: غاية النهاية ٢/ ٥٢.

(٥) ينظر: النشر ٢/ ٣٣٢.

(٦) ينظر: عقيلة أتراب القصائد بيت رقم (١٥٠).

(٧) في الأصل: (يزاد)، وهو تصحيف.

﴿وَعَمَّٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣][1]، ﴿وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] بالحذف، وفي ﴿فَتَيَٰتِكُمُ﴾[2] [النساء: ٢٥]، ﴿وَبَنَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، ﴿وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ﴾ [النساء: ٢٣]، ﴿وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ﴾ [النساء: ٢٣] خلاف، ففي بعض المصاحف مُثْبت، وفي بعضها محذوف، وكُتب ﴿بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام: ٩٣] بالحذف، و﴿عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [النساء: ٤٣] بالإثبات، و﴿بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا﴾ [هود: ٥٣] بالحذف، وفي [بعض][3] المصاحف مثبت، [وكذا في][4] ﴿لِلْغَاوِينَ﴾ [الشعراء: ٩١]، وأما ﴿ٱلْغَاوُۥنَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤] ففي كثير من المصاحف بالإثبات اكتفاء بحذف الواو، وفي أكثرها بالحذف كأخواته، وكذلك ﴿ٱلْبَاقِينَ﴾ [الشعراء: ١٢٠] محذوف، و﴿بَادُونَ﴾ [الأحزاب: ٢٠] مُثبت، و﴿مَغَٰرَٰتٍ﴾ [التوبة: ٥٧]، وما أشبهه محذوف الألفين مثل: «مَفَازَات»[5] و﴿ٱلنَّفَّٰثَٰتِ﴾ [الفلق: ٤] وما «مَفَازَات» و«مَكَانَات» محذوفتا الألفين في القراءتين، و﴿مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] محذوف، وكذا ﴿مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿وَتَعَٰلَىٰ﴾ [الأنعام: ١٠٠] و﴿تَعَالَوْاْ﴾ [آل عمران: ٦١] محذوف، و﴿فَتَعَالَيْنَ﴾ [الأحزاب: ٢٨] مثبت، وأما ﴿ٱلصَّٰعِقَةُ﴾ [٤٤] في الذاريات ففيها خلاف بين المصاحف، ﴿وَيَتَنَٰجَوْنَ﴾ [المجادلة: ٨]، و﴿فَلَا تَتَنَٰجَوْاْ﴾ [المجادلة: ٩] محذوف، واختلف في ﴿تَنَٰجَيْتُمْ﴾ [المجادلة: ٩]، ﴿وَتَنَٰجَوْاْ﴾ [المجادلة: ٩]، و﴿ٱلْمَجَٰلِسِ﴾ [المجادلة: ١١] محذوف، ﴿وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [١] في فاطر مثبت في بعض المصاحف، والذي في النساء محذوف منهما[6] ﴿ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ﴾ [الروم: ٥٠] كذلك، و﴿إِطْعَٰمٌ﴾ [١٤] في البلد

---

(١) ومثلها ﴿عَمَّٰتِكُمْ﴾ [النور: ٦١].

(٢) في الأصل: (بياتكم)، وهو تصحيف.

(٣) زيادة على الأصل، والسياق يقتضيها.

(٤) في الأصل: (وفي كذا)، تقديم وتأخير، والصواب ما أثبت ـ والله أعلم ـ.

(٥) جزء من: ﴿بِمَفَازَتِهِمْ﴾ [الزمر: ٦١]، على قراءة حمزة والكسائي وخلف وشعبة. قال في النشر: «واختلفوا في (بمفازتهم) فقرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بألف على الجمع، وقرأ الباقون بغير ألف على الأفراد». ينظر: النشر ٢/٤٠٣.

(٦) وهو ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: ٣].

محذوف، والذي في المائدة مثبت[١] و﴿سَلَمًا﴾[٢] [الزمر: ٢٩] محذوف، ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[٣] [محمد: ٤]، وكلما جاء من هذا الباب[٤] مُفاعلةٌ، و﴿غِشَوَةً﴾ [٢٣] من الجاثية محذوف، وكذا في غيرها، وهذا جواب ما عين من الألفاظ في السؤال المذكور، ولكن مما ينبغي أن يعلم أن المقنع والعقيلة[٥] ما اشتملا على معرفة جميع المرسوم من المصاحف العثمانية، ولا التزم[٦] مؤلفاهما استيعابه، ولا أشارا إليه، بل قال صاحب «المقنع» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أوله: «هذا كتابٌ أذكر فيه ـ إن شاء الله ـ ما سمعته من مَشيخَتي ورَويته عن أئِمتي[٧] من مَرسوم خطوط مصاحف أهل الأمصار[٨]، وما انتهى إليّ من ذلك، وصحَّ لديَّ [منه][٩] عن الإمام مصحف عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وعن سائر النسخ التي انتُسخت منه...»[١٠]، وهذا صريح بأنه ما يذكر فيه إلا مَسْمُوعه، وما صح عنده، [١٧/أ] ولهذا تراه يروي أبيات الحذف عن نافع، أو أبي عبيد[١١]، أو غيرهما من أئمة الرسم، ويكون متفقاً عليه، أو ينسبه إلى بعض

---

(١) وهو ﴿إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٨٩].

(٢) على قراءة المكي والبصري ويعقوب، قال في النشر: «واختلفوا في (ورجلا سلما) فقرأ ابن كثير والبصريان (سالما) بألف بعد السين وكسر اللام، وقرأ الباقون بغير ألف وفتح اللام». ينظر: النشر ٢/٤٠٣.

(٣) على قراءة القراء السبعة ما عدا حفص والبصري، ينظر: النشر...

(٤) في الأصل: (الالباب)، وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: (وعقيلة)، وهو تصحيف.

(٦) في الأصل: (والالتزم)، وهو تصحيف.

(٧) في الأصل: (شيخي ورويبه عن ايمنى)، وهو تصحيف ظاهر.

(٨) أهل الأمصار: [المدينة، ومكة، والكوفة، والبصرة، والشام، وسائر العراق]، وما بين معقوفين جاء في المقنع ص١٣٠.

(٩) سقط من الأصل، والمثبت من المقنع ص١٣١.

(١٠) ينظر: المقنع ص١٣٠.

(١١) القاسم بن سلام أبو عبيد الخراساني الأنصاري مولاهم البغدادي، الإمام الكبير الحافظ العلامة أحد الأعلام المجتهدين، وصاحب التصانيف في القراءات والحديث والفقه واللغة والشعر، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن الكسائي وشجاع بن أبي نصر، روى عنه القراءة أحمد بن إبراهيم وراق خلف أحمد بن يوسف التغلبي وعلي بن =

المصاحف، وهو في جميعها - كما ذكر في الباب - يرويه بإسناده عن قالون عن نافع، فإن أكثره يتفق عليه، وعلى هذا تبعه الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كقوله:

«ونـافـعٌ حـيـثُ واعـدنـا . . .»[١]

«وفي الإمام اهبطوا مصراً به ألف. . .»[٢] إلى غير ذلك، والمصحف الذي صححته على الرسم بخطي هو من ذلك عمدة تتبعت فيه نصوص الأئمة، وما وقفت عليه من المصاحف القديمة[٣]، وكم من مرة أردت أن أنشط لجمع كتاب في الرسم يستوعب المرسوم، ويكون حجة لدى اختلاف الرسوم، والعوائق تشتغل عن ذلك، والمرجو من الله تعالى بنشر ذلك بمنه وكرمه.

وأما ما ذكره السخاوي في كتابه جمال القراء في القراء السبعة مما تشبث من لا تحقيق عنده على ضعف القراءات الثلاث، ذكرناه في كتابنا منجد المقرئين مع غيره، وأجبنا عنه، وذكرنا ما قيل في ذلك، ونقلنا كلام العلماء المتقدمين منهم في صحة ما وراء ما في الشاطبية والتيسير من القراءات السبع والعشر وغير ذلك، وهو كتاب مفيد ألّفناه من نحو خمسين سنة في حياة شيوخي الذين[٤] قرأت عليهم القراءات السبع والعشر وغيرها، وكتبه الناس عني وأنا ابن عشرين سنة، وكتب به نسخ، ثم كُتب[٥] في الطيبة، وألفت

= عبد العزيز البغوي، توفي سنة (٢٢٤هـ). ينظر: غاية النهاية ١/٢٨٣.

(١) ينظر: العقيلة بيت رقم (٥١). (٢) ينظر: العقيلة بيت رقم (٥٠).

(٣) لم أقف على نص ذكر هذا المصحف إلا كتاب نثر المرجان في رسم نظم القرآن لمحمد غوث بن ناصر الدين النائطي الأركاني، حيث نقل عنه كثيراً، وقال في المقدمة عند ذكر المصادر التي اعتمد عليها: «ومنها المصحف الذي كتبه الفاضل الماهر طاهر بن عرب بن إبراهيم الحافظ الأصبهاني نقله من نسخة صححها أستاذه شيخ الإسلام الجزري، واستكتبه أبو الخير محمد بن شيخ الإسلام الجزري، ووصل ذلك المصحف إلينا عارية من خزانة أمير الوقت عظيم الدولة والجاه - وفقه الله لما يحبه ويرضاه - وحيثما أقول مصحف الجزري فالمراد به ذلك المصحف.اهـ». ينظر: نثر المرجان ص١٨.

(٤) في الأصل: (الذي)، وسياق الكلام يقتضي ما أثبت.

(٥) في الأصل: (ذهب)، وهو تصحيف، ولعلها: (كتبت)، والله أعلم.

النشر ـ وهو لم يكن عندي ـ، ثم فتح الله تعالى أنه جُهّز إلي من مكة المشرفة في هذا [الوقت][١]، وقد جهزت به نسخة إليكم لتقفوا عليه، وكذلك نسخة بالطيبة على ما استقر عليه الحال آخراً بعد كتابتي الحواشي عليها، وهي بخطي، وجهزت فيها بمعنى الأبيات التي ذكرتها في جميع القراءات، وسألتم عنها، وكذلك ما كتبته على بيت المقدمة، وهو قولي:

«. . . . . كَذَا مِن الْ وهَا وَيَا لَا تَفْصِلِ» ولتُعتمَد[٢] [١٧/ب] هذه النسخة، وليُترك ما سوى ذلك[٣].

والجواب عما كتب في الحاشية من السؤالات[٤]: ففي قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا﴾ [البقرة: ٢١٦]، ونحوه يصح من طرق الطيبة أربعة أوجه:

الأول: الإمالة بين بين مع مد ﴿شَيۡـٔٗا﴾ وهو من[٥] العنوان ويظهر من الشاطبية.

والثاني: بين بين مع التوسط، وهو الذي في التيسير، وبه قرأ الداني على أبي الفتح والخاقاني[٦]، ويظهر من الكامل وغيره.

والثالث: الفتح مع المد وهو من الهداية، واختيار صاحب الكافي وظاهر من التجريد.

---

(١) سقط من الأصل، وسياق الكلام يقتضيه.
(٢) في الأصل: (وليعتمد)، وهو تصحيف.
(٣) وفي بعض النسخ (ويا وها)، ورجح الذي أثبته ملا علي القاري في شرحه. ينظر: المقدمة الجزرية بتحقيق شيخي ووالدي محمد تميم الزعبي ص١٠.
(٤) ورد السؤال عنها بعد السؤال الثامن والثلاثون، وهي من المسائل التي نقلها الشيخ المزاحي في رسالته ص٧٧.
(٥) في الأصل: (في)، وهو تصحيف، والمثبت من رسالة الشيخ المزاحي.
(٦) هو: خلف بن إبراهيم بن محمد بن خاقان أبو القاسم المصري الخاقاني، الأستاذ الضابط في قراءة ورش وغيرها، قرأ على أحمد بن أسامة التجيبي وأحمد بن محمد أبي الرجاء ومحمد بن عبد الله المعافري، وغيرهم، ومن أشهر تلاميذه أبو عمرو الداني، توفي بمصر سنة (٤٠٢هـ). ينظر معرفة القراء ٢/ ٦٩٠، وغاية النهاية ١/ ٢٧١.

والرابع: الفتح مع التوسط، وهو من التبصرة، والكافي، والتذكرة، وتلخيص ابن بليمة[١]، وبه قرأ الداني على أبي الحسن شيخه.

وفي قوله تعالى: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾ إلى ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران: ٢٠] من طرق الطيبة يصح الستة الأوجه لورش من طريق [الأزرق][٢]:

الأول: المد مع الإبدال في الهادي، والهداية، والتجريد، وأحد وجهي[٣] الكافي.

الثاني: التوسط مع الإبدال، وهو الذي في التيسير، وأحد وجوه الإعلان، ويُحْتمل لمكي، وبه قرأ الداني على أبي الفتح.

والثالث: القصر مع الإبدال، وهو أحد أوجه الإعلان.

الرابع: المد مع التسهيل، وهو الذي في العنوان، وأحد وجهي الكافي، وفي تلخيص ابن بليمة.

الخامس: التوسط مع التسهيل، اختيار ابن بليمة، وهو في الوجيز للأهوازي.

السادس: القصر مع التسهيل وهو الذي في «التذكرة»[٤]، وفي تلخيص ابن بليمة أيضاً، وبه قرأ الداني على أبي الحسن.

وأما ما يقوله[٥] بعض ما يُنْسب إلى الحديث ﷺ من أن الإفراط بالمدّات وغيرها، ما يتولد من ذلك حروف كثيرة، قصداً للتطريب، وموافقة

---

(١) ذكر ابن بليمة في تلخيصه أن الأزرق يقلل ذوات الياء ولا يفتح إلا ما فيه (هاء) من رؤوس الآي، وعليه حرَّر المتولي في آخر الروض النضير مذهب ابن بليمة بأن له تقليل ذوات الياء كما في تلخيص العبارات، وله قصر وتوسط البدل، قال في تنقيح فتح الكريم في مذهب ابن بليمة بيت رقم ٥٧: «وقلل من التلخيص ذا الياء عنده...»، ولم يذكر الإزميري توسط البدل مع فتح ذوات الياء لمكي، لأنه يأخذ من التبصرة بالإشباع وجهاً واحداً، بينما المأخوذ به من التبصرة الأوجه الثلاثة في البدل كما حرَّره الشيخ الضباع ـ رحمه الله ـ، ينظر: تلخيص العبارات ص٢٤، ٤٦، ٦٥، والروض النضير ص٥٨٤.

(٢) سقط من الأصل، والمثبت من رسالة الشيخ المزاحي ص٧٨.

(٣) في الأصل: (وجهما)، وهو تصحيف، والمثبت من رسالة الشيخ المزاحي ص٧٨.

(٤) في الأصل: (للتذكرة)، وهو تصحيف، والمثبت من رسالة الشيخ المزاحي ص٧٨.

(٥) في الأصل: (تقوله)، وهو تصحيف.

الألحان الذي وضعها أهل الغناء، فزعم هذا المنقول بأن هذا سُنَّة النبي ﷺ بحديث عبد الله بن مُغَفَّل[١] الذي ذكره البخاري في صحيحه، فأي مصيبة في الإسلام أعظم من هذه، نعوذ بالله من ذلك فهلا سأل [١٨/أ] هذا الجريء من يعلم حيث لا يعلم، أو نظر من كتب أهل الحديث، وما قال العلماء في معنى ذلك، وقد ذكر الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه هذا الحديث، فأنكر أن يكون على معنى الألحان، وأنكر الأحاديث التي يُحتج بها في الرخصة في الألحان، وقال صاحب النهاية[٢] رحمه الله في باب الراء مع الجيم: «وقد حكى عبد الله بن مغفل ترجيعه بمدِّ الصوت في القراءة نحو: آ آ آ، وهذا إنما حصل منه ﷺ يوم الفتح لأنه كان راكباً، فَجَعَلَتِ النَّاقَةُ تَحَرِّكُهُ، وَتَهْتَزُّ بِهِ[٣] فحدث الترجيع في صوته»[٤]. انتهى لفظه بحروفه، وهذا ظاهر فإن سورة الفتح أواخرها[٥] على الألف[٦]، والقارئ إذا رفع صوته، ورتل قراءته، وركب الجَمَلَ يَهُزُّه تَوَلَّد ذلك من صوته بغير اختياره، والعذر من ذلك واضح، وهل يتصور عما قيل أن النبي ﷺ كان يقرأ ﴿فَتْحًا مُّبِينًا﴾ (ءأأ ءأأ) ﴿عَزِيزًا﴾ (ءأأ ءأأ) ﴿حَكِيمًا﴾ (ءأأ ءأأ) كذا إلى آخر السورة، وأو يقرأ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] (ااااا) ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ [الأعلى: ٢] (ءااءااءاا)، أو يزيد في القرآن في كل حرف ستة أخرى قصداً بلا عذر، ويستنبط من ذلك جواز ما يفعله هؤلاء اللّحانون الذين يزيدون في القرآن ما لا يجوز، مع نص العلماء على تحريم ذلك، حتى قال الإمام أبو الحسن الماوردي[٧]: «أن القارئ بذلك يفسق،

---

(١) بضم الميم وفتح الغين، والفاء المشددة، وهو الصحابي المشهور. ينظر: لب اللباب في تحرير الأنساب ١/ ٧٩.

(٢) أي: كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت٦٠٦هـ).

(٣) في الأصل: (وتهزه)، والمثبت من النهاية ٢/ ٤٩٢.

(٤) ينظر: النهاية ٢/ ٤٩٢.

(٥) في الأصل: (أواخربها)، وهو تصحيف.

(٦) أي: نحو: ﴿مُّبِينًا﴾ ﴿مُّسْتَقِيمًا﴾ ﴿عَزِيزًا﴾، وهكذا.

(٧) هو: علي بن محمد حبيب، أبو الحسن الماوردي، أقضى قضاة عصره، ولد في البصرة سنة (٣٦٤هـ)، وانتقل إلى بغداد، من كتبه أدب الدنيا والدين، والأحكام السلطانية، =

والمستمع»، وقال: «عبد الله بن يزيد العكبري[١]: سمعت رجلاً يسأل أحمد: ما تقول[٢] في القراءة بالألحان؟ فقال: ما اسمك؟ فقال: محمد؛ فقال: فيسرك أن يقال لك يا مُوحَمّد ممدوداً[٣]»[٤]، وهذا يدل على المبالغة في إنكاره، وأجمع العلماء على أنه من زاد في القرآن حرفاً متعمداً ليس منه فقد كفر، وممن نص ذلك الإمام القاضي عياض[٥] في كتاب الشفا[٦]، والنهي عما يفعله هؤلاء ما يجوز في كتب[٧] العلماء أشهر من أن يذكر؛ حتى اختلف العلماء في جواز القراءة بالألحان التي لا زيادة فيها ولا نقصان، فقال جماعة: تُكره، وممن نص على ذلك الإمام أحمد وغيره[٨]، وممن رُوِيَ عنه ذلك أنس بن مالك، وسعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد، والحسن [١٨/ب] وإبراهيم النخعي، وأجازها آخرون كابن المبارك[٩]،

= والحاوي في فقه الشافعية، وغيرها توفي سنة (٤٥٠هـ). ينظر: الأعلام للزركلي ٤/ ٣٢٧.

(١) لم أجد له ترجمة، حتى في الكتب التي أوردت هذا النص.

(٢) في الأصل: (يقول)، وهو تصحيف.

(٣) في الأصل: (ممدود)، وهو تصحيف.

(٤) ينظر: طبقات الحنابلة لأبي الحسين ابن أبي يعلى ١/ ١٩٦، وزاد المعاد في هَدْي خير العباد لابن قيم الجوزية ١/ ٤٦٦، والمقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله ٢/ ٦٦.

(٥) هو: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل: عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته، وكان من أعلم الناس بكلام العرب وأنسابهم وأيامهم، ولي قضاء سبتة، ومولده فيها، ثم قضاء غرناطة، من تصانيفه: الشفا بتعريف حقوق المصطفى، وترتيب المدارك وتقريب المسالك في معرفة أعلام مذهب الإمام مالك، توفي بمراكش سنة (٥٤٤هـ). ينظر: الأعلام ٥/ ٩٩.

(٦) ونصه في الشفا: «وقد أجمع المسلمون أن القرآن المتلو في جميع أقطار الأرض المكتوب في المصحف بأيدي المسلمين مما جمعه الدفتان من أول (الحمد لله رب العالمين ـ إلى آخر ـ قل أعوذ برب الناس) أنه كلام الله ووحيه المنزل على نبيِّه ﷺ وأن جميع ما فيه حق وأن من نقص منه حرفاً قاصداً لذلك أو بدله بحرف آخر مكانه، أو زاد فيه حرفاً مما لم يشتمل عليه المصحف الذي وقع الإجماع عليه، وأجمع على أنه ليس من القرآن عامداً لكل هذا أنه كافر». ينظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض ٢/ ٣٠٥.

(٧) في الأصل: (كتاب)، وهو تصحيف.

(٨) في الأصل: (وغيرهما)، ولعلها تصحيف، ـ والله أعلم ـ.

(٩) هو: عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي بالولاء، التميمي، المروزي =

والشافعي[١]، والنضر بن شميل[٢]، وابن عبد الحكم[٣]، ورُوي ذلك عن عمر بن الخطاب، وذكر الطحاوي عن أبي حنيفة وأصحابه أنهم كانوا يسمحون القراءة بالألحان، وليس هذا موضع الاستدلال والترجيح، وهذا مع صحة القراءة، أما مع الزيادة أو النقص مما لا يجوز فحرام بالإجماع.

وأما السؤال عن أبيات ناظمة الزهر التي نُسبت إلى الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فإنها تشير إلى اختلافهم في معنى الآية، فقال قوم: من معنى الجماعة من حيث إنها من جماعة من حروف، من قولهم: خرج القوم بآيتهم؛ أي: جماعتهم، فلم يَدَعُوا وراءهم شيئاً آخر، أو من العلامة؛ أي: أنها تدل على نفسها بانقضائها عن الآية المتقدمة عليها، والمتأخرة عنها، فهذان القولان أشار إليهما الناظم[٤]، وقد قيل في معناها العجيبة؛ لأنها عجيبة بمباينتها كلام

= أبو عبد الرحمن: الحافظ، شيخ الاسلام، المجاهد التاجر، صاحب التصانيف والرحلات. أفنى عمره في الأسفار، حاجاً ومجاهداً وتاجراً، وجمع الحديث والفقه والعربية وأيام الناس والشجاعة والسخاء، وكان من سكان خراسان، له كتاب في الجهاد، والرقائق. توفي سنة (١٨١هـ). ينظر: الأعلام ٤/ ١١٥.

(١) هو: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان ابن شافع الهاشمي القرشي المطلبي، أبو عبد الله، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السُّنَّة، وإليه نسبة الشافعية كافة، وكان أشعر الناس وآدبهم وأعرفهم بالفقه والقراءات، وله تصانيف كثيرة أشهرها كتاب «الأم» في الفقه، توفي بمصر سنة (٢٠٤هـ). ينظر: الأعلام ٦/ ٢٦.

(٢) هو: النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد المازني التميمي، أبو الحسن: أحد الأعلام بمعرفة أيام العرب ورواية الحديث وفقه اللغة. ولد بمرو (من بلاد خراسان)، وانتقل إلى البصرة مع أبيه (سنة ١٢٨هـ) وأصله منها، فأقام زمناً. وعاد إلى مرو فولي قضاءها، واتصل بالمأمون العباسي فأكرمه وقربه، ومن كتبه (الصفات) وتوفي بمرو سنة (٢٠٣هـ). ينظر: الأعلام ٨/ ٣٣.

(٣) هو: محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين المصري الإمام فقيه أهل مصر، روى القراءة عن الإمام محمد بن إدريس الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، روى القراءة عنه أحمد بن مسعود الزبيري ومحمد بن أحمد بن حمدان ومحمد بن جرير الطبري ومحمد بن سليمان بن محبوب، قال النسائي: ثقة وقال ابن أبي حاتم صدوق ثقة، وقال ابن خزيمة ما رأيت في فقهاء الإسلام أعرف بأقاويل الصحابة والتابعين منه وكان أعلم من رأيت بمذهب مالك أما الإسناد فلم يكن يحفظه، توفي سنة ثمان وستين ومائتين. ينظر: غاية النهاية ١/ ٣٥٦.

(٤) أي: الشاطبي بقوله في ناظمة الزهر بيت رقم (٤٩):

وَالآيَةُ مِنْ مَعْنَى الجَمَاعَةِ أَوْ مِنَ الـ ... عَلامَةِ مَبْنَاهَا عَلى خَيْرِ مَا جُذِرِ

المخلوقين من قولهم: فلان آية من الآيات[١]، وقيل: «هي عبارة عن كلام متصل إلى انقطاعه، وانقطاع معناه فصْلاً [فصْلاً][٢]»[٣] ولا يخفى ما فيه، وقال بعضهم: هي الطائفة الموسومة من القرآن بفاصلة فذة التي أقلها ستة أحرف صورة نحو: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ [الرحمٰن: ١]، ولا يصح هذا التعريف لا طرداً ولا عكساً، ولبيان ذلك يخص موضع آخر لا يسع هذا الكتاب الانتهاء[٤]، والمتوجه به رِجْلُه في الرِّكاب[٥].

وقول الناظم بعد ذلك: «وقد تجمع الآية الأمرين..... » إلى آخره؛ أي: وقد تجمع الآية الأمرين أعني القولين المتقدمين في كون معناها الجماعة أو العلامة، وذلك كثير، وربما يكون في الآية الواردة أحكام شتى، من الأحكام والمعارف والأصول، وغير ذلك، فمثل آية الكرسي، وآية الدَّين، وغيرهما من أخواتهما وأشكالهما وأضرابهما كآية: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ

---

(١) وقد أورد الزرقاني في مناهل العرفان ستة معاني للآية وهي:
«أولها: المعجزة، ومنه قوله تعالى: ﴿سَلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ كَمۡ ءَاتَيۡنَٰهُم مِّنۡ ءَايَةِۭ بَيِّنَةٖۗ﴾ [البقرة: ٢١١]؛ أي: معجزة واضحة.
ثانيها: العلامة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ءَايَةَ مُلۡكِهِۦٓ أَن يَأۡتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٤٨]؛ أي: علامة ملكه.
ثالثها: العبرة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّمَنۡ خَافَ عَذَابَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾ [هود: ١٠٣]؛ أي: عبرة لمن يعتبر.
رابعها: الأمر العجيب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَا ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةٗ﴾ [المؤمنون: ٥٠].
خامسها: الجماعة، ومنه قولهم: خرج القوم بآيتهم أي بجماعتهم، والمعنى أنهم لم يدعوا وراءهم شيئاً.
سادسها: البرهان والدليل نحو قوله جل ذكره: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ خَلۡقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفُ أَلۡسِنَتِكُمۡ وَأَلۡوَٰنِكُمۡۚ﴾ [الروم: ٢٢]». ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن لمحمد عبد العظيم الزرقاني ١/٣٣٨.

(٢) سقط من الأصل، والمثبت من كتاب «غرائب القرآن» للنيسابوري.

(٣) ينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان لنظام الدين الحسن النيسابوري ١/٣٠.

(٤) في الأصل: (انتهاء)، ولعل الصواب ما أثبت، وهو الذي يقتضيه السياق.

(٥) أي: الذي سيحمل الرسالة على عجل، ويعبر عنه بأنه جاهز للسفر بقولههم: «رجله في الركاب».

﴿أُمَّهَـٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، وآية ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ شَهَـٰدَةُ بَيْنِكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦]، ومن ذلك آية ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَـٰتِنَا﴾ [الأعراف: ١٤٣] إلى آخرها.

وأما أول المؤمنين كما ذكر الناظم فإنها جمعت من الأصلين المذكورين ما لم يجمعه غيرها، ثم قال الناظم: «فإن قيل» .... إلى آخره؛ يعني: حيث كان البناء في عدّ الآيات على هذين الأصلين المذكورين، فكيف وقع الاختلاف بين الخلف الذين خلفوا[1] الصحابة فعد بعضهم هذه آية، ولم يعدها الآخرون، ثم أجاب عن ذلك بأن مرجع [١٩/أ] الاختلاف بينهم يُردُّ إلى هذين الأصلين بحسب اجتهادهم، وما دلهم عليه طباعهم، وما آل إليه نظرهم[2]، واستحسنه رأيهم، واستنبطوه بذوقهم[3]، وحسن فطنتهم، ورأوه أشبه بالسابق واللاحق في الموازنة والمشابهة.

وقوله: «من بعدهم» إلى آخره؛ أي: الذين بعد الصحابة والتابعين كَلٌّ عليهم؛ أي: عيال؛ يعني: تبعاً فيما فهموه عنهم وقوله: «أولئك أصحاب البلاغة»؛ أي: الصدر الذي فَهِمَ مَنْ بَعْدَهم عنهم أصحاب البلاغة والعقول السليمة[4] حضروا تنزيل القرآن، وتلقوا تلاوته عن المنْزَل عليه ﷺ، وفهموا منه ما لم يفهمه غيرهم، فرضي الله عنهم وهنأهم بما أعطاهم.

وقوله: «وفي خائفين» إلى آخره يريد قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ﴾ [١١٤] عدها البصري آية، ولم يعدها [كلٌّ][5] من الكوفي والشامي والحجازي، واعتل لذلك [الأعمش][6]: وهو الإمام أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش الكوفي شيخ حمزة عن

---

(١) في الأصل هنا جاءت: (الذين) زائدة مرة أخرى.
(٢) في الأصل: (نظره)، وهو تصحيف.
(٣) في الأصل: (بذقهم)، وهو تصحيف.
(٤) في الأصل: (البسملة)، وهو تصحيف.
(٥) ما بين معقوفين زيادة على الأصل يقتضيها السياق.
(٦) ما بين معقوفين ساقط من الأصل، وسياق الكلام يدل عليه.

قراءتها «إِلَّا خُيَّفاً» وهي قراءة جاءت عن ابن مسعود رضي الله عنه وغيره[١]، وإذا كان كذلك فلم يكن آية لعدم التناسب، وهذا نظر إلى المعنى لملاحظة التوقيف، ولهذا قال بعد ذلك: «ولا يمنع التوقيف»[٢]، وهذه مسألة اختلف فيها العلماء، وهي هل معرفة فواصل الآي توقيفي أو اجتهادي؟، فالجمهور على أنه توقيفي، واستدلوا بما ورد في أحاديث كثيرة: قوله ﷺ آية الكرسي هي أعظم آية في كتاب الله[٣]، وقوله: «إِنَّ اللهَ خَتَمَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ بِآيَتَيْنِ أَعْطَانِيهِمَا مِنْ كَنْزِهِ الَّذِي تَحْتَ الْعَرْشِ...»[٤]، وقوله: «مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ عُصِمَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ»[٥]، وقوله: «تبارك الملك ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له»[٦]، واستدلوا أيضا بأنا[٧] وجدناهم عَدُّوا آيات على نسق، ووجدنا نسقها في آيات لم يعدوها مثل قوله تعالى في النساء: ﴿أَوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥] ﴿وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٢٢] ﴿وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٩٨]، ونحو ذلك أجمعوا على عدها آية، ولم يَعُد أحد ﴿فَلَا تَبْغُوا۟ عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٣٤]، ولا عدوا و﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]،

---

(١) روى الإمام الداني بسنده إلى حمزة أنه قال: «قلت للأعمش: ما لكم لم تعدوا ﴿أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ﴾ قال: لأنها في قراءتنا ﴿خُيَّفاً﴾». ينظر: البيان للداني مخطوط ورقة (٣٦).

(٢) ينظر: ناظمة الزهر بيت رقم (٦٠).

(٣) لم أجده بهذا اللفظ، وفي الصحيح عن أُبي بن كعب قال: قال رسول الله ﷺ: **«يا أبا المنذر أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم»**. قال: قلت: الله ورسوله أعلم. قال: **«يا أبا المنذر أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم»**. قال: قلت الله لا إله إلا هو الحي القيوم. قال فضرب في صدري وقال: **«والله ليهنك العلم أبا المنذر»**. ينظر: صحيح مسلم، باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي ١/ ١٩٩.

(٤) ينظر: المستدرك على الصحيحين حديث (٢٠٦٦) ١/ ٧٥٠.

(٥) ينظر: سنن أبي داوود حديث (٤٣٢٥) ٤/ ٢٠٠، وفي صحيح مسلم حديث (١٩١٩): «...عصم من الدجال».

(٦) لم أجده بهذا اللفظ، وفي الحديث: «إن سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له وهي سورة تبارك الذي بيده الملك». ينظر: سنن الترمذي حديث (٢٨٩١) ٥/ ١٦٤، وحسنه الألباني.

(٧) في الأصل: (بأني)، وهو تصحيف.

وعدوا في الشعراء ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ [٩٢] عدها الكوفي والشامي والمدني، ولم يعد أحد في المدني والبصري والمكي ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [٧٣] في غافر، وعد الكوفي ﴿الٓمٓ﴾ آية، ولم يعد ﴿الٓر﴾ [يونس: ١] ولا[1] [الرعد: ١]، وعدّها أيضاً ﴿طه﴾ [طه: ١]، [١٩/ب] ولم يعد ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١] سوى آية[2]، وعَدّ ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ١ ـ ٢] آيتين، وعدّ ﴿يسٓ﴾ [يس: ١]، ولم يعد ﴿طسٓ﴾ [النمل: ١]، وهذا كله مما يدل على أنه توقيفي.

وقال آخرون: هو اجتهادي، والطبع السليم والفهم الصحيح يرشد إليه، والدليل على ذلك حصول الاختلاف في كثير من الآيات، ولو كان توقيفاً لم يَسُغْ الاختلاف فيه.

ويظهر لي من الحق في هذه المسألة أن بعضه توقيفي، وبعضه اجتهادي، وإلا لَمَا سَاغ[3] الخلاف فيه كما بيّنّا ذلك في غير هذا الموضع.

وقول[4] الناظم: «ولا يمنع التوقيف فيه اختلافه»[5]؛ أي: لا يمنع كون العد توقيفاً الاختلاف الذي وقع في عد بعض الآيات؛ لأنه وقع في غير ما هو توقيف، وذلك على الأصلين المتقدمين ـ والله تعالى أعلم ـ.

فهذا ما حضرنا من الكلام على هذه المسائل على طريق العجلة إذ كان وصول هذه المسائل إلينا في العشر الأول من شهر ربيع الأول واتفق سفر حامل[6] المكتوب الخواجا[7] حسن الكيلاني، وهو ممن يوثق به بحمله[8]، وإيصاله له[9]، ولم يكن له علي مثله[10]، فاعتمدنا، وكان مسافراً فعوقناه

---

(١) في الأصل: (ولولا)، وهو تصحيف.
(٢) أي: آية واحدة.
(٣) في الأصل: (لمن شاع)، وهو تصحيف.
(٤) في الأصل: (قولي)، وهو تصحيف.
(٥) ينظر: ناظمة الزهر بيت رقم (٦٠).
(٦) في الأصل: (كامل)، وهو تصحيف.
(٧) **الخواجا**: معناها السيد باللغة الفارسية.
(٨) في الأصل: (بجهله)، ولعل الصواب ما أثبت.
(٩) في الأصل: (وايضا له)، وهو تصحيف.
(١٠) كذا في الأصل، ولعلها (مُهلة)؛ أي: لم يكن له انتظار وتمهل لأطيل في الإجابة.

حتى أنهينا[١] الأجوبة من أيام يسيرة، وجهزناها[٢] معه نسخة بالطيبة، والمقدمة، وكُتُبِنا؛ فهذا شرح ما استشكلْتَه من الأبيات، وهذه النسخة بخطي، وهي التي استقر عليها العمل بعد كتابة الحواشي عليها، وجهزنا أيضاً نسخة من كتاب المنجد من تأليفنا، وكنا كتبناه، وألفناه[٣] من نحو خمسين سنة في سن الشباب، وحياة شيوخنا، وكان قد غاب عنا من سنين كثيرة، ولكنه في [بلادنا منه][٤] نُسخ، ومن جمُلتها نسخ مكة[٥] المشرفة فأرسل بعض أصحابنا بنسخة منه، فاشتهرت بهذه الديار، وأرسلت بنسخة إليكم لتوقفوا عليها أصحابنا، وتروي كلام العلماء في القراءات الصحيح منها والشاذ، وتتحققوا صحة القراءات العشر، وتعلموه العلم اليقين، ولله در القائل:

«عَلَيَّ نحتُ القوافي مِن مَعادنها   وما عليَّ إذا لم تفهم البقر»[٦]

وعلى كل حال فبارك الله فيك ونفع بك، فنعمّا سألت وحققت ونظرت، ولكن العجب منك، وأنت بهذا الاستعداد أن تُفَوِّتَ نفسك، وأنت كنت الطويلة[٧] في شيراز أن تأخذ عنا شيئاً من تحقيق القراءات أو تكتب[٨] نسخة بكتاب النشر الذي لا يصح لأحد قراءة القراءات [٢٠/أ] إلا بعد الوقوف عليه، وأعجب من ذلك أن بينكم وبيننا يا معشر القراء هذه المسافة القريبة، ولا يكون لكم همة أن يرحل فيأخذ القراءات[٩] بهذا التحقيق، وعلو الإسناد

---

(١) في الأصل فيها طمس، ولعل الصواب ما أثبت.
(٢) كذا في الأصل، ولعلها (وجهزنا)، ـ والله أعلم ـ.
(٣) في الأصل: (من تأليفنا كتبناه وكنا ألفناه)، وهو تقديم وتأخير، والصواب ما أثبت ـ والله أعلم ـ.
(٤) في الأصل: (بلاد بابه)، وهو تصحيف، وما أثبت بدلاً منه ليستقيم السياق.
(٥) في الأصل: (مملكة)، وهو تصحيف.
(٦) البيت من شعر البحتري، ينظر: كتاب معجز أحمد لأبي العلاء المعري ص٢٨٦.
(٧) هكذا في الأصل، ولعلها: (اليد الطويلة).
(٨) في الأصل: (يكتب)، وهو تصحيف.
(٩) في الأصل: (للقراءات)، وهو تصحيف.

الذي فتح الله به علينا، فبيننا وبين الشاطبي ثلاثة[(١)] أنفس[(٢)] باتصال التلاوة والقراءة، وبيننا وبين النبي ﷺ ثلاثة عشر رجلاً[(٣)].

مع أني ألتزم أنه من جاءني من طلبة القراءات فإني أقرئه[(٤)] جميع القرآن بالقراءات العشر بمضمن النشر والطيبة، وما دخل فيها في شهر واحد إلا أن يكون إعاقتُه[(٥)] من نفسِه، فغاية ما يغيب واحد منكم عن بلده ثلاثةُ أشهرٍ، ويعودُ إماماً لا يشاركه في علمه بهذا الفن أَحد، الله أكبر! أين الهمم؟ وأين الطالبون؟ إنا لله وإنا إليه راجعون! وإِنّي لأُقْسِم بالله تعالى أَني لو مكنت من الخروج من هذه البلدة التي أُلْزِمْتُها لخرجت إليكم [لا][(٦)] إلى غيركم ليُؤخذ عني هذا العلم الشريف العزيز الذي لا أعلم أحداً اليوم على وجه الأرض يعرفه[(٧)] إلا من قرأه عليَّ.

والله تعالى ميسر أيضاً له أهليه، وميسر أَهليه لَطلَبِه من عارفيه بمنِّه وكَرَمه.

وقد أجزت لك ـ وفقك الله تعالى لمراضيه ـ أن تروي[(٨)] عني[(٩)] هذه

(١) في الأصل: (بلاغة)، وهو تصحيف، والصواب ثلاثة.
(٢) وَهُم كما بُيّن في كتابه النشر: ١ ـ عبد الرحمٰن بن أحمد بن علي بن البغدادي (ت٧٨١هـ)، وهو عن ٢ ـ محمد بن أحمد بن عبد الخالق المصري الشافعي المعروف بالصائغ (ت٧٢٥هـ)، وهو عن ٣ ـ علي بن شجاع بن سالم بن علي بن موسى العباس المصري الشافعي صهر الشاطبي (ت٦٦١هـ)، وهو عن الإمام الشاطبي (ت٥٩٠هـ). ينظر: النشر ١/٨١.
(٣) بعد ذِكْرِ ابن الجزري إسناده إلى الشاطبي عقّب فقال: «وهذا إسناد لا يوجد اليوم أعلى منه تسلسل بمشايخ الإقراء، وبالشافعية وبالديار المصرية وبالقراءة والتلاوة...»، وقد ذكرت تفاصيل إسناده في قسم الدراسة من هذا البحث، فليراجع. ينظر: النشر ١/٨١.
(٤) في الأصل: (أمر به)، وهو تصحيف.
(٥) أي: تأخيره، وفي الأصل: (عاقته)، وهو تصحيف.
(٦) ما بين معقوفين ساقط من الأصل، يدل عليه السياق.
(٧) أي: يعرفه على هذا الوجه من التحقيق، والتحرير، والاتقان.
(٨) في الأصل: (يروي)، وهو تصحيف. (٩) في الأصل: (غير)، وهو تصحيف.

المسائل وأجوبتها، وسائر تصانيفي في هذا العلم وغيره، وجميعَ ما يجوز لي روايتُه، وكذلك[١] أجزت لصاحبك المولى العالم الفاضل المقرئ الكامل جمال القراء عبيد الله الفراء[٢] نَفَعه ونَفَع به.

قاله وكتبه **محمد بن محمد بن محمد الجزري** في ليلة يُسْفر صباحها عن الحادي والعشرين من شهر ربيع الأول سنة عشرين وثمانمئة بمدينة شيراز المحروسة يسر الله بخروجه منها على الوجه الجميل، ومولانا يُسَلِّم على من يعرف[٣]، ويذكر له أَنْ مَن يعرف عند من لا يعرف لا يتخلى عنهم[٤]...



(١) في الأصل: (ولذلك)، والصواب ما أثبت.

(٢) تقدم ذكره ولم أقف له على ترجمة له كما أسلفت، وكانت له هذه الإجازة التي طلبها.

(٣) في الأصل: (يعروف)، وهو تصحيف.

(٤) كُتبت كلمة (عنهم) في آخر الورقة إشارة إلى بداية الورقة التالية، وهذا يدل على سقوط آخر ورقة من المخطوط، علماً بأن المادة العلمية للمخطوط انتهت بقول المؤلف: «قاله وكتبه محمد بن محمد بن محمد الجزري...» ـ والله تعالى أعلم ـ.